دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

المجلد الخامس، العدد واحد عشرون، جويلية 2024

البريد الإلكتروني:

asian@democraticac.de

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

برلين – ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في إطار استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر

جميع الحقوق محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproduced. Stored in a retrieval System or transmitted in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publisher

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center- Berlin – Germany

E-mail : https://democraticac.de

رئيس المركز

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير

د. حورية قصعة – جامعة قالمة – الجزائر

نائب رئيس التحرير

د. زكرياء حلوي، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، المغرب

رئيس اللجنة العلمية

د. معاذ صبحي محمد عليوي، دكتوراه علوم سياسية وإدارة عامة، فلسطين

رئيس الهيئة الاستشارية

- أ. د. هاني الحديثي – أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ألمانيا، برلين
- د. حمزة الأندلوسي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

أعضاء اللجنة العلمية

د. جهاد عبد الكريم قدوره ملكة، دكتوراه في القانون العام تخصص سياسة وعلاقات دولية، غزة، فلسطين
د. مسعود حمو، دكتوراه في قسم القانون العام، سوريا
د. نور محمد الكبيسي، دكتوراه في القانون الدولي العام، الأردن
د. أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد، دكتوراه في القانون العام،المملكة العربية السعودية.
د. عمرو أحمد صابر عبد الوكيل، دكتوراه قانون دولي، مصر
د. سليمان رمضاوي، دكتوراه في القانون العام، الجزائر
د. زعادي محمد جلول، دكتوراه في القانون، الجزائر
د. نورس أحمد كاظم الموسوي، دكتوراه في فلسفة القانون العام، العراق

أ.م.د. علي محمد حسين العامري، سياسة خارجية وعلاقات دولية، جامعة بغداد، العراق
د. سلمى عثمان سيد أحمد الشيخ، دكتوراه علوم سياسية ودراسات إستراتيجية، السودان
د. محمود عزت عبد الحافظ السيد، دكتوراه في الدراسات الآسيوية، مصر
د. رشيد بلفكرات، دكتوراه في العلوم السياسية، الجزائر
د. سعد حميد إبراهيم، دكتوراه في العلوم السياسية، العراق
د. محمد حسين يوسف سبيتي، دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية، بيروت، لبنان
د. فراس عباس هاشم مجيد، دكتوراه في العلوم السياسية، العراق
د. أمجد سعد شلال محمد المحاويلي، دكتوراه تخصص تاريخ إيران المعاصر، العراق
د.هبة يوسف إبراهيم القصاص، دكتوراه دراسات سياسية، فلسطين
د. حيدر فاضل عبد الرضا سعيد، دكتوراه في الجغرافيا السياسية، العراق
د. عز الدين خميش، دكتوراه في علم السياسة والقانون الدستوري، المغرب

أ.م.د.علي مولود فاضل، دكتوراه في علوم الاتصال والإعلام، العراق
د.عبد القادر مزوار، دكتوراه علاقات دولية، المغرب
د.إلهام بورويبة، دكتوراه علاقات دولية، الجزائر
د.محمد بن سالم بن حمود السعدي، دكتوراه في الإعلام الجديد والدبلوماسية، سلطنة عمان
د. أميرة عبداوي، دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، الجزائر
د. سمير باي، دكتوراه علاقات دولية، الجزائر
د. بلعور حمزة، دكتوراه علاقات دولية، الجزائر

د. حلوز وفاء، رئيس قسم العلوم الإقتصادية النعامة،الجزائر
د. مكيكة مريم، دكتوراه في المياه العذبة والنزاعات الدولية، الجزائر
د.عبد الناصر بشير عبد الله الصغير، دكتوراه في الاقتصاد، رئيس قسم الأكاديمية الليبية، ليبيا
د. عماد سالم محمد أبو ميري، دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، فلسطين
د. بوخاري هشام، دكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر
ناصر عبد الله علي أبو زيتون، دكتوراه علم اجتماع، الأردن
د.مضوي أبكر عبد الله آدم عثمان، دكتوراه في الإعلام، السودان

Dr Faten RIDENE, Assistant Professor, Critic, Reviewer, Editor, in Audiovisual and Cinema – Tunisia
Dr. Belal Almasri, International Economics, Gaza, Palestine

أعزائي القراء والباحثين

يسعدنا أن نضع بين أيديكم العدد العشرون من مجلة "قضايا آسيوية"، وصولنا إلى هذا الإصدار يعكس التفاني المستمر لفريق المجلة ومساهمها في تقديم أبحاث ومقالات عالية الجودة، بمواضيع متباينة ومتعددة المجالات.

كما يعد هذا العدد خلاصة لجهود الباحثين والمختصين في ميادين متعددة، بحيث تضمن مجموعة من الأبحاث التي تسلط الضوء على التحولات والتطورات في الدائرة الآسيوية، وما تشهده من رهانات وتحديات في الوقت الراهن، وبناءً على ذلك نتمنى أن تكون الدراسات ضمن هذا العدد قد عالجت ولو جزءا ضئيلا من تلك التطورات وناقشت قضايا إستراتيجية في الميادين السياسية والقانونية، تتخللها تحليلات اقتصادية.

وبالتالي نوجه شكرنا لجميع الباحثين والكتَّاب الذين شاركوا في هذا العدد بأعمالهم وبحوثهم القيمة، فمن خلال جهودهم المشتركة، نسعى إلى تعزيز فهمنا لقضايا المجتمع الدولي، والعمل على تطوير حلول مستدامة للتحديات المشتركة.

نأمل أن تكون هذه المجلة مصدر إلهام للقراء والباحثين، وأن تسهم في توسيع معارفهم وفهمهم للمواضيع المتعددة التي تمس الحياة اليومية، ونرحب دائمًا بمشاركاتكم المستقبلية.

هيئة التحرير

د.حورية قصعة

فهرس المحتويـات | Contents

	مؤلف/مؤلفو المقال	عنوان المقال	الصفحات
	Author(s)	**Title**	**Page Range**
01	معتصم كريم عبد النبي السوداني	التفكير الاستراتيجي الصيني في استعادة تايوان **Chinese strategic thinking in restoring Taiwan**	26-09
02	د.حورية قصعة أ.د تريمة صورية	محورية طريق المريديان في تعزيز التقارب الروسي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق **The pivotal role of the Meridian Road in enhancing Sino-Russian convergence within the Belt and Road Initiative framework**	44-27
03	محمد على أحمد حمران	تأثير التكامل في إطار الجيواستراتيجية البحرية لليمن مع دول الجوار العربي في المياه الاقتصادية الخالصة للبحر الأحمر والمحيط الهندي **The Impact of Integration within the Framework of Maritime Geostrategy of Yemen with Neighboring Arab Countries on the Exclusive Economic Waters of the Red Sea and the Indian Ocean**	82-45
04	أ. د. سمير سليمان الجمل	العدالة التنظيمية كمدخل لتحقيق الإبداع التنظيمي **Organizational Justice as an Approach to Achieving Organizational Creativity**	110-83
05	م.د زينب رياض جبر م.م حبيب تايه كاظم صادق مهدي رجب	الجرائم الالكترونية وأساس عدم مشروعيتها في القانون الدولي والوطني **Electronic Crimes And The Basis Of Their Illegality In International And National Law**	132-111

06	أ.د. هاني إلياس خضر الحديثي	التعدد الإثني وتأثيراته الثقافية والسياسية على مفهوم الهوية والمواطنة واستقرار الدولة دراسة حالة العراق **Ethnic Diversity and Its Cultural and Political Impacts on the Concept of Identity, Citizenship, and State Stability** **A Case Study of Iraq**	156 -133

مقالات الرأي

07	د.محمد حسين سبيتي	مشروع "الحزام والطريق".. مبادرة بمساعي جيوبوليتيكية تعاونية أم توسعية؟ **The Belt and Road Project: An Initiative with Cooperative or Expansionist Geopolitical Endeavors?**	161 -157

قراءة في كتاب

08	أمجد سعد شلال المحاويلي	إيران بعد ربع قرن ... للكاتب ويلفريدبوختا قراءة تحليلية ـ نقدية **Iran after a quarter of a century...by Wilfred Buchta** **Analytical-critical reading**	172-162

دولة العدد

09	صبار محمد رضى	جمهورية بنغلاديش	185-173

التفكير الاستراتيجي الصيني في استعادة تايوان

Chinese strategic thinking in restoring Taiwan

معتصم كريم عبد النبي السوداني[1]*

[1]تخصص الدراسات الدولية من الجامعة العراقية، العراق

البريد الإلكتروني:mutasemkareem1996@gmail.com

****

ملخص الدراسة

تواجه الصين عدداً من المشكلات التي تعرقل نموها وصعودها، على قول السلطات الصينية: إذ إنَّ نموها سلمي واقتصادي فقط، وهي غير مكترثة بتغيير هيكلية النظام الدولي. ومن أهم المشكلات التي تواجهها هي مشكلة تايوان، إذ تعدها الصين جزءاً منها، وأنَّها من مخلفات الحرب الأهلية التي حدثت في الصين بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى أثرها انفصلت تايوان عن البر الرئيس، وقد طالبت الصين بأحقيتها بإرجاع تايوان إليها، فمنذ ذلك الوقت وإلى يومنا هذا مرت حاولت الصين مرات عديدة استعادة تايوان. سنبين في هذا البحث محاولات الصين وإمكانية استرجاع تايوان إلى الوطن الام، اما عن طريق استخدام القوى العسكرية والحرب المباشرة، أو الاقتصار على استخدام الدبلوماسية أو الاكراه الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية

الفكر الاستراتيجي؛ الصين؛ تايوان؛ استعادة تايوان.

Abstract

China faces a number of problems that hinder its growth and rise, according to the Chinese authorities: its growth is only peaceful and economic, and it is not interested in changing the structure of the international system. One of the most important problems it faces is the problem of Taiwan, as China considers it a part of it, and that it is a remnant of the civil war that occurred in China after World War II, as a result of which Taiwan separated from the mainland, and China has demanded its right to return Taiwan to it, since that time and to this day. This passed China tried many times to reclaim Taiwan. In this

*المؤلف المراسل

research, we will show China's attempts and the possibility of returning Taiwan to the motherland, either through the use of military forces and direct war, or limited to the use of diplomacy or diplomatic coercion.

Keywords

Strategic thinking; China; Taiwan; Restoring Taiwan.

1.المقدمة

قد أولى صانع القرار الصيني اهتماماً كبيراً بقضية تايوان، إذ تُعدُّ تايوان من القضايا التي تؤثّر على الأمن القومي الصيني، ومنذ الحرب الأهلية وانفصال تايوان عن الصين، مر على جمهورية الصين الشعبية قادة كُثر من أول قائد ومؤسس لجمهورية الصين الشعبية (ماو تسي تونغ) إلى الرئيس الحالي (شي جين بينغ)، وكان لكل قائد توجهات مختلفة عن غيره في التعامل مع القضية، من عسكرية إلى سلمية إلى انفتاح وتنمية، إلى أن وصلت القيادة إلى الرئيس الحالي (شي جين بينغ) الذي غيَّر كثيراً من المفاهيم، واختلف عن أسلافه، وربط النهوض الصيني وأن تصبح الصين قوى عظمى، بحل مسألة تايوان، ونظراً لمكانة تايوان الجيواستراتيجية واجهت القيادة تحديات كثيرة، ومن أهم تحدياتها هو الدعم الأمريكي لتايوان، ووفقاً لمعطيات الصين وقدراتها ولأهمية تايوان بالنسبة لها، كان هناك جملة من الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية. فشكَّلت تايوان مركزاً تنافسياً بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة، وأصبحت مصدر قلق دولي وخوف من الوقوع في (فخ ثيوسيديديز) وتعددت مسارات العلاقة إلى احتمالات ومسارات تعاونية وتنافسية وتصارعية عديدة.

❖ **أهمية الدراسة**

تعدُّ هذه المنطقة هي الثقل الآسيوي والذي يحظى بأهمية عالمية، وبسبب البيئة المعقدة والمتشابكة، صاغت الصين إستراتيجية تحدها كثيراً من التحديات، وفق أبعاد محددة اتجاه جزيرة تايوان، وصياغة هذه الإستراتيجية وفق منطلقات الحزب الشيوعي الحاكم أولاً، ورؤية القيادة السياسية ثانياً، ومازجت الدراسة بين المنطلقات القيمية والثقافية الصينية.

❖ **مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث الرئيسة في الآتي: ما احتمالات الصين لاستعادة تايوان ودمجها بالبر الرئيسي؟ وينبثق من هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات:

- ✓ هل من الممكن ان تكون القوة العسكرية هي الحل الأمثل لاسترجاع تايوان؟
- ✓ ما إمكانية استعادة تايوان بالطرق الدبلوماسية؟

❖ **هيكلية البحث**

ستتضمن هيكلية هذا البحث مقدمة وخاتمة ومحورين رئيسيين، يتناول المحور الأول استخدام القوة العسكرية أو الضغط العسكري لاستعادة تايوان، أما المحور الثاني كان إمكانية الصين في استعادة تايوان بالطرق الدبلوماسية.

2.استخدام القوة العسكرية أو الضغط العسكري لاستعادة تايوان

من وجهة نظر بكين بدأت سياسات الردع والإغراء للصين اتجاه تايوان في التعثر والانهيار التام، إذاً ما الخيارات المحتملة التي قد تختارها بكين لاستعادة السيطرة على الموقف؟ وما تداعيات خيارات الهجوم الصيني المختلفة على تايوان والولايات المتحدة؟ إذ إنَّ الهدف الرئيس لصين فهو استيعاب الجزيرة وسكانها سياسياً في ظل ظروف سلمية إذا كان ذلك ممكناً، ويرغب القادة في بكين ردع أي تحركات استقلالية متهورة من جانب تايبيه، وردع أي تدخل عسكري من الولايات المتحدة، وبسبب تعثر سياسة الردع والإغراء التي اتبعتها الصين طوال العقود الماضية وما زالت، فقد تختار القيادة الحالية في ظل (شي جين بينغ) التدخل العسكري، ممَّا يخلق ظروفاً جديدة مؤاتية لبكين، وإذا اختارت بكين أنَّها يجب أن تخوض حرباً على تايوان، فسيهدفون إلى القتال والفوز والاستيلاء على الجزيرة بالقوة. ويعتمد نجاح بكين في ردع إعلان استقلال تايوان، أو ردع التدخل العسكري الأمريكي، أو ربما تحرك الصين نحو الأسلحة النووية، وتسعى الصين إلى إقناع قادة تايبيه بأنَّها ستهاجم إذا اتخذوا خطوة اتجاه الاستقلال، وأيضاً إيصال رسالة لواشنطن بأنَّ تدخلها لا يستحق التكاليف السياسية والاقتصادية والمخاطر التي تتعرض لها الأصول البحرية والجوية الأمريكية، وقد أدَّى هذا التشدد في الموقف الصيني اتجاه تايوان إلى دفع الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تبنِّي سياسة أكثر صرامة اتجاه الصين (Lawrence,2002,P.2-3) . وتعتقد الولايات المتحدة أنَّ الصين قد تحاول تسوية المشكلات في منطقة المحيطي الهندي والهادي بالقوة، خصوصاً في السنوات الخمس المقبلة بعد أن أخذ (شي جين بينغ) ولاية ثالثة كقائد للصين،

وجاءت هذه التوقعات بسبب ارتفاع الحوادث المختلفة التي تنطوي على اقتراب وثيق بين القوات العسكرية الصينية والتايوانية بنسبة (30 إلى 100%) أو أكثر عام 2019 و2020 ممَّا يدلُّ على زيادة حدة الموقف، وأجرت الصين عدداً قياسياً من طلعات الطائرات العسكرية في منطقة تعريف الدفاع الجوي في تايوان. (Mallory, 2021)

لكن السؤال هنا، هل تستطيع الصين غزو تايوان؟ طوال الحرب الباردة كان الجواب بالنفي واضح، مع قرب الصين من تايوان، إلا أنَّ هيمنة الولايات المتحدة على الأسلحة الجوية والبحرية المتقدمة في تلك الفترة تعني أنَّها كانت ستدافع عن تايوان بصورة شبه مؤكدة، لكن الجواب اليوم أقل وضوحاً، بسبب التحديثات العسكرية الصينية أصبح الوضع أكثر تعقيداً، وما يزال عديداً من الأمريكيين يعتقدون أنَّ الولايات المتحدة يمكن أن تسود في الدفاع عن صديقتها البعيدة، وأنَّ معظم الحجج المؤيدة للإبقاء على "الغموض الإستراتيجي" هي استناداً لأي رد عسكري أمريكي محتمل على الأزمة، وأنَّ واشنطن ستكون قادرة على دعم تايوان بالقوة العسكرية (Paul,2022) ، على النقيض من ذلك، يبدو أنَّ المفكرين الصينيين واثقون بصورة متزايدة من أنَّ التوازن العسكري بين الولايات المتحدة والصين يتحول لصالحهم، وأنَّ كبار الإستراتيجيين الصينيين قدِ استقروا على رؤية أكثر طموحاً واتساعاً للأمة لتوسيع نفوذها ليس فقط غرب المحيط الهادي، ولكن أيضاً إلى أبعد من ذلك.

وعليه ربما يكون ترسيخ هذا التفوق على الولايات المتحدة في المياه خطوة أولى نحو طريق السيادة الإقليمية، وهذه من أولويات الرئيس الصيني (شي جين بينغ) كما أنَّ مهمة عادة التوحيد مع تايوان يريدها أن تكون تحت إشرافه، والقيام بها عاجلاً ليس آجلاً، ويبدو أنَّ القادة العسكريين الصينيين يكتسبون الثقة في قدرتهم على تحقيق تأثيرات دقيقة في ميدان المعركة(1)، وكما جاء في التقرير السنوي للبنتاغون عن الجيش الصيني "أنَّ آراء الجيش الصيني (جيش التحرير الشعبي) بشأن التصعيد تستند إلى فكرة الصراع المعلوماتي المعاصر، الذي مُكِّنَ بواسطة القيادة والسيطرة والاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والارتباط الاستخباراتي والمراقبة والاستطلاع (C4ISR)، وهذا يوفر للقادة ما يكفي من ساحة المعركة والوعي لمعايير الآثار العسكرية واستنباط الرد المطلوب للخصم، وينظر عديد من إستراتيجي جيش التحرير الشعبي إلى الحرب على أنَّها علم، مستبعدين إمكانية التصعيد غير المقصود وتأثيرات "ضباب الحرب"(Michael E, 2022, P.2) . ومثالاً عن الحرب العسكرية الصينية اتجاه تايوان سيكون الابتزاز النووي هو أحد الخيارات المتاحة للصين، فيمكن للصين إجراء تجربة أسلحة نووية أثناء أزمة ملفقة،

تماماً كما فعل الاتحاد السوفيتي في أزمة عام 1961(*)، لتايوان بسبب عدم الامتثال لمطالب الصين، والطريقة الرئيسة ستكون الابتزاز النووي مع الحرب السياسية، والحرب المعلوماتية والعمليات الإلكترونية في الصين من شئنها أن تعمم الموضوعات والرسائل وتشير إلى أنَّ الغرب كان يجذب تايوان إلى أزمة خطيرة(Nahl Toosi, 2022)، وستستخدم الصين اختبار الأسلحة النووية لخلق جو حرب على نطاق واسع، وستكون النتيجة المرجوة لبكين هي تغيير الحسابات السياسية لتايوان، ودفع الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب الكومينتانغ بعيداً عن الانخراط الدبلوماسي مع الدول الأجنبية. لكن كيف سيبدو هذا الابتزاز النووي الصيني؟

الجواب هو استمرار الصين في نهجها عبر المضيق في تقسيم الأحزاب السياسية التايوانية، ومثلاً قبل الانتخابات الرئاسية لتايوان، ترسل بكين إلى تايبيه مذكرة سرية تحدد فيها حلاً وسطاً "دولة واحدة ونظامان" بوصفه الحل الوحيد الذي يمنع تايوان من التدمير بالحرب، في الوقت نفسه الذي تلتقي فيه تايوان المذكرة السرية، تظهر في جميع وسائل الإعلام الاختبار الصيني للأسلحة النووية في الغلاف الجوي ويعلن الرئيس الصيني (شي جين بينغ)، إذ إنَّ التجربة النووية التي أجريت كانت استجابة ضرورية للمحادثات المؤيدة لاستقلال تايوان، وأنَّه سيتخذ مزيداً من الإجراءات لحماية المنطقة من سيطرة "القوة الغربية".

(*) الموازي التاريخي لهذا السيناريو هو أزمة عام 1961، حينما جمع الاتحاد السوفيتي التهديدات الدبلوماسية مع تجربة نووية واسعة النطاق لإجبار القادة السياسيين الفنلنديين على ضمان بقاء الدولة معزولة دبلوماسية ومحايدة في عام 1961 خرق السوفييت وقف التجارب النووية وأجرى تجربة في الغلاف الجوي، وأظهرت قدرات القيصر في أقوى تجربة نووية في التاريخ، غيرت الحملة القسرية الحسابات السياسية الفنلندية محلياً ودولياً، وحاول الرئيس الفنلندي (أورهو كيكونن) استرضاء المعسكرين الغربي والشرقي، وفي تشرين الثاني تلقى رسالة من الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) "عززت رغبة الولايات المتحدة أن تكون فنلندا محايدة" ومع ذلك طمأن (كيكونن) الولايات المتحدة بأنَّ لا يريد مناقشة التعاون العسكري مع السوفييت وبعدها سافر الرئيس الفنلندي إلى صربيا لإجراء مناقشات ليوم كامل مع رئيس الوزراء السوفيتي (نيكيتا خروتشوف) الذي قرر تأجيل المناقشات العسكرية ومع نزع التوترات وعاد إلى فنلندا بطلاً ونجاحه في نزع فتيل الأزمة أكسبته انتخابات عام 1962 على خصمه المناهض للسوفييت، مع أنَّه حافظ على مصالح فنلندا إلا أنَّ انتصاره المنسوب إلى دورة خدم المصالح السوفيتية. للمزيد ينظر إلى:

Benjamin Jensen, Adrian Bogart, and Riley McCabe, What if alternatives to a Chinese military invasion of Taiwan, on future war, 2022

سيكون رد الولايات المتحدة سريع، وستُوضَع القوات المسلحة الأمريكية في "ديفكون"(*) وتدين الإدارة الأمريكية التصعيد الصيني، ويردد القادة في اليابان وأستراليا عبر أوربا الشعار نفسه. وهنا سيواجه القادة السياسيون في تايوان خيار "هوبسون"(*) وأنَّ رفض طلب الصين الصريح هو تهديد تايوان بالغزو، وأنَّ قبول المذكرة يعني تقويض عقود من التقدم الديمقراطي. وسيحاول الطرفان إيجاد حلول ترضي الصين طبعاً لنزع فتيل الأزمة، وستكون سنغافورة هي المكان الأمثل لاجتماع قادة الطرفين (Benjamin, 2022, P.6-7). إذ إنَّ مضيق تايوان يهدد بخلق دوامة تصعيديه وأنَّ من مبررات هذا المشهد هو الاكتشاف الأخير، وأنَّ الصين تبني ما يصل إلى (120) صاروخاً نووياً جديداً لتعزيز قدرتها على الضربات النووية لا يرسل هذا إشارة مطمئنة إلى المجتمع الدولي، إذا كانت خطة بكين الجديدة هي بالفعل تحويل مضيق تايوان إلى أسلحة نووية، فإنَّ مخاطر الخطأ وما ينتج عنها ستصبح أكثر خطورة .(Michael,2018,P.10)

(*)حالة الاستعداد الدفاعي (Defense Readiness condition) وتعرف اختصار بديفكون (DEFCON)، هي مقياس أمريكي يحدد درجة التهديد على الأمن القومي الأمريكي ومستوي الإنذار للقوات المسلحة الأمريكية بمختلف فروعها لتعامل مع هذا التهديد، ويتكون من خمسة مستويات، يعدُّ المستوى الأول أخطرها على الإطلاق حيث تمثل حالة الاستعداد القصوى لجميع فروع القوات المسلحة الأمريكية، وأنَّ هناك حرباً نووية تلوح في الأفق. طُوِّرَ هذا النظام بواسطة هيئة الأركان المشتركة الأمريكية ومركز قيادة موحد تابع لوزارة الدفاع الأمريكية يتكون من إدارتين عسكريتين على الأقل تكون مهمتها السيطرة والتحكم بجميع فروع القوات المسلحة الأمريكية في وقت السلم والحرب. المستوي الخامس المسمى (ديفكون 5) يمثِّل أقل المستويات تهديداً للأمن القومي الأمريكي ويُعمَل بها في الظروف العادية، أمَّا المستوي الأول (ديفكون 1) فيمثِّل تهديداً بالغاً للدولة كاندلاع حرب نووية، وبالجدير بالذكر أنَّ الولايات المتحدة لم تصل لهذا أبداً في تاريخها، لكنها وصلت لمستويات مختلفة في بعض الظروف. للمزيد ينظر إلى:

Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms, 12 April 2001, As Amended Through 19 Augsut 2009, online Available at: https://web.archive.org/web/20091108082044/http://www.dtic.mil/doctrine/jel/new_pubs/jp1_02.pdf، Accessed 15-4-2024

(*) خيار هوبسون (Hobson's choice) هو خيار حر يُقدَّم فيه شيء واحد فقط، والشخص المقابل يتوجب عليه أن يقرر أن يختاره أو يرفضه، فهو أمام الخيارين فقط لا ثالث لهما؛ أخذه ما عرض عليه أو رفضه وخسارة ما عرض عليه. بعبارة أخرى يسيرة "خذها أو اتركها". إذ إنَّ هذه العبارة نشأت مع الإنجليزي توماس هوبسون (1544-1631)، وهو مالك إسطبل للخيل في مندية كامبريدج بإنجلترا، وكان يتيح لزبائنه ما هو متاح من الخيول بالقُرب من باب الإسطبل وإلا فلا خيول للإيجار، وبذلك لا يكون أمامهم سوى أخذ ما فُرِضَ عليهم أو الرفض تماماً. وبذلك يكون خيار هوبسون هو خيار ما بين ما هو متاح أو لا شيء، للمزيد ينظر إلى الرابط:

https://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/5082-….html, تاريخ الزيارة 15-4-2024

لكن من كوابح هذا المشهد أنَّ الابتزاز النووي غير مرجَّح في المستقبل القريب، ومع أنَّ الصين قد زادت من ترسانتها النووية في السنوات الأخيرة، فإنَّ إجراء تجربة نووية في الغلاف الجوي سيمثل تهديداً خطيراً نحو حرب نووية غير مسبوقة، منذ ذروة الحرب الباردة.

كما أثار اجتماع بين رئيسة تايوان (تساي إنغ وين) ورئيس مجلس النواب الأمريكي (كيفن مكارثي) في كاليفورنيا في نيسان 2023 مخاوف من تكرار حملة الضغط التي أطلقتها الصين العام الماضي حينما زارت رئيسة مجلس النواب آنذاك (نانسي بيلوسي) تايبيه. في ذلك الوقت، حاصرت بكين الجزيرة بتدريبات عسكرية غير مسبوقة، وأطلقت صواريخ عديدة على المياه المحيطة بها، وأرسلت عشرات الطائرات الحربية مسرعة عبر خط متوسط حساس يقسم مضيق تايوان، كما قطعت الاتصال بالولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا من الأمور العسكرية إلى مكافحة تغير المناخ، انتقاماً ممَّا عدَّته انتهاكاً لسيادتها. هذه المرة، هددت بكين بالفعل بـ"الرد بحزم" إذا استمر اجتماع (تساي ومكارثي).(Simone,2023) في هذا التصعيد من الممكن أن يكون للصين رد حازم، وممكن أن تفرض الصين سلسلة من مناطق الحظر على تايوان، وتعترض دولياً حركة المرور الجوية والبحرية وعزل تايوان تماماً على غرار حرب الناقلات عام 1980(*)، عن طريق إعلان سلسلة من مناطق الاستبعاد واستخدمت مجموعة من القوات غير النظامية والعسكرية فضلاً عن خفر السواحل، وقد تحاول الصين تأكيد السيطرة بسرعة على الوصول البحري والجوي إلى الجزيرة دون معركة بحرية واسعة النطاق، من مبررات هذا المشهد لا يمثل هدف الصين في الحد من وصول البضائع والإمدادات إلى الجزيرة، ولكن لإظهار نفوذها القسري على تايوان، والنتيجة

(*) في الحرب العراقية الإيرانية، تعرضت مئات السفن المملوكة أو المرتبطة بأيٍّ من الجانبين للهجوم في سلسلة من العمليات المضادة للشحن البحري مجتمعة باسم حرب الناقلات، على عكس اندلاع القتال على الأرض. إذ تصاعد الصراع في البحر بخطوات تدريجية في بداية الحرب، وأعلن كلا الجانبين مناطق الحظر البحري، وأغلقت إيران شط العرب لجميع السفن البحرية وحذرت من أنَّ جميع المياه الساحلية كانت مناطق قتال، ورداً على ذلك أعلن العراق منطقة الخليج منطقة حرب محظورة. وجدت السفن نفسها متورطة في الصراع، وتضررت ناقلة النفط التركية "أطلس" من غارة عراقية أثناء تحميل النفط الإيراني عام 1982، وبدأ العراق بعدها في تكثيف هجماته وضرباته على البنية التحتية لتصدير النفط الإيراني، وردت إيران بمهاجمة السفن المرتبطة بالعراق بما فيها التابعة لدول الخليج. ووسط مخاوف متزايدة من أنَّ إيران قد تستمر بالهجوم عن طريق إغلاق مضيق هرمز والقلق من احتمال أن يخسر العراق الحرب، جاء التدخل الدولي المباشر عام 1987، وأنَّ السفن الأمريكية وُفِّرت للمرافقة صعوداً وهبوطاً، ولم يمر التدخل الأمريكي دون معارضة من طهران، ووقعت سلسة مواجهات وردت البحرية الأمريكية على هذه المواجهات بقصف قاعدتين إيرانيتين في حقل رستم النفطي، في نهاية المطاف نجح التدخل الأمريكي في حرب الناقلات في قمع الأنشطة الإيرانية المناهضة للشحن البحري، وحماية الشحن الدولي في الخليج، وزاد الضغط على إيران للسعي لإنهاء الحرب عام 1988. للمزيد نظر إلى: علاء الدين حسين مكي، حرب الناقلات في الخليج العربي 1980 – 1988، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2018.

المرجوة للصين هي ممارسة الضغوط على القيادة التايوانية بحيث تستسلم للمطالب السياسية، وأيضاً تجنُّب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى. (Bradley,2022)

ويمكن للصين أنَّ تغيير إستراتيجيتها بحرب تبديل النظام، إلى شن عمليات خاصة على تايوان، تتمثل في تسلل قوات العمليات الخاصة عن طريق الجو أو البحر لمداهمة أهداف سياسية وعسكرية، وتكون غارة مشابهة بغارة البيت الأزرق عام 1968 في كوريا الجنوبية(*)، ويُسْتَعمل فيها استعمال قوات العمليات الخاصة (sof) جنباً إلى جنب مع قوات الدعم الإستراتيجي لجيش التحرير الشعبي لتخريب الاتصالات التايوانية والدفاعات العسكرية ولتعطيل استجابة حكومة تايوان للأزمات، وتخيير تايوان بين عملية عسكرية أكبر أو قبول خطة سياسة تفرضها بكين(Jeffrey ,2022) ومع السيناريو المخيف، إلا أنَّ الأمر الواقع للعمليات الخاصة أمر مستبعد للغاية، بسبب صعوبة إدخال القوات وتسللها في جزيرة شديدة التحضر.

"إنَّ حل مسألة تايوان وتحقيق إعادة التوحيد الكامل للصين مهمة تاريخية والتزام لا يتزعزع للحزب الشيوعي الصيني ويجب علينا اتخاذ إجراءات حازمة لدحر إي محاولة نحو "استقلال تايوان" تماماً" هذا هو هدف بكين الذي تطمح له وهذا كان في كلمة ألقاه الرئيس (شي جين بينغ) في خطاب 2021 احتفالاً بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي الصيني. وفي خطاب آخر شدد (شي) على أنَّ جمهورية الصين الشعبية "تحتفظ بخيار اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ضد ما أسماه القوى الخارجية التي تتدخل في إعادة التوحيد السلمي والأنشطة الانفصالية التايوانية، وأيضاً تحذيرات وزير الدفاع الصيني (وي فينغ) في تموز 2022 "إذا تجرَّأ أي شخص على فصل تايوان عن الصين، فلن يتردد الجيش الصيني بالتأكيد في بدأ الحرب مهما كان الثمن، وأنَّ جيش التحرير الشعبي لن يكون أمامه خيار سوى القتال وسحق أي محاولة لاستقلال تايوان والحفاظ على السيادة الوطنية وسلامة أراضيها". (David,2023, P.4)

(*) في عام 1968 تسلل(31) فرداً من قوات العمليات الخاصة الكورية الشمالية إلى كوريا الجنوبية في طريقهم إلى المقر الرئاسي الكوري الجنوبي(البيت الأزرق) استغرقت ألمجموعة(48) ساعة لاختراق قطاع دفاع فرقة المشاة الثانية الأمريكية بنجاح والانتقال إلى الموقع, لكن مكن اعتراض الراديو لدوريات الجيش الكوري من منع الأسر, وبعد ثلاث أيام تحركه فصيلة القوات الخاصة على بعد بضع مئات من الأمتار من البيت الأزرق, بهدف اختيال الرئيس الكوري الجنوبي, وتدمير السفارة الأمريكية, لكن تم اكتشافهم وفشلت في الوصول إلى البيت الأزرق, وتمت ملاحقتهم لعدة أيام, على الرغم من إن هذه العملية فشلت, إلا أنها أشارت بضعف خطير في دفاعات كوريا الجنوبية. للمزيد ينظر إلى:

Benjamin Jensen, Adrian Bogart, and Riley McCabe, What if alternatives to a Chinese military invasion of Taiwan, on future war, 2022

على الجانب الأمريكي، وبعد الغزو الروسي دعا كبار مسؤولي الإدارة السابقة، وممثلي الكونغرس إلى الالتزام الدفاعي الأمريكي اتجاه تايوان، وأن يكون واضحاً وغير مشروط، وهذا تحول كما ذكرنا سابقاً من "الغموض الإستراتيجي" إلى "الوضوح الإستراتيجي"، حتى أنَّ بعضهم طلب بالاعتراف الرسمي بتايوان كدولة ذات سيادة، وإلى نشر دائم لقوات أمريكية كبيرة في تايوان لإضفاء المصداقية على التهديد الصيني برد عسكري. وأكَّدت وزارة الدفاع الأمريكية أنَّ الولايات المتحدة لا يمكنها أبداً السماح لجمهورية الصين الشعبية بالسيطرة على تايوان؛ لأنَّ هذا سيجعل الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة في آسيا أمراً مستحيلاً، إذ إنَّ التزام الولايات المتحدة غير المشروط اتجاه تايوان، خصوصاً إذا كان مصحوباً بقوات أمريكية تنتشر في تايوان وقت السلم يعني استعادة معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين (تايوان) أمام أعين قادة جمهورية الصين الشعبية، ومن وجهة نظر بكين فإنَّ مثل هذه التغييرات في السياسة الأمريكية اتجاه تايوان ستشجعها على تحمل مخاطر أكبر والسعي وراء الاستقلال، خصوصاً بعد تصريح وزير الدفاع الأمريكي (اوستن) بأنَّ الدعم الأمريكي لأوكرانيا مصمم جزئياً لـ "إضعاف روسيا"، وهذا جعل النخب الصينية تشعر بالقلق من أنَّ الولايات المتحدة تنظر إلى سياستها اتجاه تايوان من منظور مماثل، وتكون في الغالب أداة لإضعاف جمهورية الصين الشعبية. by The Task Force on (U.S.-China Policy,2022, P5)

إنَّ ما يدفع الصين للتوجُّه العسكري والضغط المتزايد على تايوان، هي نظرية "النهوض السلمي" التي لاقت هجوماً قوياً من المتشددين والقومين من المفكرين الصينيين، وقد تحدث البروفيسور الصيني (يان شوتونغ) رئيس معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغيوا في بكين "أنَّ النهوض السلمي خطأ؛ لأنَّه يقدِّم رسالة إلى تايوان بأنَّها تستطيع أن تعلن استقلالها، وأنَّنا لن نهاجمها" مثله مثل كثير من المختصين الإستراتيجيين الصينيين ونظريتهم بـ "أنَّه لا توجد أمة عظيمة في التاريخ نهضت بسلام، وفي الوقت نفسه يجب على الصين أن تفعل ما بوسعها لكي تتجنَّب الحرب"، وأنَّ الفرق بين الغرب والصين هم يريدون تخفيف التوتر لكن الصين تريد ضبط الأمور بأي وسيلة ممكنة، وحجتهم أنَّ الصين ضعيفة كالسابق، ويجب عليها تقديم التنازلات، لكن الصين تعتقد أنَّها لو قدمت تنازلات فسيطالبون بالمزيد، وأنَّ المشكلة التي يوجهاها اليوم مع تايوان هي نتيجة مباشرة لسنوات التهدئة (عدنان، 2021، ص 69).

إنَّ من مبررات اجتياح الصين العسكري لتايوان والضغط أو التهديد العسكري هو عدم تخلِّي قادة جمهورية الصين الشعبية يوماً عن التفكير في استعادة تايوان، وبكل الطرائق العسكرية، بدأً من أزمتي مضيق تايوان الأولى والثانية، حتى آخرها تطويق الجزيرة في عام 2022، إذ يمكن لجيش التحرير الشعبي

أن يشن حملة عسكرية لكسر الإرادة السياسية لزعماء تايوان، كذلك قامت الطائرات العسكرية الصينية بعمليات توغل في منطقة الصدام الجوي الواقعة بين المجال الحيوي للبر الصيني والمجال الجوي لتايوان في شهر أيلول عام 2020، إذ وقع أكبر توغل للقوات الصينية في عام 2021، و سجلت "149" طلعة جوية في منطقة الدفاع الجوي بجنوب غرب تايوان في احتفال الصين بعيدها الوطني (شريفة ، 2022، ص 64)، لكن من عقبات الغزو الصيني إلى جزيرة تايوان سيؤدّي إلى فرض حصار ومقاطعة غربية على الصين، فضلاً عن تعزيز الأطراف الإقليمية من الصين، وخصوصاً اليابان، مع احتمال انطلاق سباق تسلح في منطقة شرق آسيا يؤدِّي إلى تهديد الاستقرار الإقليمي(ماجد، 2005، ص130).

نهاية القول، يجادل كثير بأنَّ يوماً ما في المستقبل، قد يتخلى الصينيون عن التصعيد التدريجي، والمضي قدماً نحو إعادة التوحيد، واختيار الهجوم مفاجئ وساحق على تايوان، وجعل العالم والنظام الدولي أمام الأمر الواقع. أمَّا الكوابح التي تواجه الخيارات العسكرية فإنَّ هذا الخيار غير مرجح على المستقبل القريب والمتوسط، إلا إذا اسْتُفِزَتِ الصين استفزازاً مباشراً من تايوان أو الولايات المتحدة، وأُعْلِنَ استقلال تايوان، لكن الولايات المتحدة ترفض استقلال تايوان ولا تريد الصراع المباشر مع الصين، ولأسباب يسيرة هو الارتباط القوي بين الاقتصاد الأمريكي والصيني، وأيضاً أنَّ هجوم كهذا من شأنه أن يدمر علاقة الصين بكثير من دول العالم، وأنَّ تداعيات الهجوم على تايوان ستكون قاتمة لبكين، حتى لو استولت القوات الصينية "بنجاح" على الجزيرة. من المحتمل أن تكون الصين معزولة دبلوماسياً واقتصادياً عن الاقتصاديات المتقدمة الرئيسة، وسيتعين على الزعيم الصيني (شي جين بينغ) أن يسير في طريق ضيق لتجنب العواقب الوخيمة على الصين والحزب الشيوعي الصيني ككل. إنَّ الصراع على تايوان من شأنه أن يدمر الاقتصاد العالمي، لكن التكاليف ستكون عالية خصوصاً على الصين، سيظهر التأثير الاقتصادي السلبي بمجرد بدء الأعمال العدائية، وسوف ينهار الشحن التجاري عبر منطقة الحرب والموانئ المجاورة، وستنهار سلاسل التوريد لعديد من السلع، وستصاب الأسواق المالية بالذعر، وربما حتى أكثر ممَّا حدث في الأزمة المالية العالمية لعام 2008. كل هذا يرجعنا إلى الثوابت الإستراتيجية الصينية، فإنَّ من ثوابت الإستراتيجية الصينية هو الفوز بدون قتال، لا تريد الصين كسب شيء مقابل خسارة كثير من الأشياء وهذا في عمق ثقافتهم الإستراتيجية (Jeffrey,2022).

3. الاقتصار على الطرائق الدبلوماسية أو الإكراه الدبلوماسي في استعادة تايوان

على مدى السنين الماضية، استخدمت الصين عديداً من إستراتيجيات الدبلوماسية العامة في تايوان لتشجيع حكومة وشعب أكثر موالية للصين، ويمكن فهم الدبلوماسية العامة على أنَّها "مشاركة

دولة ما وتواصلها مع الجماهير الأجنبية؛ لتوصيل صورة معينة عن الدولة لتعزيز قوتها الناعمة ومن ثَمَّ المصالح الوطنية، ومن الأدوات الأزمة لتحقيق هذه الأهداف، والاستماع والدعوة، والتبادل الدولي، والدبلوماسية الثقافية، والجوانب الأخرى للتواصل الإستراتيجي مثل وسائل الإعلام، والحرب النفسية، والحرب السياسية". إنَّ ما يمكن أن نراه من إجراءات الصين وإستراتيجيتها في إعادة التوحيد لم تنجح، فمن المهم أن نرى الجهود القسرية التي استخدمتها الصين لتقريب تايوان من إعادة التوحيد الفعلي، وتشمل هذه العوامل: علاقات الصين الخارجية، وعلاقات الصين مع المجتمع المدني العالمي، واعتماد تايوان التجاري على الصين، والقوة العسكرية المتزايدة للصين Chinese public diplomacy in (Taiwan,2018, P.238).

فإنَّ اعتماد تايوان اقتصادياً اعتماداً كبيراً على الصين يمنح الأخيرة نفوذاً على تايوان، وأنَّ الصين هي الشريك التجاري الأول لتايوان، والصادرات إلى الصين تُعدُّ حوالي (40%) من إجمالي صادرات تايوان، فضلاً عن ذلك يختار عديد من رجال الإعمال التايوانيين الصين لبيئتها منخفضة التكلفة والعمل واللغة المشتركة، ووفقاً لتقديرات مجلس العلاقات الخارجية الصينية استثمرت أكثر من (93) ألف شركة تايوانية في الصين بين عامي 1988- 2016(Deng,2020). كما أنَّ الصين تتخذ خطوات استباقية لتعزيز سياسة "الصين الواحدة" في المجال الدولي، ولإقامة أي دولة علاقة مع الصين رسمية يجب عليها قبول مبدأ "الصين الواحدة" رسمياً، وقطع أي علاقة رسمية مع تايوان، وبسبب الزيادة الكبيرة من القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصين على مدى العقود القليلة الماضية، ترك هذا المبدأ تايوان معزولة بصورة متزايدة على المسرح العالمي. كما تروج الصين لسياسة "الصين الواحدة" في المجتمع المدني العالمي والإعمال التجارية؛ واستخدام ثقلها الاقتصادي لضمان عدم الاعتراف بتايوان كدولة، ويمكن ملاحظة ذلك من الجوائز الدولية التي أدرجت التايوانيين على أنَّهم صينيون بعد ضغوط من بكين، وفي الأعمال التجارية واجهت شركات الطيران وسلاسل الفنادق وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات ضغوطات وعقوبات من بكين؛ لإزالة تايوان من أي قوائم دولية (عدنان، 2021، ص 70-71).

إنَّ إعادة التوحيد بالطرائق السلمية، والمفاوضات هي أمينة لجميع الصينيين، وأنَّ التوحيد السلمي سيكون لصالح الأمة الصينية كلها، هذه هي وجهت نظر الصين لصالح التنمية والاستقرار في جميع المجالات، وتسعى الحكومة الصينية إلى أنَّ يسعى الطرفان لحل الأزمة بدون تدخل إطراف خارجية، على أساس المنفعة المتبادلة والاحترام. وهذا وفق المبدأ الذي عرضته الصين سابقاً "دولة واحدة ونظامان" فهي لن تسمح أبداً بانفصال تايوان، وتتعهد وفق المبدأ بعدم استخدام القوة العسكرية، لكن ما عكَّر صفوة

المفاوضات هو الطرف الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة، والتي تتخذ تايوان ورقة ضغط وباعت الأسلحة لتايوان انطلاقاً من عقلية الحرب الباردة، متجاهلة معارضة الصين، كل هذا أدَّى بالصين لاستخدام وسائل الضغط الدبلوماسي لردع تايوان أولاً والهيمنة الأمريكية ثانياً

تماشياً مع هذا المفهوم، ولفشل الوسائل السلمية، يمكن للصين أن تشن حملة حرب سياسية ضد تايوان محسنة لعصر المعلومات على غرار العمل السري للولايات المتحدة في الانتخابات الإيطالية عام 1948(*)، والغرض من ذلك تعطيل نظام الحكم الديمقراطي في تايوان وتشكيل الرأي العام التايواني لدعم إعادة الاندماج التدريجي لتايوان، سيكون الأسلوب الرئيس هو استخدام الحرب النفسية، وحرب الرأي العام، والحرب القانونية لإضعاف ثقة الجمهور في حكومة تايوان وكذلك الشركاء الدوليين الرئيسين مثل الولايات المتحدة واليابان، وإجبار تايوان على تبنّي الموقف السياسي المؤيد لبكين، سيكون الشرط المرغوب هو إقناع الجمهور التايواني إمَّا بدعم بكين أو إضعاف ثقتهم في ديمقراطيتهم، ممَّا يسمح للصين باستخدام صور أخرى من السلطة الوطنية لإعادة دمج تايوان(Benjamin, P.2-3).

إنَّ ما يبرر هذا المشهد هو التطورات والتحديثات في التفكير الإستراتيجي الصيني، لدعم أسلوب الحرب لتشمل موضوعات الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالحرب المستقبلية؛ واستمرار استخدام جيش

(*) في أربعينيات القرن الماضي استخدمت الولايات المتحدة الحرب النفسية العلنية والسرية والتدابير الاقتصادية والتحالفات السياسية للتأثير على انتخابات البرلمانية الإيطالية عام 1948، والتقنية التي عرفها الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج كينان) بأنَّها "حرب سياسية" شهدت استفادة الولايات المتحدة من مجموعة مبادرات اقتصادية وسياسية ومعلوماتية للتأثير على الجمهور الإيطالي ومنع انتصار الشيوعية. فدعمت الولايات المتحدة الحركات والأحزاب السياسية المناهضة للشيوعية لضمان حصولهم على نفوذ في المجتمع الإيطالي وفوزهم بأغلبية الأصوات، ودعمتهم أيضاً بانتصارهم السياسي المناهض للشيوعية عن طريق تمويل سري لتكاليف الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي المسيحي وحزب العمال الاشتراكي الإيطالي. كما دعمت حملات دعائية "بيضاء" و "سوداء" للتأثير على الجمهور الإيطالي، تضمنت الحملة البيضاء الحرب النفسية المعلنة، والرسائل الإيجابية لبرنامج المساعدات الأمريكية للجمهور الإيطالي، واستخدام وسائل الإعلام الأمريكية للدعم والترويج للرسائل المعادية للشيوعية. أمَّا الحملة السوداء، فهي الحرب النفسية السرية تهدف إلى تشويه سمعة الشيوعيين سراً، وإشراك الولايات المتحدة لتمكين جهات فعالة محلية لإنشاء رسائل مناهضة للشيوعية، وركزت على تدمير احترام الحزب الشيوعي الصيني، وإضعاف الشيوعيين في المناصب العامة، وتشويه جهود المقاومة الشيوعية في الحرب العالمية الثانية مع نشر فضائح قادة الأحزاب الشيوعية. ساعدت هذه الجهود إلى كسب الحزب الديمقراطي (48،5%) من الأصوات في الانتخابات، وسعت الولايات المتحدة إلى عمليات الحرب النفسية ومولت المناهضة كما عملت المنظمات الشيوعية عن طريق الحكومة الإيطالية لتنفيذ حملة مضايقات تشريعية وإدارية أي بمعنى "حرب قانونية". للمزيد ينظر إلى:
Kaeten Mistry, The Case for Political Warfare: Strategy, Organization and US Involvement in the 1948 Italian Election "Cold War History, Vol. 6, No. 3, Routledge Taylor and Francis Group, 2006.

التحرير الشعبي المفاهيم التاريخية وانتقال من الحرب المعلوماتية إلى الحرب الذكية، واستمرار استخدام الصين للتجسس الإلكتروني والهندسة العكسية، وتركيز الصين على تصميم ساحات قتال مستقبلية، فإنَّ المتغيرات في التفكير الإستراتيجي الصيني تشمل جوانب عديدة:(Timothy, 2020, p.3)

- ✓ يوجد هدف مستمر، يتمثل في إنشاء ميزة إستراتيجية في ساحة المعركة، وفي العلاقات الدبلوماسية، والأوضاع الجيوإستراتيجية، في أي منطقة تكون الصين لها فيها مصلحة، والميزة الإستراتيجية هي الهدف من أي تلاعب بالبيئة الإستراتيجية.
- ✓ بدء الاعتماد على الجانب الهجومي للدفاع في العصر السيبراني، إذ ستحدد المعارك الأولى من حقق المبادرة الإستراتيجية في الحرب والكشف عن البنية التحتية للخصوم.
- ✓ تركيز متزايد على الريبورتات البرية والجوية والبحرية.
- ✓ استخدام الحرب النفسية ووسائل إستراتيجية عديدة لإجبار الخصم على الخضوع دون قتال، وهناك خمس أنواع محددة: ردع المعلومات، الخداع، التعطيل، والهجمات فيروسية أو قرصنة.
- ✓ من الناحية الإستراتيجية، زاد وصول الصين إلى البنية التحتية لأي بلد ترى فيها مصلحتها بالأخص تايوان، بغض النظر عن مسافة تلك الدولة، بوسائل إلكترونية وفضائية ومادية، وساعدها في هذا التطورات العلمية والتكنولوجية ودمجها مع تقنيات الخداع والحيلة، وهذا ما يسمى بإضفاء الطابع الذكي في الحروب.

إنَّ هذه التحديثات والمتغيرات في التفكير الإستراتيجي الصيني، إما بخصوص قضية تايوان فهي ثابتة في النظام الصيني ومن هذه الثوابت:(Chinese public diplomacy in Taiwan, 2020, P.241)

- ✓ وحدة الأراضي أمر حيوي ولن تسمح الصين أبداً لأي جزء من الأراضي الصينية بالانفصال عن البر الرئيس في أي وقت وبأي صورة.
- ✓ تايوان جزءٌ لا يتجزأ من الصين، والصين لديها التزام ثابت بتحقيق إعادة التوحيد؛ والاعتراف بهذا أمر حيوي لأي دولة ترغب في الحفاظ على علاقتها الرسمية مع الصين
- ✓ من حق الحكومة الصينية أن تلجأ إلى أي وسيلة تراها ضرورية لحماية سيادة الصين وسلامة أراضيها وتحقيق إعادة التوحيد جانبي المضيق.
- ✓ إعادة التوحيد مع تايوان هو جزء من التجديد العظيم للشعب الصيني والمعروف أيضاً بالحلم الصيني "رؤية شي جين بينغ".

وعن طريق وصف كثير من الباحثين والمختصين بشؤون الصين فإنَّ (شي جين بينغ) هو الزعيم الأكثر طموحاً وجاذبية للصين منذ الرئيس (ماو تسي تونغ) وفي تصريح للزعيم الصيني في 18تشرين الأول 2017 "سوف نتمسك بحزم السيادة الوطنية وسلامة أراضيها ولن نتسامح أبداً مع تكرار المأساة التاريخية لبلد منقسم، إذ إنَّ جميع أنشطة تقسيم الوطن الأم ستواجه معارضة حازمة من جميع أبناء الشعب الصيني، لدينا إرادة راسخة وثقة كاملة وقدرة كافية على هزيمة أي صورة من صور مؤامرة انفصال تايوان، ولن نسمح لأي شخص أو أي منظمة أو أي حزب سياسي بفصل أي جزء من الأراضي الصينية عن الصين في أي وقت وبأي صورة" (Richard,2017)

فشلت سياسة الإقناع الصينية على مدار العقود الماضية، ومع جميع القيادات التي سبقت (شي جين بينغ)، مع أنَّها منخفضة المخاطر لكنها لم تجدِ نفعاً، وأنَّ استخدام القوة ينطوي علية مخاطر عالية ومردودات غير متوقعة، فهل هناك نهج مخاطرة متواضع وفرص نجاح أكبر؟ في الواقع يبدو أنَّ حملة طويلة الأمد من الترهيب والضغط واستيعاب الجماهير داخل تايوان هي إستراتيجية أكثر مثالية، يقدم الترهيب مجموعة واسعة من الأدوات لإبقاء تايوان في موقف دفاعي وإضعاف ثقتها النفسية، عن طريق تعليق التفاعل بين المنظمات التي أقامت علاقات عبر المضيق؛ خلق صعوبات للشركات التايوانية، انتزاع حلفاء تايوان الدبلوماسيين، وتهميش تايوان في النظام الدولي، والضغط على شركات وحكومات الدول لتوظيف تسميات حول تايوان تفضل جمهورية الصين الشعبية، وإجراء مناورات عسكرية في المنطقة المحيطة بتايوان، ومنع طلاب جمهورية الصين من الدراسة بتايوان، وتقييد سفر السياح الصينيين إلى تايوان، والحد من التفاعل بين علماء جمهورية الصين وعلماء تايوان، ومع كل هذه الإجراءات التي من الممكن أن تكون، فهل يوجد موعد نهائي للتوحيد؟ ستوفر كل انتخابات رئاسية وتشريعية في تايوان وما يصاحبها من إعادة خلط للطاقم السياسي ومعالم لمعايرة ثقة جمهورية الصين الشعبية بالمستقبل، إذ إنَّ عدم فوز حزب الكومينتانغ في انتخابات 2020 ثار قلقل القادة الصينيين، وهذا يعني من الممكن ضمنياً أن يغلق باب التوحيد، لكن بالنظر إلى المدى البعيد، أعاد (شي) في خطابة إحياء فكرة "أنَّ الخلافات السياسية طويلة الأمد بين جانبي المضيق هي الأسباب الرئيسة التي تمنع العلاقات عبر المضيق من التقدم، لا ينبغي أن ينقل هذا جيلاً بعد جيل" ويعني هذا البيان أنَّ كل ما زاد وطال بقاء القضية دون حل، زاد الانفصال السلمي كمشكلة للصين، وهذا يعني أنَّ الصين مستمرة في الاعتماد على إستراتيجية الصبر مع تايوان

ومن المحتمل أيضاً أن يفوز الحزب الديمقراطي التقدمي بأغلبية ساحقة في الانتخابات المستقبلية، وهذا ما سيجشع تايوان على إصدار إعلان الاستقلال من جانب واحد، ستكون ردة فعل الصين سلبية للغاية، وستكون التهديدات عالية، وربما العمل العسكري مباشرةً، مثل الحصار والضربات الصاروخية. إذ إنَّ خطر تحول الوضع لهذه الإحداث هو ضئيل نسبياً؛ لأنَّ الولايات المتحدة الضامن الأمني لتايوان، ستكبح جماح تايوان وتطمئن بكين، ومع عدم وجود دعم دولي فإنَّ الإشارات عند الاستقلال ستثير التوترات، لكنَّها ستثبت أنَّها غير مجدية، وما يبرر هذا المشهد هي السنوات المليئة بالتوترات لرئاسة (تشين شوي بيان 2000-2008) والتي سعت إلى استقلال أكبر بحكم القانون، ولكن واشنطن إعاقتها في النهاية، إذ إنَّ قدرة الولايات المتحدة على منع العمل العسكري الصيني وكبح تايوان ستخفف أيضاً من ردة فعل بكين.(Walter,2018)

4. الخاتمة

تتمثَّل الإستراتيجية الشاملة للحزب الشيوعي الصيني بمبدأ الفوز من دون قتال، وهذا ما ساعد الحزب الشيوعي على فرض سيطرته الإقليمية وخصوصاً على تايوان، فليس للصين حلفاء، بل شركاء فقط، فنهجها هذا له نقط قوة كثيرة، لكن أيضاً له نقط ضعف، ومن هذه النقط؛ هي كيف لها توحيد الوطن الأم وإرجاع تايوان؟! منذ الحرب الأهلية وانفصال تايوان بحكم مختلف عن الصين، وانتصار ثورة الشيوعيين ضد القوميين قال (ماو تسي تونغ): "إنَّ الثورة ليست حفلاً، وليست تطريزاً لوسائد راحة، فالثورة هي حرب، والحرب نوع من السياسية الدموية، والسياسية هي نوع من الحرب غير الدموية"، وطالما كانت هذه هي سياسية الحزب الشيوعي دون تغيير، وأنَّ أيَّ إستراتيجية كانت ضد تايوان هي ثورة ونوع من الحرب. ومنذ عام 1949 التزمت الصين بسياسة "الصين الواحدة" وتوحيد جانبي المضيق، وأنَّ معنى سياسية الصين اتجاه تايوان قد تغيَّر كثيراً، التغيير الأكثر وضوحاً هو أنَّ الصين بدأت تدعو إلى التوحيد السلمي وليس التوحيد بالقوة. القوة هي فقط إستراتيجية بكين لتسهيل المفاوضات عبر المضيق، وإجبار تايبيه على تقديم تنازلات وردعها عن الاستقلال، وتجنب الحرب عبر المضيق، وكان اقتراح "دولة واحدة ونظامان" الذي طبق على هونغ كونغ على أمل إعادة التوحيد وحماية نظام تايوان ومصالحها، وإجراء المفاوضات بينهم على قدم المساواة، ولم تعد المفاوضات فقط على التوحيد، بل تشمل القضايا الإجرائية للمفاوضات السياسية وإنهاء الأعمال العدائية، ومجال النشاط الدولي لتايوان.

وفي الخمسينيات من القرن الماضي، كان تدخل الولايات المتحدة محدوداً، ومنذ ذلك الوقت أدركت بكين أنَّ إعادة التوحيد لن يكون سهلاً في ظل التدخل الأمريكي، ولا يمكن حل القضية بالقوة، ومع

رفض الصين التدخل الأجنبي إلا أنَّها تستخدم بنشاط المزايا الإستراتيجية الدولية لكسب القوى الدولية لدعم سياسة الصين اتجاه تايوان، والضغط على تايوان للجلوس على أساس الصين الواحدة، وقد خضعت بكين لتغييرين رئيسين على الأقل في تعريف الصين الواحدة، على أمل تبنِّي تعريف أكثر مرونة لتسهيل المفاوضات، بعد أن فشلت جميع المحاولات العسكرية الصينية لضم تايوان، لكن سياستها نجحت في الاعتراف بها كحكومة شرعية للصين.

5. قائمة المصادر والمراجع

1.5. المصادر العربية

- البدراني، عدنان خلف ، (2021) عدنان خلف البدراني، السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير (نماذج مختارة)، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان
- كلاع، شريفة، (2022) المنظور الإستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة إستراتيجيات، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد17، الجزائر.
- ماجد عبد العزيز محمد، (2005) الصين وتايوان (1990-2002) دراسة مقارنة في طبيعة العلاقات بينهما، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية قسم العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
- مكي، علاء الدين حسين، (2018) حرب الناقلات في الخليج العربي 1980 – 1988، الأكاديميون للنشر والتوزيع.

2.5. المصادر الأجنبية

- Benjamin Jensen, Adrian Bogart, and Riley McCabe. (2022). What if alternatives to a Chinese military invasion of Taiwan, on future war
- Bradley Martin, kristen Gunness ،Paul DeLuca ،Melissa Shostak، (2022) Implications of a Coercive Quarantine of Taiwan by the People's Republic of China، Rand Corporation، online Available at: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA1279-1.html، Accessed 15-4-2023
- by The Task Force on U.S.-China Policy، (2022) AVOIDING WAR OVER TAIWAN، Asia Society Center ON U.S.-China Relations، UCSan Diego،
- Chinese public diplomacy in Taiwanv ، (2018) NATIONS INVOLVED: People's Republic of China (China)، The Republic of China (Taiwan) TIME PERIOD: 2004 – 2018 THEMATIC AREA: Exploitation of ethnic or cultural identities، Stratcom Institute،
- David Santoro Ralph Cosa، (2023) The World After Taiwan ' s Fall، Pacific Forum International، ISSUES & INSIGHTS VOL 23
- Deng Yuwen، Is China planning to take Taiwan by force in 2020؟، scmp، 2018، online Available at: https://www.scmp.com/comment/insight-opinion/article/2126541/china-planning-take-taiwan-force-2020، Accessed 18-4-2024

- Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms، 12 April 2001، As Amended Through 19 Augsut 2009، online Available at: https://web.archive.org/web/20091108082044/http://www.dtic.mil/doctrine/jel/new_pubs/jp1_02.pdf، Accessed 15-4-2024
- DOD Releases 2021 Report on Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, An official website of the United States Government , Nov. 3, 2021, online Available at: https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/2831819/dod-releases-2021-report-on-military-and-security-developments-involving-the-pe/, Accessed 13-4-2024
- How the Chinese People's Liberation Army Seeks to Wage Modern Warfare, Rand Corporation, 2018, online Available at: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1708.html, Accessed 16-4-2024
- Jeffrey Engstrom, (2006) Systems Confrontation and System Destruction Warfare
- Kaeten Mistry, The Case for Political Warfare: Strategy, Organization and US Involvement in the 1948 Italian Election "Cold War History", Vol. 6, No. 3, Routledge Taylor and Francis Group
- Lawrence E. Grinter, Chinese Military Scenarios Against Taiwan: Premises, Options, Implications, US Air Force Counter Proliferation Center Future Warfare Series No. 19, 2002, P.2-3
- Mallory Shelbourne, "Davidson: ChinaCould Try to Take Control of Taiwan in 'Next Six Years, USNI News, March 9, 2021, online Available at: https://news.usni.org/2021/03/09/davidson-china-could-try-to-take-control-of-taiwan-in-next-six-years, Accessed 13-4-2024
- Michael Cole, Video Warns Japan of Nuclear Strike over Taiwan Dispute: Policy Shift or Mere Bluster?, Global Taiwan Institute، Global Taiwan Brief Vol. 6, Issue 15, 2018, P.10
- Michael E. O'Hanlon, (2022) Can China take Taiwan? Why no one Really knows, Foreign Policy, SECURITY, STRATEGY, AND ORDER
- Nahl Toosi, In response to Trump, China gets mean Chinese diplomats are ditching caution and going for the U.S. jugular on Twitter. U.S. officials say their response will be 'measured and reasonable, politico, 2019, online Available at: https://www.politico.com/news/2019/12/08/china-trump-twitter-077767, Accessed 14-4-2024
- Paul Van Hooft, "Don'tKnock Yourself Out: How America CanTurn the Tables on China by Giving upthe Fight for Command of the Seas، War on the Rocks, February 23, 2022, online Available at: https://warontherocks.com/2021/02/dont-knock-yourself-out-how-america-can-turn-the-tables-on-china-by-giving-up-the-fight-for-command-of-the-seas/, Accessed 13-4-2024
- Ralph Jennings, China Demands Companies Stop Calling Taiwan A Country -- Here's What They'll Do, Forbes, online Available at: https://www.forbes.com/sites/ralphjennings/2018/01/17/corporations-will-quickly-comply-as-china-pressures-them-to-stop-calling-taiwan-a-country/?sh=71311b5a9bf4, Accessed 18-4-2024

- Richard C. Bush , What Xi Jinping said about Taiwan at the 19th Party Congress, BrooKings، October 19, 2017, online Available at: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/10/19/what-xi-jinping-said-about-taiwan-at-the-19th-party-congress/, Accessed 20-4-2024
- Simone McCarthy, Beijing promised to 'fight back' over Taiwan leader's US visit. But this time it has more to lose, CNN, April 4, 2023, online Available at: https://edition.cnn.com/2023/04/04/asia/tsai-ing-wen-taiwan-mccarthy-meeting-analysis-intl-hnk/index.html, Accessed 15-4-2024
- Timothy Thomas, The Chinese Way of War: How Has it Changed, The MITRE Corporation, McLean, VA, the US government, June 2020, P. 2-3
- Walter Lohman, The future of China-Taiwan relations، gis reports، OCT 23, 2018, online Available at: https://www.gisreportsonline.com/r/china-taiwan-relations/, Accessed 29-4-2024

محورية طريق المريديان في تعزيز التقارب الروسي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق

The pivotal role of the Meridian Road in enhancing Sino-Russian convergence within the Belt and Road Initiative framework

د.حورية قصعة[1*]، أ.د تريمة صورية [2]

[1]جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر

البريد الإلكتروني: houriagassaa@gmail.com

[2]جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

البريد الإلكتروني: sorayatrima@gmail.com

****

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يؤديه طريق المريديان كآلية محورية في دعم وتعزيز التقارب الروسي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، خاصة كونه يعتبر ممر استراتيجي يربط الصين بالدول الأوروبية عبر الأراضي الروسية، الأمر الذي دفعنا للتساؤل عن مدى مساهمته في تسهيل وضمان حركية شبكة الإمدادات وتعزيز الروابط الاقتصادية بين الدولتين، ولمعالجة هذا الاشكال اعتمدت الدراسة على منهجيات تحليلية تشمل المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم المخرجات الإيجابية التي يمكن أن تنتج عن طريق المريديان في تعزيز التعاون الروسي الصيني من جهة، واستمرارية وتطور المبادرة الصينية من جهة أخرى، وكذلك تنفيذ كلا البلدين لأهدافهما الإستراتجية في منطقة أوراسيا، وتوسيع نطاق النفوذ الإقليمي؛ إلا أن ذلك لا ينفي وجود العديد من الرهانات والتحديات المتباينة التي تفرضها البيئتين الداخلية والخارجية، مما يستدعي حتمية تكثيف الجهود والتنسيق بين البلدين وتعزيز الحوار الاستراتيجي لمواجهة هاته الرهانات، والاستثمار في تطوير البنى التحتية اللوجستية والتقنية.

الكلمات المفتاحية

---

*المؤلف المراسل

طريق المريديان؛ مبادرة الحزام والطريق؛ التقارب الروسي الصيني؛ البنية التحتية اللوجستية.

Abstract

This study aims to analyze the role played by the Meridian Road as a pivotal mechanism in supporting and enhancing Sino-Russian convergence within the Belt and Road Initiative framework. Specifically, as a strategic corridor connecting China with European countries through Russian territory, it raises questions about its contribution to facilitating and ensuring the mobility of supply networks and enhancing economic ties between the two nations. To address these issues, the study employs analytical methodologies including descriptive and statistical approaches

The study finds that despite the potential positive outcomes of the Meridian Road in enhancing Sino-Russian cooperation, along with the continued development and implementation of the Chinese initiative and strategic objectives in Eurasia, and the expansion of regional influence, there remain numerous diverse challenges and risks posed by both internal and external environments. This underscores the necessity for intensified efforts, coordination between the two countries, and enhanced strategic dialogue to address these challenges. Moreover, investment in the development of logistical and technological infrastructure is crucial.

Key words

Meridian Road; Belt and Road Initiative; Sino-Russian convergence; logistical infrastructure.

1.مقدمة

تعتبر مبادرة الحزام والطريق المشروع التكاملي الأكثر نشاطًا وفعالية في آسيا في الوقت الراهن، إذ تهدف إلى دمج أكبر عدد ممكن من الدول في منطقة اقتصادية واحدة، حيث تجمع المبادرة الصينية بين مبادرات الحزام الاقتصادي لطريق الحرير **(SREB)** وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين **(MSR)**، التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013، والتي تنطوي على بناء عدد من "ممرات اقتصادية" واسعة النطاق، وينص تنفيذ هذه المبادرة على التطوير الشامل للنقل عبر الحدود والخدمات اللوجستية والبنية التحتية للطاقة والاتصالات بالإضافة إلى تدابير لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي،

وإزالة الحواجز في مجال التجارة والاستثمار، والتحول إلى استخدام العملات الوطنية في التجارة، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للعلاقات بين الدول من خلال زيادة الاتصالات بين الناس، وهذا يندرج في الأساس ضمن استراتيجية طويلة الأمد بهدف تشكيل منطقة تنمية مشتركة مع البلدان الواقعة على طول مسار المبادرة الصينية، بما في ذلك روسيا التي لم تكن ترتبط بصفة مباشرة بمبادرة الحزام والطريق، بل كان التفاعل بين البلدين يتم على أساس البيان المشترك للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في ربط بناء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والحزام الاقتصادي لطريق الحرير، إذ يعتبر الجانب الروسي هذا المسار أحد مجالات العمل المهمة لتنفيذ فكرة رئيس الاتحاد الروسي **فلاديمير بوتين Vladimir Putin** بشأن تشكيل الشراكة الأوراسية الكبرى، ومع ذلك يشكل طريق المريديان، ممر حيوي ضمن هذه المبادرة، من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين باعتباره محورًا استراتيجيًا يربط بين الصين وأوروبا عبر الأراضي الروسية، ويمتد ليشمل منطقة أوراسيا بأكملها، وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي.

❖ إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية البحث حول توصيف حدود الدور الذي يؤديه طريق المريديان في تعزيز التعاون الروسي الصيني ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق؟

❖ فرضية الدراسة

من خلال تطوير سلاسل الإمداد اللوجستية وتقليل التكاليف سيساهم طريق المريديان في تعزيز الاقتصاد الإقليمي والروابط الثنائية بين الصين وروسيا.

كلما كان هناك توطيد للعلاقات الاستراتيجية وتنسيق للسياسات الخارجية الروسية-الصينية، كلما ساهم طريق المريديان في تعزيز التعاون الجيواستراتيجي بين البلدين.

❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ توصيف حدود الدور الذي يؤديه طريق المريديان في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الصين وروسيا ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق.
- ✓ تقديم توصيف لطريق المريديان وموقعه الجيواستراتيجي كونه ممر حيوي لربط آسيا بأوروبا عبر الأراضي الروسية.

- ✓ تحليل مخرجات طريق المريديان على حركية شبكة الإمدادات اللوجستية لمبادرة الحزام والطريق وتحسين الروابط الاقتصادية بين روسيا والصين.

❖ **منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية تضمنت استخدام المنهج الوصفي والإحصائي لتحليل البيانات والتقارير والمعلومات، بهدف تقديم نتائج دقيقة في توصيف حدود الدور الذي يؤديه طريق المريديان في تعزيز العلاقات الروسية الصينية والاقتصاد الإقليمي وذلك ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق.

❖ **البناء ا لهيكلي للدراسة**

وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صدق الفرضيات تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

2.مضامين التعاون الروسي-الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق

تتسم العلاقات الروسية الصينية في إطار المبادر الصينية الحزام والطريق – التي أعلن عنها الرئيس الصيني **شي جين بينغ** Xi Jinping عام 2013 والمتضمنة لشبكة متباينة من المشاريع الهادفة لتنشيط وتعزيز طرق التجارة القديمة وشبكات الإمداد والبنية التحتية بين الصين والعالم- بالمسار التعاوني المتباين الأبعاد والمضامين، ويمكن رصد أهم جوانب التعاون البيني بين البلدين في إطار مبادرة الحزام والطريق على النحو التالي:

1.2. البعد المتعلق بالتعاون الروسي-الصيني في مجال الاستثماروشبكات الإمداد الطاقوي

في إطار مساعي ترقية ودعم الاستثمار بين البلدين، أعلن الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة - وذلك بالتزامن مع زيارة الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين Vladimir Putin** إلى الصين- عن استثمار روسي مشترك مع شركة البتروكيماويات الصينية "هايوي" (Haiwei) في مشروع شركة "ريمستال" (Remstal) لبناء أول محطة بحرية لنقل الغاز البترولي المسال في الشرق الأقصى الروسي، بتكلفة اجمالية تقدر بحوالي 30 مليار روبل (نحو 328 مليون دولار)، وسيستثمر الصندوق الروسي مع الشركة الصينية ما قيمته 7 مليارات روبل في المشروع، وستستقبل المحطة، غاز البترول المسال (البروبان والبيوتان...) المنتج في روسيا، ثم تقوم بتخزينه وإعادة تحميله إلى ناقلات غاز وتصديره (د.ص.م،، 2024).

وفي العام 2022 اتفقت شركتا "غازبروم" الروسية وشركة "سي أن بي سي (CNPC) "الصينية على تحويل مدفوعات الغاز المورد عبر "قوة سيبيريا" إلى الروبل واليوان، ما يعد مؤشرا مهما على عزم البلدين الابتعاد عن الدولار، كما بدأت الإمدادات عبر خط أنابيب غاز "قوة سيبيريا" باتجاه الصين في 2 ديسمبر

2019، وذلك في إطار ضخ الغاز الطبيعي من الحقول في الشرق الأقصى الروسي إلى الصين، كما وقعت شركة "غازبروم" في فيفري 2022 عقدا ثانيا طويل الأجل مع شركة "سي أن بي سي (CNPC) " الصينية لتوريد الوقود الأزرق عبر مسار جديد "قوة سيبيريا-2" عبر منغوليا، سيسمح بزيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى الصين بواقع 50 مليار متر مكعب أخرى سنويا (بالأرقام.. العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا والصين، 2023).

ويوضح الجدول التالي أبرز المشاريع التعاونية الاستثمارية في مجال الطاقة والبنية التحتية بين الصين وروسيا في إطار مبادرة الحزام والطريق، والتي تساهم في تعزيز واستمرارية العلاقات لبينية بين البلدين والترابط الاقتصادي، والذي سيعزز من استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل.

الجدول رقم 01: أبرز مشاريع الاستثمار الروسي-الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق

المشروع	المستثمر	القيمة
مشروع Yamal LNG	استثمار صيني	21 مليار يوان (حوالي 03 مليار دولار أمريكي)
خطوط الائتمان الصينية	استثمار صيني	12 مليار دولار أمريكي
خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا" Power of Siberia	استثمار روسي	قدرة النقل السنوية 38 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي
خط أنابيب الغاز "قوة سيبيريا-2" Power of Siberia-2	استثمار روسي في خط أنابيب جديد لنقل الغاز سنويًا من شمال روسيا إلى الصين عبر منغوليا	خط أنابيب جديد لنقل 50 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي
سكك الحديد السريعة موسكو– قزان	قرض صيني	400 مليار روبل (ما يقارب 07 مليار دولار أمريكي)
خط موسكو- نيجني نوفغورود	قرض صيني	ما يعادل 250 مليار روبل

خط نيجني نوفغورود – قازان	قرض صيني	ما يعادل 150 مليار روبل

المصدر: من إعداد الباحثة حورية قصعة بناءً على بيانات متاحة على:

(Reuters, January 28, 2004, https://2u.pw/RAPed6Xq)

(Katie Sadler, May10, 2016, https://cutt.us/Xpdof)

2.2.البعد المتعلق بالتعاون الروسي-الصيني في مجال وسائط النقل اللوجستي

وفقًا للبيان المشترك لقادة الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بتاريخ 8 ماي 2015، يعتبر تعزيز الترابط في مجال الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، والنقل متعدد الوسائط، وتنفيذ مشاريع التنمية المشتركة للبنية التحتية من أجل توسيع وتحسين شبكات الإنتاج الإقليمية، كونها أبرز المجالات ذات الأولوية في العلاقات الروسية-الصينية، وكنتاج لذلك يولي كلا البلدين اهتماما خاصا لتطوير البعد النقلي واللوجستي للحزام والطريق في إطار طريق المريديان.

وفي إطار النقل والخدمات اللوجستية للسكك الحديدية تم التركيز بشكل خاص على هذا الجانب في السنوات الأولى من اندماج روسيا في مجال مبادرة الحزام والطريق، إذ تشمل أكبر المشاريع حاليا الطريق السريع بين الصين وروسيا، فضلا عن ممر النقل بين الصين ومنغوليا وروسيا والذي دخل حيز التنفيذ عام 2016، ويتكون من عشر مبادرات لتحديث البنية التحتية، ويتضمن التطوير الشامل لممر لوجستي يربط بين الدول الثلاث، ومن بين الخطط الرئيسية (Муратшина , 2021, p. 34):

- ✓ التحديث الشامل لممر السكك الحديدية المركزي (أولان أودي - ناوشكي - سوخباتار - أولانباتار - زامين أودي - إرليان - أولانشاب - تشانغجياكو - بكين - تيانجين) (Дорж & Даваасурэн, 2017, p. 47)، وإنشاء نظام كهربائي ثالث على طول الطريق.
- ✓ تطوير شبكة من خطوط النقل الآسيوية على طول طريق الصين ومنغوليا وروسيا (أولان-أودي – كياختا/ألتانبولاغ – درخان – أولانباتار – سينشاند – زامين-أودي/إرليان – بكين – تيانجين ونوفوسيبيرسك – بارناول – جورنو-ألتايسك – تاشانتا / أولان - بايشينت - خوفد - يارانتاي / تاكيشكين - أورومتشي - كاشي - خونكيراف).
- ✓ تحديث النقاط الحدودية، وإنشاء نظام للتفتيش الجمركي.
- ✓ إنشاء شبكة من المحطات اللوجستية ومراكز الفرز على طول الطريق.
- ✓ إنشاء خطوط سكك حديدية وطرق سريعة إضافية.

ويعتقد الطرفان أنه بحلول عام 2025، يجب أن يصل ممر الصين ومنغوليا وروسيا إلى نفس مستوى تطور ممر النقل بين الشمال والجنوب الذي تنفذه الهند، وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الحالي

يتخذ الطرفان خطوات نشطة للغاية في هذا الاتجاه، فقد عمل الجانب الصيني تحديثًا شاملاً للطرق، على غرار منطقة منغوليا الداخلية (Муратшина , 2021, p. 35)، كما تم إنشاء مجموعة مشاريع ثلاثية لتطوير وسائط السكك الحديدية.

وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، شهدت قطارات الشحن الرابطة بين الصين وأوروبا – مسار شبكة السكك الحديدية الرابط بين المدن الحدودية بين الصين وروسيا، بما في ذلك مانتشولي في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم بشمال الصين وسويفنخه وتونغجيانغ في هيلونغجيانغ- زيادة بنسبة 07%، وذلك وفقا لبيانات من إدارة شبكة السكك الحديدية الحكومية الصينية(Daye, 2024) .

وتوضح الخريطة التالية الموقع الجيواستراتيجي لروسيا ضمن مبادرة الحزام والطريق التي تتضمن عدة مشاريع كالسكك الحديدية وخطوط الأنابيب والموانئ، والتي تهدف إلى تعزيز الربط بين قارات العالم، بما في ذلك ربط قارتي آسيا وأوروبا عبر روسيا.

الشكل رقم 01: محورية الموقع الجيوبولتيكي لروسيا في ربط آسيا بأوروبا في إطار مبادرة الحزام والطريق

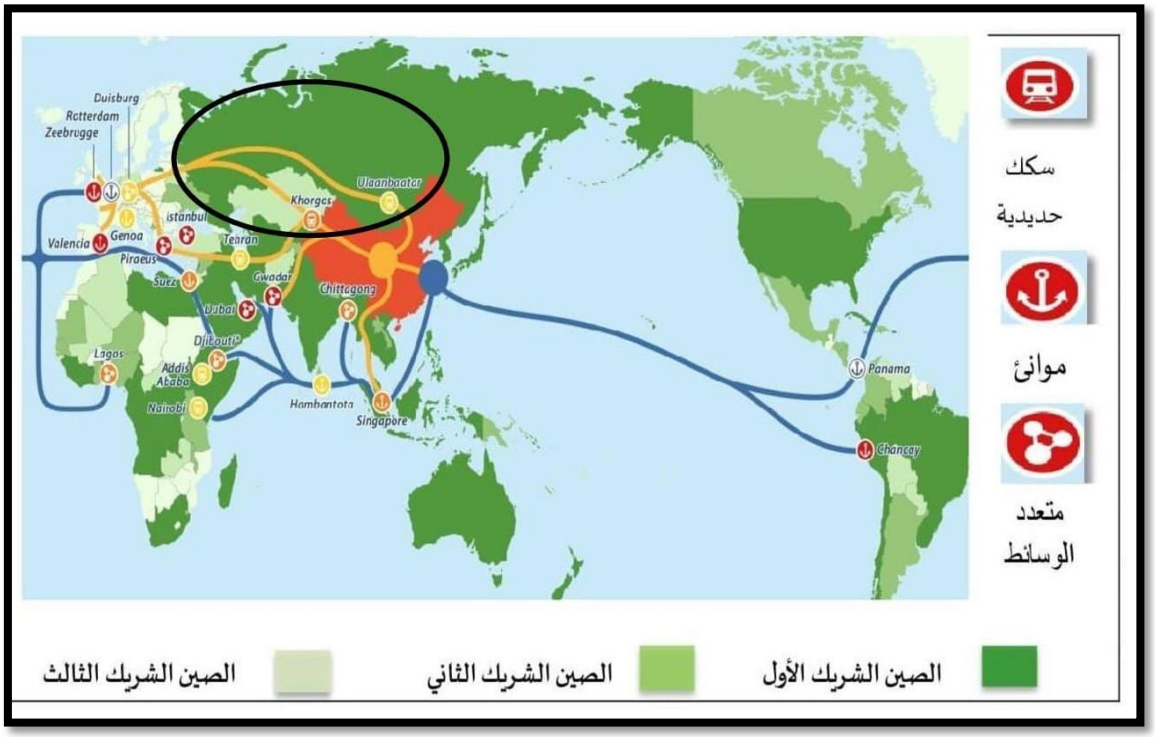

المصدر: (LEIDEN ASIA CENTRE , Feb 2021)

3.2.البعد المتعلق بالتعاون الروسي-الصيني في المجال العسكري

توفر الصين لروسيا شريان حياة اقتصادي، كما تساعدها على مواجهة العقوبات الغربية وتوسيع مجمعها الصناعي العسكري بصادرات غير مقيدة من السلع الحيوية ذات الاستخدام المزدوج، فضلا عن ذلك تدعم الصين روسيا أيضًا بعمليات هجينة وزيادة التعاون العسكري، مما يقلل من عزلة روسيا الدبلوماسية ويعزز خطاب روسيا في الجنوب العالمي، كما تدعم الصين الجهود الحربية الروسية من خلال نشر خطابها الحربي خلال حربها مع أوكرانيا، وزيادة التجارة الثنائية، وتوفير دعم كبير غير فتاك، وتقليل العزلة الدولية لروسيا، وقد شجع دعم الصين الكثير من بلدان الجنوب العالمي على رفض إدانة روسيا أو فرض عقوبات عليها، كما أدى دعم الصين الفعال لروسيا إلى تقويض تأثير سياسة العقوبات الغربية (Sabanadze, Vasselier , & Wiegand , 26 June 2024, p. 03).

والأمر الأكثر جوهرية هو أن الجهود الحربية للطرف الروسي تتطلب مدخلات متواصلة من المكونات الحيوية، لذا فمن الأهمية بما كان أن تستمر الصين في توريد السلع ذات الاستخدام المزدوج، على غرار شبه الموصلات والأدوات الآلية، المدرجة على قائمة مراقبة الصادرات ذات الأولوية القصوى، كما تحتاج روسيا أيضًا إلى التدفق النقدي من بيع مواردها الهيدروكربونية، وعلى الرغم من الافتقار إلى البنية التحتية المعقدة، أصبحت الصين واحدة من أكبر مستوردي النفط الخام الروسي، وهو ما جعل صادرات روسيا إلى الصين - بما في ذلك الإمدادات عبر خطوط الأنابيب والشحنات المنقولة بحراً- تبلغ نسبة 12.5% في مارس 2024 مقارنة بالعام الماضي بسبب قيام السفن الخاضعة للعقوبات الروسية بتفريغ البضائع في الموانئ الصينية (Sabanadze، Vasselier ، و Wiegand ، 26 June 2024، صفحة 06).

ولقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تحويل التوازن لصالح تحالف متزايد التقارب؛ وأساسه الاستراتيجي هو السياق الجيوسياسي المتطور الذي يقدم لروسيا والصين الفرص وكذلك المخاطر، فكلاهما نظامان غير ليبراليين في النظام العالمي القائم على القواعد، والذي يعتبرانه موجه لخدمة المصالح الغربية، ولذلك يسعى كلاهما لتغيير هذا النظام واستيعاب نماذج مختلفة من الحكم، فضلا عن ذلك لدى صناع القرار في كلا البلدين طموحات عالمية، وهما متحدان في رغبتهما في التصدي للهيمنة الغربية المتصورة، كما تم التعبير عنها صراحة في البيان المشترك بين الصين وروسيا في فيفري 2022 في إطار ما عرف بالشراكة اللامحدودة، كما عزز تصورهما المتقارب للتهديد الخارجي قيمة التعاون الديناميكي بين البلدين (Sabanadze، Vasselier ، و Wiegand ، 26 June 2024، صفحة 04).

4.2. البعد المتعلق بالتعاون الروسي-الصيني في مجال الأمن السيبرياني

تطوير التعاون الصيني-الروسي في مجال الأمن السيبراني، حتزايدت المساعي الصينية الروسية لتكثيف المسار التعاوني غي مجال الأمن السيبراني، وذلك بهدف إعادة تشكيل الإنترنت للحد من النفوذ

الغربي والعمل على حماية البيانات من الاختراقات والعمل على مواجهة عمليات الجوسسة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، بل ومحاولة التعاون في إطار تفعيل البعد العملياتي للجوسسة المعاكسة للغرب أو ما يعرف بـ "الهندسة العكسية" لبعض بنود الملكية الفكرية، وبالفعل بدء البلدان توسعة تعاونهما في المجال السيبراني منذ عام 2024 (إبراهيم الحوسني، 2024).

3. الأهمية الجيواستراتيجية لطريق المريديان في سياق مبادرة الحزام والطريق (محور روسيا الصين والاتصال عبر أوراسيا)

يعتبر طريق المريديان جزءا مهما من الشبكة اللوجستية لطرق الإمداد العالمية التي تربط آسيا بأوروبا عبر الأراضي الروسية، وهو ما يجعله من أبرز الممرات الحيوية ضمن مبادرة الحزام والطريق، وهو ما سنحاول رصده ضمن هذا الجزء من الدراسة.

1.3. طريق المريديان: قراءة توصيفية

تم الاعلان عن مشروع طريق المريديان - والذي تطلق عليه الصحافة العالمية اسم "طريق ميريديان السريع" أو "طريق الحرير الروسي"- في عام 2019 من طرف رئيس الوزراء الروسي "**ديمتري ميدفيدف**"، وذلك بإنشاء طريق سريع يمتد لمسافة تقدر حوالي 2000 كيلومتر من الحدود بين روسيا وكازاخستان إلى ملتقى الطريق السريع الحالي الذي يربط بين مينسك وبيلاروسيا وموسكو وهو جزء من مشروع لبناء طريق نقل دولي بين أوروبا وغرب الصين، والمقطع الروسي يسمى المريديان، (كما يظهر في الشكل رقم 01)، ووفقًا لتقديرات **ألكسندر ريازانوف** (نائب رئيس مجلس إدارة شركة غاز بروم العملاقة للغاز، التي تمتلك بالفعل حوالي 80% من الأراضي التي سيمر بها الطريق) من المتوقع أن يكلف بناء الطريق حوالي 600 مليار روبل (9.5 مليار دولار أمريكي) (فخري، 2019).

ومن المتوقع أن يكون هذا الطريق من أكثر الطرق الديناميكية التي تربط قارتي أوروبا وآسيا، بحيث سيعمل على زيادة حركية طرق الإمداد عبر القارات بشكل أسرع وأرخص وأكثر كفاءة، فضلا عن تعزيز التعاون البناء للدول الأوروبية الآسيوية بما يضمن التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاقتصادي في المنطقة، خاصة وأن هذا المسار تم تصميمه بشكل يضمن اختراق المناطق المهمشة في إطار ما يعرف باسم "حزام الصدأ" في روسيا، فضلا عن ذلك يهدف هذا الممر إلى الجمع بين محاور النقل البري والسكك الحديدية والجوية في نظام بيئي متعدد الوسائط يمكن أن يحدث ثورة في الدور الاقتصادي للامدادات المركزية لأوراسيا، كما سيعمل على تغيير نماذج شحن البضائع بين الصين وأوروبا، بالإضافة إلى ذلك سيسمح هذا الطريق بتقليص مدة الشحن أو السفر بين الصين وأوروبا إلى حدود أحد عشر يومًا فقط،

مقابل 30 إلى 50 يومًا عن طريق البحر و15 يومًا عن طريق السكك الحديدية، مما يجعله أسرع خيار بري لطريق الحرير الجديد(Shepard, 2019) .

وفي بيان له أعرب بنك التنمية الأوراسي عن استعداده لتمويل مشروع طريق "المريديان السريع" المعروف باسم "طريق الحرير الروسي"، وعلى هامش انعقاد انعقاد الكونغرس الأوراسي تم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الشأن بين بنك التنمية الأوراسي والشركة القابضة الروسية، ووفقا للبيان فإن طريق "المريديان السريع" سيتجاوز المرور عبر مدن كبيرة، ومن المفترض أن يمر عبر ثمانية كيانات في روسيا، وسيتراوح طول الطريق من 1300 إلى 2021 كم(W.A, 2021) .

الشكل رقم 02: خريطة توضح مسار طريق المريديان ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق

المصدر: (فخري، 2019)

2.3. طريق المريديان كآلية لتعزيز العلاقات الروسية الصينية ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق

في إطار المساعي الروسية لتجسيد رؤية التكامل الأوراسي، فإن المشروع التكاملي الأكثر نشاطًا في آسيا هو مبادرة الحزام والطريق الصينية، إذ تهدف إلى دمج أكبر عدد ممكن من الدول في منطقة اقتصادية واحدة، بحيث تشمل المبادرة جميع دول إفريقيا تقريبًا، بالإضافة إلى مشاريعها البحرية التي تشمل أستراليا وأوقيانوسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، ومع ذلك؛ تبقى أوراسيا هي الجزء الرئيسي لنشاط المبادرة حيث تُنفذ أهم مشاريعها للنقل البري والتي تهدف لربط الصين بدول أوروبا وتوفير مخرج للمنتجات الصينية إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

فضلا عن، ذلك تعد روسيا محورا هاما في ربط الصين بالاتحاد الأوروبي، من خلال مرور المسار البري مباشرة عبر أراضيها الشاسعة، وهو الأمر الذي يقلل من تكاليف وإجراءات العبور المتعددة في حال التفاف المسار حول روسيا، من جهة أخرى وبالنظر إلى تعقيدات العلاقات السياسية بين روسيا والدول الغربية، ترى روسيا في أوراسيا الكبرى أساسًا لنظام دولي بديل غير غربي، في حين تسعى الصين للحفاظ على النظام الدولي القائم بأشكاله المتباينة.

فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لمبادرة الحزام والطريق الصينية في دول الاتحاد الأورواسي، فإن الصين تميل إلى النهج الثنائي في التعاون، فمنذ عام 2015، وقّعت بكين مذكرات تفاهم ضمن مبادرة الحزام والطريق مع 3 دول من الاتحاد (كازاخستان وقيرغيزستان وبيلاروسيا)، كما قامت بتنفيذ عدد من الاتفاقيات في إطار بناء مشاريع البنية التحتية، كما تؤكد العديد من المؤشرات على استمرارية الصين في متابعة النمط الثنائي للتعاون وتطوير نهج فردي لكل مشارك في مبادرة الحزام والطريق، على الرغم من عدم اليقين الناجم عنها بالنسبة للأسس الرئيسية للتعاون متعدد الأطراف ضمن عملية التكامل (Бокарев, 2022).

ويأتي هذا في ظل الجهود الحالية لروسيا والصين لتعزيز التواصل البري بينهما، وتوسيع الشبكة النقل لربط مناطق روسيا الشرقية والجنوبية بالصين أولا، ومن ثم مع منطقة بحر قزوين، ويتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق نظام نقل آسيوي روسي متكامل، مما يتيح لكل من روسيا والصين تعزيز التجارة والوصول إلى أسواق جديدة، وعليه إن هذا التوسع في التعاون في شبكة خطوط الإمداد بين روسيا والصين يشكل خطوة هامة نحو تحقيق رؤية مشتركة للتكامل الأوراسي، وبالتالي القدرة على التعامل بفعالية مع التحديات الجديدة والمتغيرات السياسية العالمية.

3.3. مخرجات التعاون الروسي الصيني في إطار طريق المريديان ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق

تعززت العلاقات الروسية الصينية في مجالات متعددة، كالحصول على الخبرة والتقنية الروسية ومصادر الطاقة اللازمة لمسيرة الإصلاح التنموي الصيني في مقابل فتح الأسواق الصينية الواسعة لبيع الصناعات العسكرية الروسية وجدب الاستثمارات الروسية داخل الأراضي الصينية، كما سعت الدولتان نحو تعزيز الأمن المشترك عبر إيجاد حل مشترك لمشاكل الحدود والتواجد العسكري على حدودهما ونزع السلاح من المناطق الحدودية الشرقية والغربية، وفي إطار العمل على تعزيز مبادرة الحزام والطريق وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، شرعت روسيا إلى الإعلان عن تشييد طريق المريديان السريع الذي يربط بين القارتين الأوروبية والآسيوية وتأسيس طريق جديد للنقل في منطقة أوراسيا (رشاد فاروق الشيخ، 2021).

1.3.3. الاندماج في شبكة طرق مبادرة الحزام والطريق

تم الإعلان عن دمج الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي بقيادة روسيا ضمن مبادرة "الحزام والطريق الصينية"، وبالتالي إقامة مشروع ضخم أطلق عليه اسم "طريق ميريديان السريع" أو "طريق الحرير الجديد" - والذي يعتبر بمثابة أحد محاور المبادرة الصينية لربط الأسواق الصينية والأوروبية - وذلك كأبرز مخرجات منتدى "الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي" الذى عقد فى بكين في أفريل 2019 (عماد، 2019).

وبمجرد اكتماله من المفترض أن يكون ممر النقل بين الصين وأوروبا الغربية بمثابة الجهاز العصبي الرئيسي للحزام الاقتصادي لطريق الحرير (وهو الجزء البري من مبادرة الحزام والطريق الصينية. يبدأ الممر عند ميناء ليانيونقانغ الصيني على البحر الأصفر ويمتد على طول طريق ليانهو السريع، أطول طريق في الصين، إلى ميناء كورجوس الجاف على حدود كازاخستان قبل أن ينتقل عبر روسيا في طريقه إلى أوروبا الغربية) (Shepard, 2019) ، وبالتالي سيساهم دمج طريق المريديان في شبكة الحزام والطريق في تطوير الاقتصاد على طول ممر النقل ويعزز دور روسيا كمركز هام للعبور ضمن إطار الحزام والطريق، هذا من جهة ومن جهة أخرى سيؤدي هذا الاندماج إلى تمكين روسيا من الاستفادة من شبكة الامداد ومشاريع البنية التحتية الواسعة والاستثمارات التي تقدمها المبادرة.

ووفقا للمعطيات الأولية فقد تم التخطيط لنقل بضائع عبر الطريق من 6.1 إلى 11.5 مليون طن في السنة بحلول العام 2035، وسيشكل الترانزيت حوالي 11% من هذا الرقم، والحجم المتوقع لحركة المرور على الطرق يصل إلى 12 ألف سيارة لكل يوم، وسيشكل الطريق جزءا من تعاون واسع بين الصين وروسيا اللتين تعملان معا على إنشاء هذا الطريق ليكون بمثابة ممر روسي بين الصين وأوروبا لتسريع وتيرة نقل البضائع بين أوروبا والصين (W.A, 2021) .

2.3.3. تعزيز مسار الشراكة الاستراتيجية

يؤكد هذا التعاون على الاهتمام المشترك في تعزيز الاستقرار الإقليمي والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز التواصل وتسهيل التجارة، كما سيؤدي إلى تعزيز المشروع الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين من خلال تعميق الروابط الاقتصادية وتطوير البنية التحتية المتبادلة، فوفقا لبيانات هيئة الجمارك الروسية، ارتفع حجم التبادل التجاري مع الصين في عام 2021 بنسبة 35.2% ما يعادل 140.705 مليار دولار مقارنة بعام 2020، فقد ارتفع حجم الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة 38.4% حيث بلغت 68.029 مليار دولار، في حين ارتفع حجم الصادرات من الصين إلى روسيا بنسبة 32.3% حيث بلغت

72.676 مليار دولار (أبو رعد، 2023، صفحة 193)، كما بلغ حجم التجارة بين الصين وروسيا 218.2 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر نوفمبر لعام 2023، وذلك وفقا لبيانات صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ما يعني أن البلدين حققا الهدف الذي وضعاه قبل الموعد المحدد بعام، وذلك ضمن الاتفاق المبرم عام 2019 لزيادة التجارة بينهما من 107 مليارات دولار في عام 2018 إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2024 (د.ص.م.، 2023)، ووفقا لبيان صادر عن الإدارة العامة للجمارك الصينية ارتفعت التجارة الثنائية بين البلدين بنسبة 1,8% على أساس سنوي وذلك في النصف الأول من عام 2024 لتل إلى 116,87 مليار دولار (IIG, 2024)، ويوضح الجدول التالي التنامي المسجل على مستوى التبادلات الثنائية بين البلدين خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى السداسي الأول من عام 2024:

الجدول 02 : يوضح المبادلات التجارية بين روسيا والصين خلال الفترة الممتدة من 2015-2024 (مليار دولار)

السداسي الأول من 2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
116,87	240.1	190,27	146,3	108,5	112	108	97	77	63,6

المصدر: من إعداد حورية قصعة بناءً على معطيات متوفرة على:

Interfax Information Group IIG

3.3.3. تعزيز شبكة التجارة وزيادة فعالية وديناميكية طرق الإمداد

يعتبر إنشاء مسار نقل سريع يربط بين قارتي آسيا وأوروبا أحد مضامين طريق المريديان، مما يقلل بشكل كبير من أوقات العبور للبضائع، وهو ما يتوافق مع مساعي مبادرة الحزام والطريق الرامية لتعزيز البنية التحتية والتواصل عبر القارات، وبالتالي تسهيل تدفقات السلع بين الصين وأوروبا عبر روسيا، فضلا عن ذلك سيؤدي طريق المريديان كأحد أبرز طرق الاتصال البرية الغربية لربط الأسواق الصينية والأوروبية، وبالتالي حركية طرق الإمداد والتجارة العابرة للقارات من خلال هذا المشروع العملاق، وبالتالي سيوفر تخفيفاً مهماً للميزانية الروسية في المستقبل في حالة استمرار العقوبات التي يفرضها الغرب على روسيا، كما يشكل طريق ميريديان السريع مسارا مكملاً للسكك الحديدية العابرة لسيبيريا والطريق

البحري الشمالي المرتقب عبر القطب الشمالي، مما يزيد من أهمية روسيا ثلاث مرات في النظام العالمي الناشئ متعدد الأقطاب (Korybko, 2019).

ومع ذلك فإن هذا الطريق لن يحل محل شبكة السكك الحديدية باعتبارها الداعم الرئيسي لطرق الحرير القارية في أوراسيا، بل سيكون مكملا لها، وسيخفف الضغط على هته الأخيرة التي يمكن أن تكون مشبعة بسبب التجارة المتنامية بين الصين وأوروبا، فضلا عن ذلك، وعلى عكس السكك الحديدية التي قد يكون من الصعب في بعض الأحيان خلق فرص تنمية جديدة من خلالها، فمن المتوقع أن تعمل شبكة الطرق السريعة بين كازاخستان وبيلاروسيا على تنشيط العديد من المدن والمناطق في جنوب روسيا، وكذلك الحفاظ على المبادلات التجارية الروسية مع آسيا الوسطى وتعزيز الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (W.A, 2019).

4.3.3. زيادة فرص الاستثمار

يتيح مشروع طريق المريديان فرصًا جديدة للاستثمار من جهات صينية، بما في ذلك البنوك والمستثمرين الخاصين المرتبطين بمبادرة الحزام والطريق. يمكن أن يحفز هذا التدفق من الاستثمارات النمو الاقتصادي في مناطق روسيا، خاصة في المناطق الممتدة على طول مسار النقل، من خلال تعزيز تطوير البنية التحتية وخلق فرص عمل.

5.3.3. تعزيز الدور والتأثير في هندسة السياسة الدولية

على المستوى الجيواستراتيجي يمكن لروسيا أن تستفيد من موقعها الجيوبولتيكي ضمن هذا الطريق لتعزيز مكانتها في النظام الدولي والسياسة العالمية على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي، وكلاعب رئيسي في التواصل الاقتصادي بين قارتي آسيا وأوروبا، وفضلا عن تعزيز دورها في تسهيل التجارة والنقل الدولي خلال العقود المقبلة (Korybko, 2019)، الأمر الذي من شأنه أن يؤمن بشكل مستدام الدور الذي تصوره الرئيس بوتين لبلاده واستثمر فيه.

6.3.3. تعزيز التقارب السياسي والدبلوماسي

سيشكل طريق المريديان آلية مشتركة لتعزيز التعاون بين البلدين في المجال السياسي والدبلوماسي، وهو ما سيساهم في دعم المصالح المشتركة وتوحيد المواقف في الشؤون الدولية، بما في ذلك قضايا البيئة والملاحة البحرية، وهي المساعي التي تضمنتها زيارة الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين Vladimir Putin** للصين لعقد محادثات مع نظيره الصيني **شي جين بينغ Xi Jingping** ، خلال انعقاد قمة "طرق الحرير الجديدة" المنعقدة في بكين في 17 أكتوبر 2023، وذلك على هامش منتدى "مبادرة الحزام والطريق، وجاء في بيان

للكرملين، أنه خلال هذه المحادثات، سيتم التركيز بشكل خاص على القضايا الدولية والإقليمية، وذلك في إطار المساعي الروسية لتعزيز العلاقات الوثيقة أساسا مع دول الجوار (د.ص.م، 2023).

وفي ذات السياق يؤكد **مينغ شين بي Mingxin Pei** (أستاذ العلوم السياسية أمريكي من أصل صيني)، وذلك في تحليل نشرته وكالة بلومبيرج للأنباء أنه لا يمكن مواجهة السيطرة الغربية إلا بتعزيز التحالف الصيني الروسي، ومن منظور روسيا، لن يتم تعويض خسارة الحياد الاستراتيجي الأوروبي إلا بتعزيز قوة التحالف بين روسيا والقوى الأخرى على غرار الصين (د.ص.م، 2023).

7.3.3. تدليل الرهانات والتحديات المتعلقة بطرق الإمداد

لمعالجة القضايا والتحديات الاقتصادية الحديثة في القرن الحادي والعشرين، أصبح من الضروري أن يكون هناك تنسيق وتواصل على مستوى عالي بين البلدان وذلك لتحقيق نتائج ملموسة، ويعد مشروع طريق المريديان السريع مثالا رئيسيا على هذا المسعى، فمن خلال توحيد طريق واحد موثوق ومتماسك بين الصين وأوروبا الغربية، يتم القضاء على التحديات الجغرافية التقليدية التي تواجه التجارة (كطول مسار طرق الشحن والإمداد بين القارات، وبالتالي يمكن للسلع أن تتحرك ذهابًا وإيابًا عبر الكتلة الأرضية الأوراسية بوتيرة أسرع وأرخص من أي وقت مضى، مما يخلق فرصًا جديدة للشركات والمؤسسات، وهذا من شأنه أن يوفر فوائد لا تصدق للمجتمعات الواقعة حول الطريق السريع وفتح العزلة عن مناطق الظل(Fowdy, 2019) .

8.3.3. تعزيز التعاون في مجال الابتكار والتقنيات

في إطار المساعي لتولي مواقع قيادية بثقة وزيادة القدرة التنافسية لكل من روسيا والصين في الاقتصاد العالمي، شدد الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين Vladimir Putin** على أهمية تعميق التعاون الثنائي في مجال التكنولوجيا العالية والابتكار، وضرورة الجمع بين الطاقات العلمية والبحثية للبلدين، وأشار **بوتين Putin** إلى استعداد روسيا لمنح المستثمرين من الصين مزايا اقتصادية والوصول إلى القاعدة التكنولوجية الروسية الفريدة والكوادر ذات المؤهلات العالية، فضلا عن منح الشركات الصينية تسهيلات لتوطين الإنتاج على الأراضي الروسية (د.ص.م.، 2024).

4.الخاتمة

وبناءً على ما تم التطرق له من خلال أجزاء الدراسة يتضح أن طريق المريديان لا يمكن توصيفه كمشروع بنية تحتية، بل يتجاوز ذلك إلى كونه أحد أبرز عوامل تعزيز التعاون الاستراتيجي بين روسيا

والصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، ودعم مسار الاستدامة التنموية والتطور في المجتمعين الروسي والصيني، وتطوير البنية التحتية للنقل وشبكات الإمداد، والتي من شأنها تحقيق نتائج إيجابية لكلا البلدين على المدى البعيد، فضلا عن تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين.

وعلى الرغم من المخرجات الإيجابية التي يطرحها التعاون الروسي-الصيني في طريق المريديان وذلك ارتباطا بمبادرة الحزام والطريق الصينية، إلا أن ذلك لا ينفي الرهانات والتحديات التي يواجهها هذا التعاون، سواءً التحديات التشغيلية المرتبطة بالمشروع في حد ذاته كتمويل وصيانة المشروع على المدى الطويل، ومدى استدامة الاستثمارات المالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى الرهانات والتحديات البيئة الخارجية للمشروع كالتحديات الأمنية المتعلقة بمواجهة الجماعات المتطرفة والنزاعات المحلية والأزمات الجيوسياسية في المناطق التي يمر بها طريق المريديان، كذلك الرهانات المتعلقة بالاضطرابات الاقتصادية العالمية وافرازاتها على تمويل واستدامة المشروع على غرار تقلبات أسواق الطاقة والأسواق المالية العالمية، فضلا عن الرهانات التي قد تنتج عن مدى التكيف مع تقنيات التكنولوجيا الحديثة، وهوما يفرض على صناع القرار في كلا البلدين ضرورة تحييد الخلافات - التي قد تنشأ لعوامل متعلقة بالمصلحة والنفوذ والتنافس- وتحقيق مستويات عالية من التخطيط الاستراتيجي والتنسيق الشامل بهدف التعاون السلس في مواجهة التحديات المطروحة على طول مسار المشروع.

ومن خلال ما سبق، توصلنا لمجموعة من النتائج يمكن عرضها ضمن النقاط التالية:

- ✓ يشكل طريق المريديان مسارا من أبرز مسارات الإمداد الرابطة بين آسيا وأوروبا في إطار مبادرة الحزام والطريق من حيث السرعة والتكلفة، وبالتالي مضاعفة حجم المبادلات التجارية بين الصين والدول الأوروبية عبر روسيا؛
- ✓ سيساهم التعاون في إطار مشروع طريق المريديان تحقيق استقرار واستدامة طرق الإمداد لمبادرة الحزام والطريق، وذلك من خلال توفير بديل للطرق والممرات البحرية التقليدية بما تنطوي عليه من مخاطر ورهانات جيوسياسية ومناخية....
- ✓ من شأن التعاون الروسي الصيني في إطار طريق المريديان تحسين كفاءة وأمن طرق النقل؛ من خلال تطبيق تقنيات البنية التحتية الذكية كأنظمة المراقبة عن بعد وأنظمة النقل الذكية؛
- ✓ طريق المريديان من شأنه أن يساهم تطوير المناطق الريفية وفك العزلة عن المناطق النائية من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق وتوفير فرص اقتصادية جديدة ومتباينة، وكذلك تنويع اقتصاديات المناطق التي تدخل ضمن نطاقه، وذلك من خلال تنشيط العديد من القطاعات كالتجارة والسياحة والخدمات اللوجستية؛

- ✓ سيساهم التعاون في إطار طريق المريديان في تعزيز مرتكزات الأمن الإقليمي من خلال تطوير البنية التحتية وتسهيل التعاون الأمني بين البلدين لمواجهة مختلف الرهانات والتحديات المشتركة؛
- ✓ التعاون الروسي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، وتحديدا في طريق المريديان سيساهم في خلق وتوفير فرص عمل جديدة في قطاعات متباينة كالبناء والنقل والخدمات اللوجستية مما سيكرس لتعزيز الأمن المجتمعي في كلا البلدين؛
- ✓ من شأن التعاون في إطار مشروع طريق المريديان أن يساهم في توسيع مناطق النفوذ عبر أوراسيا، وبالتالي تنفيذ سياسات التموضع وتعزيز الدور الروسي والصيني في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي؛
- ✓ يشكل طرق المريديان عامل جذب واستقطاب للاستثمارات الأجنبية لكلا الطرفين (الروسي-الصيني)؛ وتحديدا في مجلات البنية التحتية والهيمنة على شبكات الإمداد الاستراتيجية، مما سيؤدي بدوره لتعزيز مكانة كلا البلدين في الاقتصاد الدولي؛
- ✓ يساهم طريق المريديان في مواجهة الرهانات البيئية الناتجة عن التغييرات المناخية عبر التقليل من الانبعاثات الكربونية، وذلك عبر تبني معايير جديدة للنقل المستدام.

5. قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

- إبراهيم الحوسني. (04 جوان 2024). *آفاق العلاقات الصينية-الروسية في ضوء زيارة فلاديمير بوتين للصين*. تم الاسترداد من ترينذر للبحوث والاستشارات. متاح على الرابط: https://2u.pw/02xMY4HL
- إيمان فخري. (25 جويلية 2019). *طريق الميريديان: كيف تعزز روسيا ارتباطها بمشروع الحزام والطريق الصيني؟*. تم الاسترداد من مركز المستقبل. متاح على الرابط: https://2u.pw/HPspZcjR
- *بالأرقام ..العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا والصين. (17 مارس 2024). تم الاسترداد من المكتبة الروسية RT*. متاح على الرابط: Récupéré sur RT: https://2u.pw/ZJyKxdnK
- د.ص.م. (18 أكتوبر 2023). *في منتدى الحزام والطريق .. الصين وروسيا تحالفات مشتركة وأهداف متعارضة*. تم الاسترداد من الاقتصادية. متاح على الرابط: https://2u.pw/fOYvkJXi
- د.ص.م. (17 ماي 2024). بوتين: *تحالف روسيا والصين في قطاع الطاقة سيتعزز* . تم الاسترداد من المكتبة الروسية RT. متاح على الرابط:https://2u.pw/2kOBq9I4
- د.ص.م. (15 ماي 2024). *استثمار روسي صيني في مشروع لبناء محطة طاقة بحرية في الشرق الأقصى الروسي*. متاح على الرابط: https://2u.pw/L5YcaicI

- *رشاد فاروق الشيخ*. (06 جوان 2021). تم الاسترداد من يومية الوطن. متاح على الرابط: https://2u.pw/RTfzDUZZ
- مروة عماد. (14 أكتوبر 2019). *طريق المريديان..مشروع القرن للتكامل الاقتصادي الإقليمي الأورو- آسيوى*. تم الاسترداد من العين الاخبارية. متاح على الرابط: https://2u.pw/yN0ZlmGL
- د.ص.م. (03 ديسمبر 2021). *بنك التنمية الأوراسي يوافق على تمويل "طريق الحرير الروسي". تم الاسترداد من* المكتبة الروسية RT. متاح على الرابط: https://2u.pw/XPBNgyqx

❖ المراجع باللغات الأجنبية

- Korybko, A. (10 Jul 2019). *Why Russia's Meridian Highway is a game-changer for China's BRI*. Retrieved from CGTN: https://2u.pw/QPfjimts
- Sabanadze, N., Vasselier , A., & Wiegand , G. (26 June 2024). *China-Russia alignment: a threat to Europe's security, MERICS Report* . CHATHAM HOUSE, MERICS & GMF.
- IIG, I. I. (12Jul 2024). *China-Russia trade up 1,8% in H1 2024 Y-o-Y- Chinese customs authority*. Récupéré sur https://interfax.com/newsroom/top.stories/104221/
- Shepard, W. (23 Jul 2019). *Silk Road Breakthrough: Russia To Begin Construction On The China-Western Europe Transport Corridor*. Récupéré sur https://2u.pw/puFyGSzD
- Бокарев, Д. (11 Oct 2022). *Давление Запада как стимул к евразийской интеграции*. Récupéré sur https://2u.pw/lLCcmqzE
- Дорж, Т., & Даваасурэн, А. (2017). Роль центрального транспортного коридора Монголии в развитии экономического коридора трех стран. *Евроазиатское сотрудничество: гуманитарные аспекты*.
- Муратшина , К. (2021). УЧАСТИЕ РОССИИ В ПРОЕКТЕ «ОДИН ПОЯС, ОДИН ПУТЬ». Уральский федеральный университет, имени первого Президента России Б. Н. Ельцина, Уральский гуманитарный институт, Кафедра теории и истории международных отношений.

تأثير التكامل في إطار الجيواستراتيجية البحرية لليمن مع دول الجوار العربي في المياه الاقتصادية الخالصة للبحر الأحمر والمحيط الهندي

The Impact of Integration within the Framework of Maritime Geostrategy of Yemen with Neighboring Arab Countries on the Exclusive Economic Waters of the Red Sea and the Indian Ocean

محمد على أحمد حمران[1*]

[1]جامعة صنعاء، اليمن.

البريد الإلكتروني: humran976@gmail.com

****

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة لرصد واستكشاف خصائص المياه الاقتصادية الخالصة اليمنية والعربية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وكيفية توظيفها وادارتها لتحقيق الاندماج والتكامل في السياسات البحرية البينية، وذلك من منظور جيوستراتيجي قائم على النظام البيئي البحري، والبناءات الأساسية في المنظومة السياسية، والاستراتيجية البحرية الإقليمية، وعلاقتها مع القوانين البحرية، بهدف توحيد الرؤية لصياغة وبناء استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية الدفاعية البحرية المشتركة للفترة الممتدة من 2024 إلى 2030م، وصولا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والإقليمي الفاعل، وقد تم استخدام العديد من المناهج كالمنهج الجيوستراتيجي البحري الإقليمي والقوانين البحرية، وأنظمة المعلومات الجغرافية، ويتوقع من الدراسة التأكيد القانوني والأكاديمي على الحقوق اليمنية والعربية السيادية في السيطرة على المياه الاقتصادية الخالصة، وعدم مشروعية الأنشطة العسكرية الأجنبية، والتوعية بضرورة توحيد الفكر الجيوسياسي للتوصل لبناء وإدارة منظومة بحرية إقليمية شاملة.

الكلمات المفتاحية

المياه الاقتصادية الخالصة؛ اليمن؛ الجيواستراتيجية؛ اندماج وتكامل السياسات؛ العلاقات الدولية.

---

*المؤلف المراسل

Abstract

The study aims to monitor and explore the characteristics of Yemen's and the Arab world's exclusive economic waters in the Red Sea and the Indian Ocean, as well as how to utilize and manage these waters to achieve integration and coherence in intermarine policies. This is approached from a geostrategic perspective based on the marine ecosystem, essential infrastructures within the political system, and the regional maritime strategy, along with their relationship to maritime laws. The goal is to unify the vision for formulating and building a national security strategy and a joint maritime defense strategy for the period extending from 2024 to 2030, ultimately achieving effective Arab and regional economic integration. Various methodologies were employed, including regional geostrategic maritime approaches, maritime laws, and geographic information systems. The study is expected to provide legal and academic validation of Yemen's and the Arab world's sovereign rights over exclusive economic waters, highlight the illegitimacy of foreign military activities, and raise awareness about the necessity of unifying geopolitical thought to build and manage a comprehensive regional maritime system.

Keywords

Exclusive economic waters; Yemen; geostrategy; integration and coherence of policies; international relations.

1.مقدمة

لا يزال دور المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة في القانون الدولي للبحار قضية مثيرة للجدل بعد عقدين من دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (LOSC) لعام 1982 حيز التنفيذ في عام 1994م (Andreone, 2015)، والذي يرتبط اليوم بمسألة السيادة وحرية الملاحة البحرية، والسياسة البحرية العالمية في إدارة البحار والمحيطات وعلاقاتها الدولية، والتي تعد من القوى المؤثرة في عناصر القوة الوطنية الشاملة، وأشار **ماهان** في أهمية عناصر القوة البحرية الوطنية والإقليمية الشاملة ومنها منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي والتي تشكل مركز ثقل جيوستراتيجي عالمي، وتكتسب خصائص القوة العالمية، والقوى التي تتمكن من السيطرة عليه يمكنها التأثير في تشكيل السياسة العالمية(Mahan, 1987)، ونظرا للعديد من العوامل المحلية والدولية والذي ساهم في الفراغ السياسي العربي، وزيادة التنافس والسيطرة الدولية لملء الفراغ، وشكلت مسرح للعمليات والصراعات وتواجد القوى العسكرية ومنها قوى واسلحة الردع الاستراتيجي البحري النووي للقوى المتصارعة فيها، وتصنف اليوم من أبرز

المشكلات والتهديدات للأمن القومي اليمني والعربي ومصدر تهديد وخطر مباشر للأمن والبيئة البحرية والسلم الدوليين، مما تطلب إجراء الدراسة لهدف فهم والمعرفة واستكشاف كيفية توظيف الجيوستراتيجية البحرية اليمنية واثرها في المنطقة لتوحد السياسات البحرية اليمنية والإقليمية، المساهمة في تطوير وتوحيد الفكر الجيوستراتيجي وتحقيق الإدارة والقيادة الاستراتيجية لبناء القوى البحرية اليمنية العربية الإقليمية الفاعلة لتحقيق التوازن الإقليمي وتحييد القوى الدولية.

يتوقع من الدراسة فهم واستيعاب أهمية تطور الجيواستراتيجية البحرية الخارجية، ومدى التكامل العربي والتوحد الإقليمي في المصلحة المشتركة، وكيفية تطبيقها في تحقيق الإدارة الاستراتيجية وبناء المنظومة البحرية الإقليمية الحديثة. تشكل الدراسة ركيزة أساسية في العلوم النظرية والتطبيقية البحرية والتي ظهرت في حرص المؤتمرات الدولية في ضرورة الاتجاه إلى تحقيق الإدارة الاستراتيجية للمحيطات واتباع منهجية متكاملة ومتعددة التخصصات في مختلف القطاعات البحرية، لتحقيق التكامل السياسي العربي والإقليمي، وإيجاد حلول لمشاكل البحار والمحيطات والتي تتطلب تعاون الدول الساحلية ككل، والتنسيق على المستوى المحلي والعربي والإقليمي (.(Harrison, 2021, p. 213).

❖ مجال الدراسة

تغطي الدراسة الخصائص الطبيعية والبشرية للمنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة اليمنية والعربية، بالتركيز على منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، والتي تتعرض للعديد من المخاطر والتهديدات، في نفس الوقت تشكل المنطقة ثقل استراتيجي يمني وعربي واقليمي حاسم في حالة تم تحقيق فرضية الاندماج والتكامل وتوحيد السياسات البحرية البينية والتكامل البحري الإقليمي.

❖ أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها تتطرق الى أحد المواضع والقضايا الاستراتيجية البحرية العالمية في الأنشطة العسكرية الأجنبية في المياه الاقتصادية الخالصة والتي شكلت تاثير متزايد في تطور المنافسة والصراعات الجواستراتيجية البحرية الصينية والغربية، وانعكاسها في انتهاكات القوانين البحرية العالمية للعام 1982م، وتؤكد الدراسة ضرورة التحول من النظرية التقليدية البحرية الليبرالية الى تطوير النظرية اليمنية والعربية والإقليمية في الملاحة والأنشطة العسكرية الأجنبية والحد منها في المياه الاقتصادية الخالصة، والمساهمة في تغيير الوضع الراهن، إضافة الى أن الدراسة تشكل تميز وتفرد في الدراسات اليمنية والعربية، وتعد مبادرة لتعزيز البينية اليمنية والعربية بناء على توحد السياسات البحرية في

المنطقة الاقتصادية والتي تشكل قوة عربية فاعلة في التأثيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في وقت السلم والحرب، اذا تم تحقيق القيادة والإدارة الاندماجية والاستراتيجية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية وفق منظومة بحرية حديثة ومنها ما توصلت الية الدراسة من منظور النظرية الغير خطية في تطوير الابتكارات الإقليمية، وبناء منظومة بحرية امنية مشتركة في نظام عالمي مضطرب، كما تشكل الدراسة أهمية كونها تتماشي مع التطورات في توظيف وإدارة التكنلوجيا والتقنيات البحرية الحديثة قي الذكاء الصناعي البحري والابتكارات البحرية اليمنية والعربية، وإدارة البحار والمحيطات ضمن منظمة المحيط الهندي.

❖ **إشكالية الدراسة.**

ما مدى توظيف الجيواستراتيجية البحرية اليمنية والعربية في المنطقة الاقتصادية كأحد عناصر القوة الإقليمية والحد من الأنشطة التي تنتهك القانون البحري؟ وما دور مختلف الفواعل في تطوير وتحديث الفكر الجيوستراتيجي البحري اليمني والعربي المشترك؟

❖ **فرضية الدراسة**

كلما توفرت الإرادة والقيادة الاستراتيجية للبحرية اليمنية ودول الجوار العربي قائمة على توحيد الرؤى البينية، كلما أدى ذلك إلى تحقيق تكامل على مستوى السياسات البحرية المجزأة في المنطقة الاقتصادية في ظل نظام عالمي مضطرب.

❖ **منهجية الدراسة**

تم استخدام العديد من المناهج الجغرافية، القانونية البحرية، ومنها المنهج الجيوستراتيجي البحري الإقليمي، منهجية النظم البحرية، أنظمة المعلومات الجغرافية، منهجية ونظريات العلاقات الدولية من منظور توحد القوى البحرية اليمنية والعربية وتأثيرها في العلاقات الدولية، منهجية الجيوستراتيجية البحرية الإقليمية الحديثة.

2. المفاهيم والنظريات الجيوستر اتيجية والقو انين البحرية

تعرف الجيوستراتيجية على أنها الجهود التي تقوم بها الدولة في الساحة العالمية, باستخدام العناصر والأسس والتوجهات الجغرافية للسعي إلى المحافظة على استمرارية وحماية مصالحها القومي , (Qi, 2006)، وهي توجه السياسة الخارجية لدولة ما، تحدد أين تكثف الدولة جهودها سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية، وتوجه النشاطات الدبلوماسية أو كليهما معاً نتيجة تطور معتبر في العوامل الجغرافية أو العوامل الجيوسياسية، أو لأسباب أيديولوجية، أو لمصالح مجموعات معينة أو ببساطة

لرغبة قادتها (شديد ، 2020)، وتعرف جيوستراتيجية المحيطات هي سلوك الدول حول العالم في الدفاع عن مصالحها الحيوية ومشاريعها الاقتصادية في مناطق مختلفة من محيطات العالم، ومن منظور الدراسة، الجيواستراتيجية البحرية اليمنية هي سلوك الجمهورية اليمنية الخارجي في التعاون والشراكة والبينية العربية والإسلامية والإقليمية في تحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية في المياه الاقتصادية البحرية الخالصة في منطقة الدراسة. ويعرف الإقليم الجيوستراتيجي البحري في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي وهو الإقليم البحري الطبيعي والسياسي الجيواستراتيجي البحري في المحيط الهندي من منظور بيئي بحري واحد، ويضم عدد من الأقاليم البحرية الفرعية في البحر الأحمر، الخليج العربي وشرق وغرب المحيط الهندي، ويضم اليمن والدول العربية والإسلامية والإقليمية والأعضاء في منظمة المحيط الهندي والتي تم اختيارها نموذج في تحقيق الإدارة البحرية الإقليمية المشتركة كونها احدى المنظمات الناجحة في المنطقة والتي تجتمع في مصلحة استراتيجية مشتركة في المياه البحرية الاقتصادية الخالصة وعدد الدول الساحلية فيها 23 دولة (Mahon & Fanning, 2019)، وبذلك ويتمثل حماية مصالحها القومية سواء اقتصادية، سياسية، دبلوماسية أو عسكرية (.(Ridolfi, 1992

3. تطبيقات الجغرافية السياسية، الجيوبولتكس، وعلاقتها مع الجيوستراتيجية البحرية.

انطلقت الدراسة من المبادي والنظريات في الجغرافيا السياسية الجيوبولتكس البحرية اليمنية والعربية لما بعد عام 1990م، وذلك في اطار العمل مع منظمة المحيط الهندي، أما من منظور العمل في اطار النظام العربي الفيدرالي الحديث، والذي تقترح الدراسة ضرورة اللجوء لتطبيقيه في السياسية الخارجية العربية الموحدة، كون منطقة الدراسة ترتبط بشكل ديناميكي مع تغيرات السياسة الخارجية العالمية، وتعد أحد المناهج الجغرافية البحرية الحديثة والتي تأتي في ظل الاهتمام الجغرافي العالمي في إدارة البحار والمحيطات، والتي ركز عليها المؤتمر الجغرافي الدولي للعام 2022- 2023م، استجابة لتحقيق أهداف السياسة البحرية العالمية، ومنها أهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية البحرية المستدامة للعام 2021-2030 وعقود المحيطات البحرية العشر.

لقد أصبح من الصعب تمييز الجغرافيا السياسية الأمريكية عن الجغرافيا الإقليمية، والتي تحاكي بالدراسة الانسجام الواضح بين الجغرافيا السياسية العربية والإقليمية المتشابهة، وتصل الى حد كبير في التكامل البنيوي والتوحد الإسلامي والإقليمي من منظور الجغرافيا الإقليمية، وتتفق كثيرا على أن البنائية في الجغرافيا تهيمن على منهجية الجغرافيا السياسية ونظرياتها، وجعلها علم منهجي يستخدم في العصر

الحديث (Scholvin, 2014). تفترض الدراسة وجود منظومة بحرية يمنية وعربية إسلامية وإقليمية، والتي تشكل أحد أهداف الدراسة الى توحيد المنظومة السياسية الخارجية العربية الحديثة من منظور الفيدرالية والتكاملي العربي البيني، والذي ينسجم مع توجهات الجغرافيا السياسية اليمنية والعربية الشاملة، كون منهج الدراسة يعتمد على الواقعية المكانية والعلمية ومنها المدرسة الواقعية والحتمية الجغرافية البحرية اليمنية والعربية والإسلامية والتي اثبتت الاحداث التاريخية والتحولات والأنشطة البحرية اليمنية ودول محور المقاومة العربي والإسلامي، أن السياسة الغربية والعالمية مازالت تعيش وستبقى تحت رحمة وهيمنة الجيوسياسية اليمنية والعربية والإسلامي والفكر الرباني الايماني كونة صاحب القوة والملكوت الأعلى حتى يرث الله الأرض، إن الجغرافيا السياسية العربية والإسلامية للنظام العربي الحديث في القرن السادس الميلادي، والتي تشكل المرجعية الأساسية في الدراسة، وتجسدت فيها بناء الأسس والمفاهيم والنظريات التطبيقية في مختلف العلوم والتطبيقات الطبيعية والإنسانية ومنها الجغرافيا السياسية، الجيوستراتيجية البحرية، التجارة والأنشطة البحرية ومفاهيم ونظريات وسلوك المجتمعات والشعوب والثقافة والعلاقات الإقليمية والدولية، وشكلت أحد التطورات البحرية الإقليمية والإدارة البحرية الاستراتيجية من خلال الإبداع في الفكر اليمني والعربي في تطوير الأنشطة والعلوم البحرية في إدارة الموانئ والتجارة البحرية، والتي شكلت مصدر إلهام القوى الغربية في الوصول إلى المنطقة في القرن الخامس عشر (مراد، 1984).

إن الجغرافيا السياسية العربية الكلاسيكية موجهة نحو السياسة في مختلف المستويات، وهي الأنسب لوضع الاستراتيجيات العقلانية والتي تتبعها الدول، العديد من علماء الجغرافيا الكلاسيكية يتعرفون بالسياق الزمني لعملهم، ويستنتج هذا السياق الزمني عن حقيقة الأشياء المادية التي صنعها الإنسان عبر الزمن والتي تمثلت في بناء الحضارات اليمنية المعينية والسبئية العربية والتي ظهرت في العصر الحجري وقامت ببناء المعابد والنقوش والمغارات والتي مازالت موجودة في الوقت الراهن (حمران ع.، 2023م)، وبذلك تعد الجغرافيا السياسية العربية الكلاسيكية هي المنهج الأكثر ملائمة لشرح الأنماط السياسية اليمنية والعربية طويلة المدى في العلاقات الدولية وشكلت نموذج منفصل عن العلاقات الدولية.

بسبب أهمية المسطحات البحرية في التطورات الاقتصادية ساهم في ظهور وتطور المصطلحات، ومنها مصطلحات المياه الدولية وأعالي البحار، حيث شكلت خلاف بين الدول الإقليمية بعد وستفاليا، تعرف المياه الدولية هي مناطق محيطات العالم التي تقع خارج نطاق الولاية القضائية لأي دولة معينة، وهذا المبدأ منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بموجب المادة 3 (servistafe, 2023)، وبذلك ترتكز فرضية الدراسة على تعريف أعالي البحار والمياه الدولية وفق قانون البحار لعام 1982م، والتي تقع خارج نطاق الولاية القضائية لمسافة 200 ميل، أما مصطلح المياه الاقتصادية مفهوم حديث نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، وهي المنطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له، يحكمها النظام

القانوني في المادة 57 من القانون الدولي، عرض المياه الاقتصادية البحرية الخالصة لا تزيد عن 200 ميل من خط الأساس (رياض والصغير، 2021). والمادة 56 من قانون الأمم المتحدة تنص على حق الدولة الساحلية في إدارة واستثمار كل الموارد البحرية الواقعة ضمن المنطقة الاقتصادية، كما يحق للدولة مطاره أي سفينة غير حربية والقبض عليها خلال رحلتها (Carvalho & Mattew). تشكل المنطقة الاقتصادية اليمنية والعربية والإسلامية والإقليمية جوهر الدراسة، والتي تتميز بكونها من المساحات البحرية الكبيرة عالميا، ومن منظور الإدارة الاستراتيجية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية، انها المنطقة البحرية والتي تقع بين خط الأساس للولايات العربية المتحدة ودول منظمة المحيط الهندي لمسافة 200 ميل بحري، واستخدم مصطلح المياه الدولية واعالي البحار بالتبادل نظرًا لإشارته المشتركة لمنطقة المحيط التي تقع خارج نطاق الولاية القضائية لأي دولة لما بعد مسافة 200 ميل بحري و الموضح باللون الأحمر والأزرق الخريطة (1) (GREEN WATCH, 2024).

الشكل رقم 01: خريطة المياه الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار(المياه الدولية) حول العالم

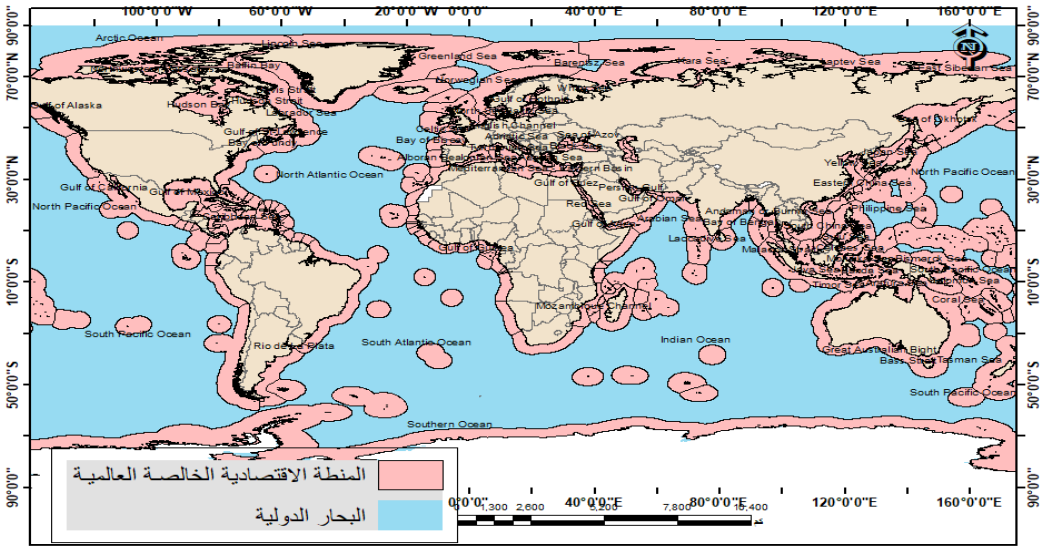

المصدر، الباحث، اعتمادا على GIS, Royal Musim Green watch,

4. الخصائص الجيوستراتيجية المياه الاقتصادية الخالصة في منطقة الدراسة

يصف الجغرافيون منطقة المحيط الهندي تعد مركز ثقل جيوستراتيجي بحري لعدد من التراكمات الاستراتيجية البحرية والمؤثرة في السياسة العالمية، وتقع منطقة الدراسة الرئيسية المحددة في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي والتي تصل مساحتها حوالي 32270.27 كم^2، خريطة (2) وتشكل جزء من إجمالي مساحة المحيط الهندي والتي تصل الى حوالي 70 مليون كم^2(schnepel, 2023) وتعد أستراليا، الهند، إندونيسيا والسعودية من أكبر الدول مساحة،

وتشكل الوسيط في ربط قارات العالم القديم والحديث. من خصائص المياه الاقتصادية في المنطقة أنها تقع ضمن منطقة بحرية وجيوسياسية تشكل ثلث سكان العالم وسوق للشراء والسلع الاستهلاكية.

الشكل رقم 02: خريطة المياه الاقتصادية البحرية الخالصة في منطقة المحيط الهندي

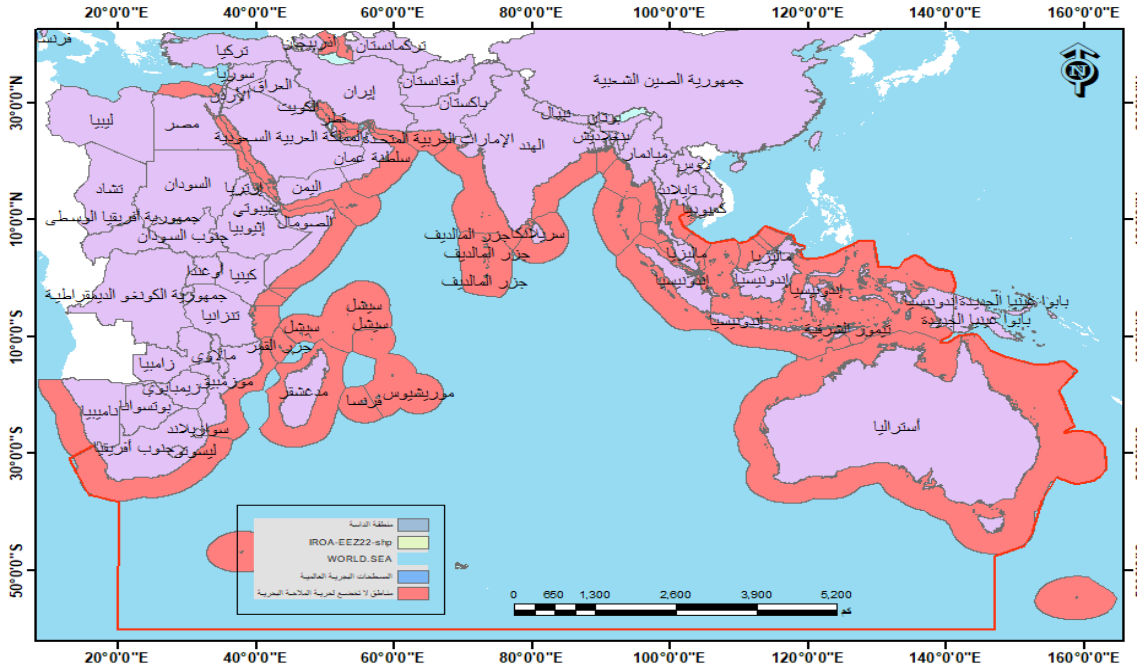

المصدر، الباحث، اعتمادا على GIS.

حيث تضم منطقة المحيط الهندي مساحة شاسعة تشكل ربع مساحة العالم، وثلث الغاز الطبيعي عالميا، وأكثر نسبة من المنجنيز في العالم، ونسبة 90% من الماس في العالم، و60% ، اليورانيوم في العالم، و40% من الذهب في العالم، مما يجعلها أكبر منطقة منفردة للثروة القابلة للاستغلال وقوة منافسة عالميا، وتمثل ممراتها المائية نقل أكبر حمولة من البضائع، نصف شحنة حاويات النفط الخام، وثلث البضائع السائبة, كما ان نسبة 33 من إجمالي عدد السكان في المنطقة يعتمدون على الموارد البحرية في تأمين الغذاء والأنشطة المجتمعية اليوم، والذي بالتأكيد يتعرضون للمخاطر والتهديدات المباشرة عند تعرض المنطقة لأي ضغوطات ومشاكل بحرية .

ومن أسباب ضعف الإدارة والقيادة الاستراتيجية اليمنية والعربية والإقليمية، تعرضت المنطقة للعديد من التحديات الدولية وقسمت الحرب الباردة منطقة المحيط الهندي بطرق لا حصر لها، مما أدى إلى تفاقم الصراعات والحروب الحدودية العربية البينة والإقليمية، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. ورغباتهم تشكل جامعة الدول العربية عام 1945م، وتمكن الرئيس لجنوب إفريقيا **نيلسون مانديلا** بفكرة تأسيس رابطة منظمة المحيط الهندي هدفت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحقيق تنمية الموارد البشرية والبشرية، ولكن لسوء الحظ لا يبدو أن كلا من جامعة الدول العربية قد حققت شي من التحول في الإدارة الاستراتيجية البحرية العربية الفاعلة، كما ان منظمة المحيط الهندي رغم كونها أكثر

تنظيم مؤسسي حديث، لكنها لم تتمكن من تحقيق نتائج فاعلة وبالتحديد في التكامل البحري اليمني والعربي والإقليمي المشترك، وتعزيز الإدارة الاستراتيجية البحرية الإقليمية(Aggarwa, 2010). وكون تطوير الأداء الفاعل للمنظمة، وبحسب الدراسة ذلك يتحقق من خلال تطور الإدارة والقيادة الاستراتيجية البحرية الشاملة، من خلال توجهات الجيوستراتيجية البحرية اليمنية في البحر الأحمر والمحيط الهندي في توسيع دول المنظمة من 22 دولة إلى 39 دولة لتحقيق التكامل وبناء القوى العربية والإقليمية في المنطقة، وتضم منطقة المحيط الهندي أوسع المناطق البحرية الطبيعية عالميا ويصنف بعالم المحيط الهندي،، وجزء من المياه البحرية الواسعة التي تقع بين قارة إفريقيا، آسيا، أستراليا، وتصل المساحة القارية والبحريه مجتمعة في دول المحيط الهندي حوالي 182كم^2(Cordner, 2018, p 4). ويغطي المحيط الهندي نسبة (27%) من إجمالي المساحة البحرية العالمية، و(14%) من العالم والتي تصل الى حوالي 368 مليون كم^2 من مساحة كوكب الأرض، ويتطلب تحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية الشاملة أسوه بمنظمة الاتحاد الأوربي والتي تمكنت رغم التباينات إلا أنها توحدت من منظور القومية الأوربية، فلماذا لا يتم تحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية من خلال توحيد القومية الآسيوية.

تعد المنطقة الاقتصادية جزء هام من الأقاليم الجيوستراتيجية العالمية نظرا التوحد الخصائص البحرية الطبيعية، وتشكل ميزة كبيرة للجمهورية اليمنية عن غيرها من بلدان العالم، كونها تطل على مساحة بحرية واسعة تصل إلى القارة القطبية الجنوبية. تقوم روسيا وأمريكا في تطور الجيوستراتيجية البحرية في المحيط القطبي والتي تتطلب مبالغ مالية كبيرة في البحث والتنقيب، وهذا ما يعزز في أهمية تحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية كون اليمن والدول العربية تمتلك مساحات بحرية واسعة تتطلب التوجه الى تطوير وتعزيز وحماية دور القطاع العربي والإسلامي والإقليمي الخاص في التوجه الى التنقيب والاستثمار والشراكة حيث تشكل البحار المشاع في المحيط الهندي منطقة غنية بالموارد الطبيعية البحرية، وضرورة الاتجاه الى التوسع العسكري من خلال التنسيق مع دولة جزر القمر العربية، دولة المالديف والدول الإسلامية والتي تربط اليمن والدول العربية علاقات اقتصادية متميزة من منظور عربي وإسلامي، ثانيا من منظور قومي آسيوي وافريقي في التعاون مع منظمة المحيط الهندي والاستفادة من الخبرات العلمية الحديثة، والذي يتسنى من خلال تبادل المعلومات والخبرات والمشاريع البحرية الحديثة لتجاوز تحديات اللغة والمسافة، وهنا لابد من إنشاء مجموعة العمل البحرية والتي تسهم في تحقيق الإدارة الساحلية يبلغ طول السواحل حوالي 7600 كم. ومن المنظور الإقليمي الثقافي، تم الاستفادة من تاريخ الجزر السياسي في منطقة الدراسة في كشف العديد من الحقائق والمعرفة والربط بينهما في العلاقات السياسية البحرية اليمنية والعربية الإسلامية والذي من المفترض أن تكون الأحقية اليمنية والعربية في تلك السيطرة في الجزر التي خضعت للاحتلال الغربي بداية عام 1505م، بدلا

من يتم السيطرة عليها من قبل بريطانيا وفرنسا والقوى الأوروبية. وتضم الخريطة السياسية لدول المحيط الهندي حوالي 36 دولة ساحلية، وتصل الى 38 دولة عند ضم الدول والمقاطعات الجزرية الفرنسية والبريطانية (Upadhyaya, 2020)، منها 24 دول ضمن منظمة المحيط الهندي والتي تشكل جوهر الدراسة، ووفقا للدراسات البحرية في منظمة المحيط الهندي تقسم الدول الأعضاء من المنظور البيئي حيث تتوزع على أربعة أقاليم ومناطق بحرية هما الإفريقية، الاسيوية والمحيطية ومنها استرالية، الأوروبية ومنها فرنسا في منطقة ريونيون(IESTIKE, 2022)ومن الخصائص الطبيعية المتميزة تنوع وترابط الخصائص الجيوستراتيجية اليمنية وعلاقتها مع الدول العربية القطرية، للتوصل إلى التكامل والفيدرالية العربية، حيث تضم منطقة الدراسة عدد 17 دولة عربية وتشكل النصف من إجمالي دول المحيط الهندي عند استثناء المقاطعات الجزرية الفرنسية والبريطانية، وبالنسبة لعضوية اليمن ضمن منظمة التعاون الإسلامي والتي أصبحت عضو عام 1969 (منظمة التعاون الإسلامي، 2022) م، ومنها المالديف، موزمبيق، جزر القمر، ومن مؤشرات التكامل والانسجام اليمني والعربي والإقليمي.

حيث وضحت الخصائص الطبيعية البحرية الطبوغرافية والرياح الموسمية، وكذلك العوامل الجيولوجية مدى تجانس المنطقة الإقليمية وكذلك مدى تباين والاندماج العربي للدول القطرية، النقاط الرئيسية في خطوط الأساس وحدود المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة ضمن منظومة المحيط الهندي والتي تشكل سد طبيعي بحري تتحكم فيه الدول الساحلية، وعلاقتها وتأثيرها مع الخطوط البحرية الدولية وكذلك علاقتها في تطور الجيوستراتيجية البحرية اليمنية في استخدامها في الإدارة البحرية الإقليمية وفق القوانين البحرية الدولية، كما توضح الدراسة أهمية الاستفادة من تطبيقات وخبرات أنظمة المعلومات الجغرافية في إدارة الأنشطة البحرية الإقليمية في المياه الاقتصادية الخالصة من خلال جمع وتحليل وإدارة البيانات والتي تشكل أحد التحديات في تطبيقات المشاريع والدراسات البحرية، والتي تسهم في تعزيز تنمية الاقتصاد الأزرق بمختلف القطاعات الاجتماعية والسياسية والبيئية، في الموارد البحرية، الطاقة، والصيد البحري، الموانئ والنقل البحري، معرفة الأنابيب والشبكات، المختلفة في الأعماق، مدى تحرك الغواصات ومراقبة تحرك الأسماك البحرية من منطقة الى اخرى, تحديد أماكن المراقبة و الملوثات البحرية.

1.4. المنطقة الاقتصادية البحرية العربية الخالصة

تشكل المنطقة الاقتصادية البحرية العربية ترابط وتداخل متماسك وموقع جيوستراتيجي متميز، عن المناطق الإقليمية البحرية العالمية، ومما يعزز تلك القوة والتأثير والفاعلية ترابطها مع منظمة المحيط الهندي الخريطة (3) لموقع الجيوستراتيجية البحرية اليمنية والعربية الخالصة، وتشكل سد بحري طبيعي متماسك يشكل حلقة وصل ويشكل ترابط متين للوحدات السياسية والدول القطرية

والمنظمات الاجتماعية في شعوب الأمة العربية، تضم المضائق البحرية الجيوستراتيجية، و ساحل بحري يبلغ طوله 22000 كم (Mamdouh). وطول السواحل العربية 20 الف كم، المرتبة التاسعة عالميا، بينما سواحل أمريكا حوالي 19 كم كندا الأولى، كما تشكل اندونيسيا المرتبة الثالثة وتصل طول سواحلها حوالي 54.617كم، أستراليا المرتبة الثامنة عالميا بطول ساحل 25.760كم.

في الجانب الأمني والدفاعي تشكل المنطقة الاقتصادية البحرية اليمنية والعربية الخالصة منظومة أمنية بحرية متكاملة من على السطح، وفوق السطح في المجال الجوي، وتحت السطح في الأعماق البحرية وبما يعرف المجال البحري الحيوي اليمني والعربي تأثير مباشر وحاسم يمكن توظيفها من منظور الاستراتيجية البحرية البينية والتكاملية اليمنية والعربية والإقليمية كقوة بحرية طبيعية وسياسية في وقت السلم والحرب ومنها فرض الحصار الجوي والبحري من خلال إعلانها منطقة عسكرية وتم فرض مفاهيم التعارف الدولية فيها، والذي يسهم في تمكين اليمن والدول العربية في منع اختراق أي قوى للمجال الجوي فوق المياه الاقتصادية البحرية الخالصة، فلماذا لم تقوم اليوم مصر والسعودية والأردن والسودان في تطبيق هذه النظرية وفقا للقانون البحري؟ هل توجد استراتيجية أمنية ودفاعية عربية حديثة؟ ولماذا تم تطبيق استراتيجية حماية الأمن القومي العربي في بعض الدول؟ المشكلة غياب السياسة الأمنية والدفاعية واستراتيجية الأمن القومي العربي والذي ساهم في استمرار التحديات والمشكلات، فما الذي يمنع اليوم من توحيد السياسات العربية، أم أن تأثير الهيمنة والتبعية الإقليمية له تأثير حتى في ذلك.

الشكل رقم 03: خريطة توضح الأهمية الجيوسياسية للمياه الاقتصادية البحرية العربية الخالصة

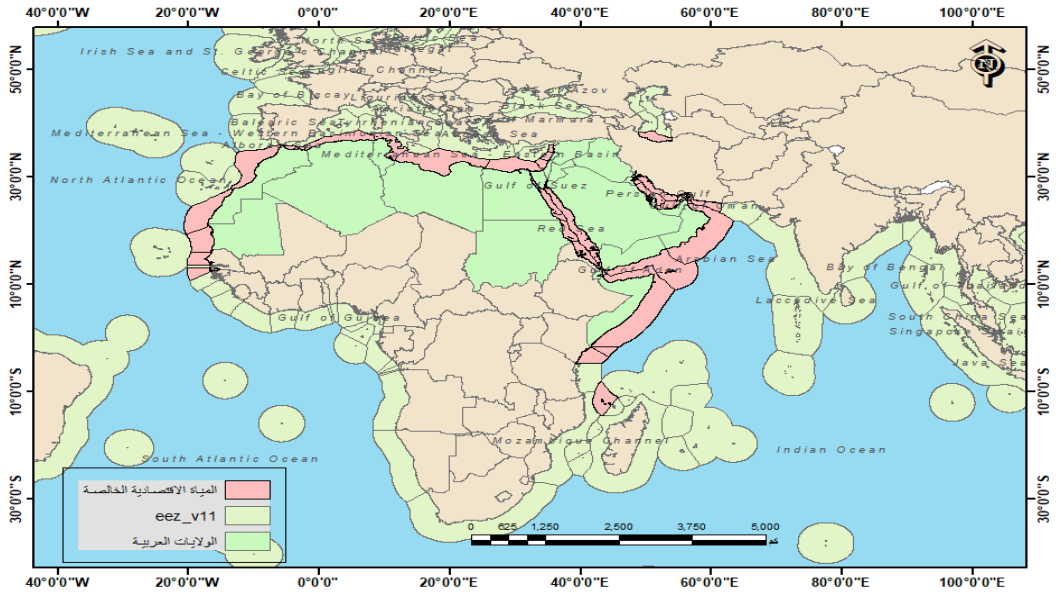

المصدر: إعداد الباحث واعتمادا على GIS

2.4. المنطقة الاقتصادية البحرية اليمنية الخالصة

يتضح تأثير تطور الجيوستراتيجية البحرية اليمنية في المنطقة الاقتصادية البحرية والمجال البحري اليمني والعربي والإقليمي من تأثير وترابط وعلاقة التفاعلات المركزية البحرية اليمنية مع باقي المنطقة في التحديات والفرص المشتركة تاريخيا، من منظور تحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية في مختلف الجوانب ومعرفة علاقة والاستكشافات والبحوث البحرية بما يتناسب مع المنظور القانوني والتشريعات والاتفاقيات فيما بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990م، وضع القانون اليمني رقم 37 لعام 1991م، وأشار في المادة رقم 14 يكون للجمهورية اليمنية مياه اقتصادية بحرية خالصة بحوالي 200 ميل من خط الأساس اليمني (حمران ع، 2023م، صفحة 76)، وضح القرار اليمني رقم 22 لعام 2011م التسمية مواقع الجزر الصخور، والقرار لعام 2014م في تحديد خطوط الأساس والذي يشكل بداية المياه الاقتصادية خريطة (4) حدود المياه الاقتصادية البحرية المبنية الخالصة.

الشكل رقم 04: خريطة توضح المياه الاقتصادية اليمنية الخالصة.

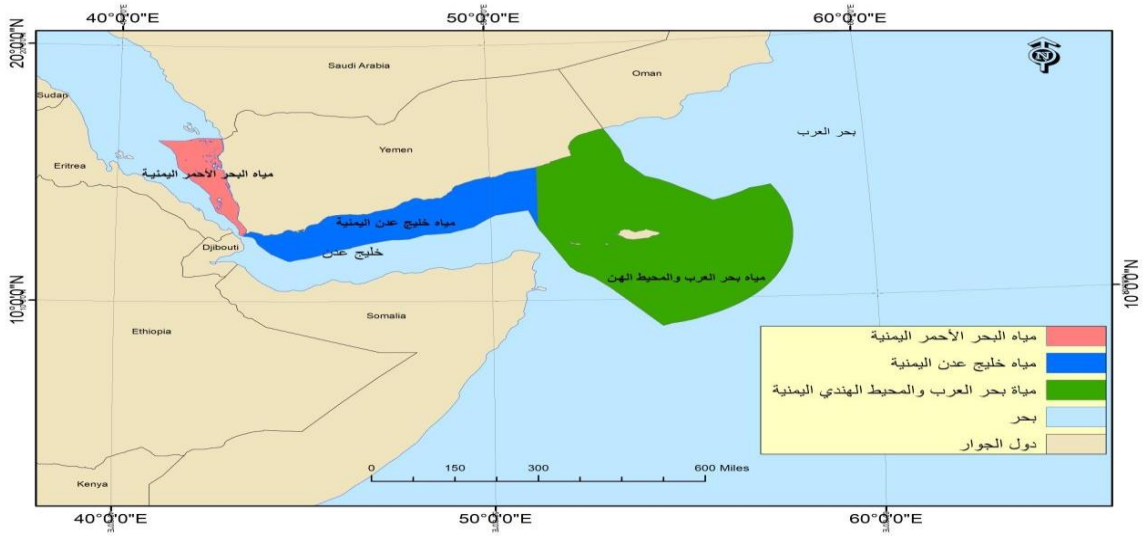

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أنظمة المعلومات البحرية.

5. التحديات الرئيسية.

اتخذت امريكا خطوة نحو ما يعتبره الكثيرون توسعًا كبيرًا في عقيدة استخدام القوة من الدفاع الاستباقي عن النفس إلى الضربة الوقائية، وقد تم تعزيز هذا الموقف في استراتيجية الأمن القومي لعام 2006، التي أعادت تأكيد المبدأ، للدفاع الوقائي عن النفس، ونصت على ان تكون أمريكا مستعدة لوقف بما يسمى الدول المارقة وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها ضد أمريكا وحلفائها وأصدقائها. ويجب أن يستفيد الأمريكيون من استجابة الدول في التحالفات القوية، وإقامة شراكات جديدة مع خصوم سابقين، والابتكار في استخدام القوات العسكرية، والتقنيات الحديثة (Anderson & Zukauskas , 2008)، كما شكل احتكار القوى الغربية للتكنولوجيا

البحرية التنموية الحديثة وكذلك القوى البحرية العسكرية واسلحة الردع النووي أحد أبرز المشاكل والتحديات، كما ساعد في ذلك غياب الإرادة والقيادة والوحدة الجيوسياسية العربية، وضعف التوعية في البحوث والمشاريع التي تعزز من الالتفاف وتعزيز قوة المركز العربي والإسلامي بسبب الخلافات البينية .

1.5. التحالفات الغربية والصهيونية وتأثيرها على البيئة والأمن البحري.

تشكل قضية مخاطر البيئة البحرية وتهديدات الأمن البحري اليمني والإقليمي في المنطقة الجيوستراتيجية البحرية الإقليمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي والتي تضم أربعة أقاليم فرعية في البحر الأحمر، الخليج العربي وشرق وغرب المحيط الهندي، أحد المشكلات والقضايا العالمية والتي لم تتمكن الأمم المتحدة والتحالفات الغربية ومنها قيادة المنطقة العسكرية الأمريكية من إيجاد حلول رغم كثافة العدد والقوى البحرية التي تمتلك القدرات والتقنيات البحرية الحديثة، ولكنها فشلت في تحقيق الحماية البحرية الأمنية بل زادت من حجم التهديدات والمخاطر والملوثات البيئية البحرية والصراعات الإقليمية وتحول منطقة الدراسة والمجال البحري الحيوي اليمني والعربي الى ساحة صراع بحري إقليمي بين القوى الامريكية والغربية وعدد 34 دولة ساحلية وأجنبية في المنطقة. إضافة إلى زيادة الضغوطات والمشكلات والمخاطر والتهديدات البيئة البحرية الطبيعية والبشرية كون منطقة الدراسة تشكل أحد أهم الممرات البحرية التجارية في نقل الطاقة والتجارة البحرية العالمية، وتشكل اليوم منطقة بحرية ديناميكية نشطة في حركة النقل والسفن التجارية العالمية، كما نجد أن عمليات القرصنة البحرية والسطو المسلح وغياب الأمن والاستقرار، السطو على السفن، تدمير الناقلات البحرية للنفط منها الفرنسية عام 2002م (حمران، 2023)، الصراعات البحرية للقوى الإقليمية والتي زيادة من عام 1990م -2024م والتي تسهم في احتمالية زيادة المخاطر البيئة البحرية اليمنية، والمجال الحيوي البحري الإقليمي .

ونظرا لحجم واتساع منطقة الدراسة، إضافة إلى زيادة حجم وفعالية تأثير القوى الدولية , ومن منظور النظرية الواقعية الصعوبة في إيجاد حلول وتحييد بواسطة اليمن أو دولة ساحلية منفردة , مما يتطلب إجراء الدراسات والبحوث البحرية وتعزيز قيادة وإدارة الابتكارات البحرية اليمنية والعربية والإقليمية لتسهم في إيجاد آلية تمكن من توحيد وتكامل البنية السياسية البحرية اليمنية والعربية والتكامل السياسي البحري الإقليمي، من خلال توحيد الرؤية والسياسات البحرية المجزئة في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والتي تسهم في جمع المعلومات والبيانات البحرية وارداتها وتطبيقها , كون الإدارة البيئية البحرية من أهم التحديات عالميا وتتطلب جهود وإمكانيات وبيانات بحرية حديثة, من خلال تحقيق سياسة منظومة الاندماج السياسي البحري اليمنية والعربي والإقليمي، والتوصل إلى إنشاء مركز قيادة وإدارة بحرية يمنية بحرينية وعربية وإقليمية موحدة من خلال تعزيز دور توظيف الذكاء الصناعي

البحري والتنقيبات البحرية الحديثة الآلية في التحكم عن بعد متعددة الأغراض ومنها المشروع والمقترح المقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي للبحوث اليمنية والمقرر انعقاده قريبا .

تشكل الية مراقبة وجمع المعلومات البحرية وادارتها في المجال البحري في منطقة الدراسة من أهم الصعوبات للعديد من الأسباب اتساع منطقة الدراسة البحرية، كلفة التكاليف، ضعف البنية التحتية البحرية للدول الساحلية النامية والدول الإقليمية بشكل كبير عن الاتحاد الأوربي وأمريكا، منها مراقبة ملوثات السواحل والمسطحات البحرية جراء الأنشطة الطبيعية والبشرية البحرية ومنها سفن النقل البحرية الحديثة والتي تسهم في التأثير البيئي البحري متعدد المخاطر والذي يسبب في تلوث ونقص الاكسجين في البحر وكذلك العديد من المخاطر البحرية، في الضوضاء، الصوت وغيره من تأثيرات التقنيات البحرية الحديثة وآليات الذكاء الصناعي.

2.5. فشل قيادة المنطقة وتهديدها للأمن القومي اليمني والعربي والإقليمي.

تعد قيادة المنطقة العسكرية الامريكية أداة عسكرية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الامريكية في الوطن العربي والشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا والتي تضم منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، وبذلك يواجه الشعب اليمني والعربي والإقليمي في شعوب ودول منظمة المحيط الهندي أشكالاً ونماذج متعددة من المخاطر والتهديدات ولا يقتصر على الإجراءات والضغوطات العسكرية، إضافة الى فشلها في تحقيق الأمن والاستقرار قبل وبعد الحرب الباردة وبعد عام 1990م. من المنظور الجيوبولتكس تشير العديد من التقارير وأجهزة الرصد أن هناك زيادة في الضغوطات السياسية والعسكرية البحرية بين عدد من القوى الإقليمية الامريكية والبريطانية والقوى العربية والإقليمية الصاعدة ومنها اليمن ومحور المقاومة والقوى البحرية السعودية، والقوى البحرية الإيرانية والهندية والصينية، والروسية.

3.5. التحديات والمشكلات والمخاطر البيئية البحرية اليمنية في منطقة الدراسة.

بناء على تقرير دول الدولي للمحيطات للعام 2024 م والذي قام بالمشاركة في إعداده أكثر من 98 باحث من 25 دولة حول العالم للوقوف على أهم الإنجازات في تحقيق أهداف التنمية البشرية للأمم المتحدة ومنها الهدف رقم 14 في تحقيق أهداف التنمية البحرية المستدامة. كما تناول أبرز المشكلات والتي حددتها عقود المحيطات وكيفية الحد منها وتخفيفها، وضح أبرز المشكلات البحرية البيئة والتي تم تقسيمها إلى مشكلات طبيعية وبشرية رؤيته بحرية، وتم تقسيم المشكلات والأنشطة البحرية إلى عدد من الأقسام منها الأنشطة البحرية في الصناعات والمجتمعات المحلية الساحلية، وكذلك تأثيرات سفن النقل

البحري المتعددة المدنية والعسكرية والتي تستخدم الوقود الأحفوري والتي ظهرت العديد من المشكلات أثرت على البيئة البحرية والنظام الإيكولوجي في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي ومنها مشكلة التخثث البحري ونقص المغذيات الطبيعية للأحياء البحري بسبب تأثير ارتفاع درجة الحرارة والتغيرات المناخية ,وزيادة ثاني أكسيد الكربون في مياه البحر. كذلك أهمية النيتروجين والفوسفات في منطقة الدراسة، إضافة الى ملوثات القمامة البحرية والمساهمة في إبقاء البحار التنظيفية من خلال تطبيقات خطط التخطيط البحري المكاني الإقليمي . (Bouwman, 2024)

6.مناقشة الدراسة.

تشكل رؤية الدراسة في تطور الجيوستراتيجية في المياه الاقتصادية البحرية نقطة تحول في تطور وتطبيق الاستراتيجية البحرية الإقليمية ، (Andreone, 2015) والمنطقة الاقتصادية البحرية اليمنية والعربية الخالصة هي منطقة بحرية يمنية وعربية وإقليمية حضارية تاريخية، حدودها على مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس اليمنية والعربية والإقليمية، ووفقا للقوانين تتمتع فيها اليمن ومجموعة الدول العربية والإسلامية والإقليمية ضمن جامعة الدول العربية، منظمة الدول الإسلامية، منظمة المحيط الهندي بالسيادة والولاية القضائية وفقا للقانون، مع السماح الجزئي والمشروط لحرية الملاحة البحرية في الممرات البحرية المسبلة لغرض العبور الآمن مع عدم المساس في الوضع الأمني الراهن ودون انتقاص من سيادتها وحقوقها التاريخية عليها والاستفادة من الموارد الطبيعية البحرية من على السطح وتحت السطح في الموارد البحرية من الجرف القاري والتنقيب، وفوق السطح في المجال الجوي وحرية الطيران، والتي أكد عليها مندوب الصين في كلمته في مجلس الامن الدولي بخصوص الأحداث العسكرية الامريكية والغربية في المياه البحرية الاقتصادية الخالصة في اليمن في البحر الأحمر.

بخصوص حرية الملاحة المزعومة من قبل القوى الأمريكية والغربية والتي شكلت عذر تواجد الأساطيل البحرية والمدمرات والغواصات في المنطقة، وعلاقتها مع قانون أعالي البحار والمياه البحرية الدولية، تستند الدراسة أن المسؤول الأول في إدارة وتنظيم مختلف الأنشطة في البحار والمحيطات كل دول شعوب العالم، حيث لم تخضع البحار والمحيطات لأي نظام قانوني متفق عليه بين الحضارات القديمة (العودي، 2014)، كما أن القانون الدولي الحديث والى اليوم يشوبه الجدل والغموض، وتمكنت الحضارات اليمنية العربية من قبل التاريخ من وضع الأسس العرفية في إدارة و تنظيم وحماية الانشطة البحرية في مختلف المجالات التجارية، حيث يشير الباحثون إن اليمنيون وضعوا الأسس في القوانين البحرية التقليدية من خلال تطبيق الأنشطة البحرية في مختلف المراحل التاريخية حتى ظهور

نظريات وستفاليا والقانون البحري الدولي لعام 1982م، إضافة الى السيطرة والسيادة البحرية السياسية والعسكرية, حيث كانت للحضارات اليمنية المعينية والسبئية والحميرية مع حضارات وشعوب المنطقة فيما بين النهرين وهما حضارة النيل وحضارة دجلة والفرات في الآشورية بين 3000 – 4000 قبل الميلاد ,والتي كانت متفاوتة مع القوى الصينية والفارسية والاكسومية (حمران م، احقية اليمن التاريخية في السيطرة الجيوستراتيجية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، 2023)، وشكل المعني الحقيقي للسيادة والحيازة وتطبيق مبادئ حرية الملاحة البحرية، في مساهمة اليمنيون في ركوب البحر في أعالي البحار والمناطق المشاع والتي تدخل ضمن الحيازة في التوظيف والاستخدام، واقتصرت السيادة البحرية بين اليمنيون والصينيين والفرس والأحباش في وقت مبكر. وتمكن اليمنيون من تحقيق الاتصال وتعزيز العلاقات التجارية البحرية المحلية والإقليمية والعالمية والتي اتسمت في هدوء وأمن واستقرار حرية الملاحة البحرية التقليدية بعيدا عن الصراع البحري في السيطرة البحرية ومهددات الأمن البحري بظهور القرصنة البحرية في البحر المتوسط في القرن الثالث قبل الميلاد (العودي، 2014).

ومنذ ظهور النظام العربي والإسلامي الحديث والتي شكلت نقطة تحول في تطور القوانين والأنظمة والنظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية البحرية في بداية القرن السادس الميلادي، وساهمت القبائل والكيانات والحضارات والمجتمعات والولايات اليمنية والعربية والإسلامية في وضع الأسس والمفاهيم التنظيمية الاجتماعية والمستدامة من التعليمات الكونية، والتي شكلت أحد العوامل الرئيسية في بناء الدولة وتنظيم حياة البشرية العالمية ومنها فكر وقوانين الأنشطة البحرية بمختلف مجالاتها السياسية , العسكرية والقانونية والتي شكلت نموذج ناجح في الإدارة البحرية، وشهدت تطور وتحول جيوستراتيجي في فكر السيادة البحرية، وبذلك سبق فكر ونظريات ومصطلحات وقوانين السيادة والأمن والقوانين النظرية والتطبيقية البحرية اليمنية والعربية والإسلامية قبل ظهور نظرية الليبرالية الغربية وستفاليا, وتمكنوا من تحقيق الرفاهية والازدهار على المستوى العالمي وأطلق عليها مرحلة العصر العربي والإسلامي الذهبي استمرت من 622 _ 1505م، من خلال التجارة وكانت وجهتهم نحو المناطق ذات الثراء الطبيعي والتنوع الإنتاج وتمكنوا من فرض السيادة البحرية وتنظيم حرية الملاحة البحرية, وتحويل المحيط الهندي إلى بحيرة عربية. وفي عام 1288م سقطت الإمبراطورية العربية والإسلامية، ومنها تراجعت الجيوسياسية العربية, والقرار العربي والذي ساهم في تفكك الأسطول والقوى البحرية, مما أدى إلى ظهور قوى أوروبية والذي شكل مدخل في الفكر التوسعي الأوروبي والهيمنة بحجة الاستكشافات البحرية والبحث عن الموارد الطبيعية وتم تقاسم بحار ومحيطات العالم وفق نظرية الهبات الغربية لحقوق الآخرين بواسطة البابا والقيادات الأوروبية والتي ما زال تأثيره الى اليوم من خلال

وعد بلفور البريطاني وهبة فلسطين العربية للهيمنة , كذلك ترامب في هبة الجولان السورية للصهاينة عام 2022م .

واليوم نجد تبادل المصالح وسيطرة القوى الغربية في هبات البحار والسواحل العربية بأسلوب حديث من خلال تواجد القوى العسكرية الأمريكية والغربية بحجة حماية حرية الملاحة ولكن الهدف في تحقيق السيطرة الغربية على السياسة العالمية (حمران م، أحقية اليمن التاريخية في السيطرة الجيوستراتيجية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، 2023).

1.6. أسس وإدارة مستقبل المياه الاقتصادية الخالصة والتحرر من الهيمنة الغربية.

تضم المناطق الاقتصادية الخالصة في العالم مساحة واسعة من المحيطات تشمل 36% من البحار، 36% من المحيط الأطلسي والمتجمد الشمالي، 32% من المحيط الهندي، 36% من المحيط الهادي، تشمل البحار المغلقة أو شبه المغلقة بالمناطق الاقتصادية الخالصة ومنها المتوسط والبحر الأحمر، والخليج العربي، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر اليابان، وبحر جاوة، بحر سيليبس، بحر اندوما، الخليج العربي، وبحر العرب، وخليج البنغال، البحر الأحمر، خليج عدن وبحر سولو محاطة بالكامل تقريبًا بالمناطق الاقتصادية الخالصة. يمكن القول إن هذه المناطق البحرية السياسية شبه مغلقة من قبل المناطق الاقتصادية الخالصة، حيث أنه من المستحيل على بعض دول الميناء الوصول إلى أعالي البحار دون السفر عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة الساحلية العربية والإسلامية والإقليمية، والذي أعطاها ميزة وقوة بحرية عربية وإقليمية جيوستراتيجية وتعد من خصائص القوة العالمية، أن البحار المذكورة تعد من البحار شبه المغلقة(KARASKA , 201).و دون إجراء وتحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية الحديثة فمن المتوقع استمرارية الهيمنة والصراع وتراجع مشاريع وخطط التنمية، وصعوبة توظيفها في الانتقال إلى تحقيق القوى العربية الفاعلة. بسبب عدم حيادية ومصداقية الأنظمة الغربية والتي تمكنت من السيطرة السياسية العالمية والتفرد الأمريكي من بعد الحرب الباردة من بعد 1990م تعد احتمالية الصراع في إسناد الحقوق والصلاحيات داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لا تزال مرتفعة للغاية، لذلك ليس هناك شك في أن المنطقة الاقتصادية الخالصة يجب أن يُنظر إليها على أنها مفهوم في حالة تغير دائم، في السياق المتعدد الأشكال لقانون فقدان الأراضي وممارسات الدول ذات الصلة، ويمكن العثور على أنواع مختلفة من الولاية القضائية المشروعة والتي تظهر بشكل كبير في تطلعات الدول العربية ومنها الولايات العربية القطرية الصاعدة في منطقة الدراسة

منها اليمن، السعودية، مصر، الامارات، قطر وسلطنة عمان، والدول الإسلامية تركيا، إيران، ماليزيا، أندونيسيا، والدول الإقليمية التقليدية الصين، الهند.

وعند النظر إلى الولاية القضائية للدولة الساحلية المتطلعة لتحقيق القوة العربية الإقليمية الفاعلة، فإن التمييز الكلاسيكي هو بين الضغط نحو التوسع المكاني للولاية اليمنية والولايات العربية المتحدة والقوى الإقليمية في المنطقة إلى ما هو أبعد من 200 ميل بحري والمطالبات بسلطات لم تكن مجدولة ضمن إدارة وقوانين البحار والمحيطات، انطلاقا من أسس وحقوق بحرية يمنية وعربية جغرافية تاريخية أولا، ثانيا من منظر عرفي قانوني يمني وعربي نشا من قبل التاريخ، ومنظور عرفي وثقافي ايماني يمني وعربي وإسلامي بحري نشا منذ العصر الحديث، ومن منظور جيومرفولوجية بحريه والتي استندت اليها اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، وهذا ما يعزز ضرورة تفعيل دور المركز البحري اليمني والعربي ومجموعة العمل البحرية المشركة، استناداً إلى تفسير واسع النطاق للسلطات الضمنية المتعلقة بصيد الأسماك وحماية البيئة البحرية، تقييد حرية الملاحة بما لا يتعارض مع حقوق الدول السيادية، وفق نظام تنظيمي أكثر تحديدًا لحقوق الدولة الثالثة في دولة العلم والتي لها حق المرور، انطلاقا من العرف اليمني البحري التاريخي، حق العبور في المنطقة المشاع، والتي كفلت القبائل اليمنية فيما قبل التاريخ في شبة الجزيرة العربية حق المرور فيها لمن غير أبناء المنطقة العبور منه مع التزام القري والقبائل الحدودية الحماية والتامين لعبور القافلة، وكفالة حقوق الطريق وشكلت عرف يمني سائد ويطبق حتى اليوم رغم الاختلاف في نوع والية وزمن المكان، ونوع الوسيلة، جمل، قافلة، قافلة بحرية، طائرة، غواصة بحرية.

2.6. آلية الإدارة الاستر اتيجية البحرية وبناء القوة البحرية الإقليمية.

وهنا يجدر التأكيد في أهمية المنطقة الساحلية من منظور الجيوستراتيجية البحرية اليمنية والعربية، كونها ليست مجرد منطقة قدرات لمسرح العمليات العسكرية المحتملة، مثل الصحراء أو أعالي البحار، بل هي محور ارتكاز للجغرافيا السياسية العالمية (KARASKA , 201)، وبالتالي فإن الاتجاه نحو الحد من وصول القوات البحرية الأجنبية إلى المناطق الساحلية في العالم يشكل قضية أمنية من الدرجة الأولى (KARASKA , 201)، وبذلك تدرك الجمهورية اليمنية والولايات العربية المتحدة في ضرورة تعزيز القدرات والقوة البحرية العسكرية والأمنية العربية لتتمكن من تحييد وصد القوى المعادية في اختراق المياه الاقتصادية، إضافة إلى تعزيز القدرات البحرية العربية في الوصول إلى المنطقة الساحلية بثقة واقتدار، وبذلك يشكل دحض فرضية القوى الأمريكية والغربية في التواجد لحماية المنطقة والتي يرددها القادة الأمريكيين والغربيين، وبذلك وجب التنبيه والتأكيد على مقترح قوى بحرية ووكالات يمنية وعربية

وإسلامية تقوم بالتعاون مع الدول العربية في حماية الملاحة البحرية، حيث وأن سبق واستخدمت القوى الغربية تلك القوى في بلاك ووتر والكيان الصهيوني وقوى أمنية وشركات لحماية مصالحها منذ القرن الخامس الميلادي في استخدام البرتغال القراصنة لتحقيق أهداف وتمدد القوى الغربية في منطقة الدراسة، وبذلك ترى الدراسة في تشكل منظومة العمل البحرية التي تم تشكيلها أحد الأدوات في الإدارة الاستراتيجية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية الحديثة .

3.6. الفرص الاستراتيجية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية.

تضم منطقة الدراسة العديد من الفرص الطبيعية والبشرية الجيوستراتيجية البحرية في المنطقة الاقتصادية في الترابط والتكامل والانسجام والوحدة الطبيعية والسياسية البحرية، الذي يعزز من تماسك فرضية الانتقال الى الفيدرالية العربية الحديثة، والاستراتيجية البحرية الإقليمية الحديثة في المياه الاقتصادية، والتي تشكل أحد العوامل الرئيسية والحاسمة في قوة الولايات العربية والإسلامية المتحدة، وتشكل خصائص عناصر القوة الإقليمية والعالمية في حالة توحد تلك القوى للمزيد من التنظيم والإدارة، من منظور وقوانين المدرسة الربانية المحمدية أكدت على التنظيم.

كما تعد العوامل والمميزات والفرص الطبيعية البحرية في سيطرة الأمة على المنافذ البحرية العالمية الغربية في جبل طارق، باب المندب، السويس، هرمز والشرقية في مضيق ملقا وتسيطر عليه الأمة العربية والإسلامية، وتعد من العوامل المكانية، الداعمة والمحفزة في تطور الجيوستراتيجية البحرية العربية والإسلامية والتكامل مع الدول الإقليمية من منظور تحقيق الإدارة البحرية الاستراتيجية، حيث ساهم انضمام اليمن إلى عضوية منظمة المحيط الهندي تعزيز من قوتها الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية (Saputro & Duha, 2022). ساهمت النظريات الغربية والفكر الجيوسياسي المهيمنين في القضاء على الحضارات الصينية والعربية والإسلامية والإفريقية والهندية والتي شكلت نقطة التقاء في البحر مع الدول الساحلية اليوم.

وفق النظريات العربية والإقليمية في الشراكة في المصالح والتحديات البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة والتي تكتسب أهمية جيوستراتيجية حاسمة في الموقع. وتصنف منطقة البحر الأحمر، الخليج العربي، بحر العرب والخليج العربي من البحار شبه المغلقة والضيقة وفق الاتفاقية البحار لعام 1982م، وتعد شبه المغلقة من المنظور الجيوسياسي والقانوني حسب تعريف المادة رقم 122 من اتفاقية جنيف، ودعمت المادة رقم 3 من الاتفاقية الدول الساحلية والشاطئية أن تتعاون فيما بينها للحفاظ على الحقوق السيادية في المناطق الصغيرة البحرية وشبه المغلقة والمناطق الاقتصادية الخالصة

وكذلك الوضعية الخالصة، وتتميز عادةً بالمياه الضحلة و تأثيرات المد والجزر غير المنتظمة، وتقارب السواحل للدول المجاورة في الولايات العربية في المنطقة والتي تشكل أحد عناصر القوة العربية في سياستها الخارجية.

تعد منطقة الدراسة من المناطق الرئيسية في التجارة البحرية , مزدحمة بالنشاط البشري والشحن المزدحم ومجموعة واسعة من الصناعات الساحلية, ولأغراض العمليات البحرية، يمكن التفكير في محيطات العالم في جزأين، الأول يشمل المياه الداخلية، والبحر الإقليمية، والمياه الارخبيلية وتعد من المياة الوطنية وتخضع هذه المياه الوطنية للسيادة الإقليمية للدول الساحلية، مع الاحتفاظ الحقوق الملاحية للمجتمع الدولي (KARASKA, 201, p 20)، ومنها حرية الملاحة وحق المرور البحري المشروط دون المساس بسيادة الدولة والتي تم ذكرها في القانون اليمني والدولي.

تعترف بعض الدول الغربية، بما في ذلك أستراليا وألمانيا والولايات المتحدة، باستخدام مصطلح "المياه الدولية" كتعبير مختصر للمياه الواقعة وراء البحر الإقليمي، لتشمل المنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والمنطقة المرتفعة والتي ترفضه اليمن والدول العربية والإسلامية والإقليمية لعدد 22 دولة عربية، وثمانية وخمسون دولة عربية وإسلامية، ودول إقليمية مثل الصين وكذلك دول منظمة المحيط الهندي عدا أستراليا, ويشكل هذا المفهوم إرادة لتجسيد النظرية الغربية الأمريكية الليبرالية في مصطلح المياه الدولية فيما وراء البحر الإقليمي كون القانون حدد تعريف أعالي البحار والمياه الدولية. كما تتمتع المناطق الساحلية في دول المنطقة العربية بطول ساحلي لأكثر من 22000 كم وأعطاها أهمية خالصة اقتصاديا وسياسيا وأصبحت من البيئات المعقدة، المضائق البحرية ومنها أهم المضائق الجيوستراتيجية البحرية منها مضيق: باب المندب، هرمز، ملقا، تايوان، إضافة الى مضيق جبل طارق والذي يصنف من المضايق العربية الإسبانية المشتركة، يوجد العديد من تعاريف المضائق وتصنيفاتها ومنها المضائق الإقليمية

4.6 حرية الملاحة البحرية في منطقة الدراسة.

غرفة الملاحة البحرية هي المكان الذي تتم فيه الملاحة الخاصة، وهي الملاحة التي تقوم بها السفن المملوكة للأفراد أو الشركات وتخضع لأحكام القانون البحري (محمد، 2012)، والعامة فهي الملاحة التي تقوم بها السفن التابعة للدولة سواء كانت حربية او مخصصة لخدمة عامة كسفن التفتيش، الحجر الصحي، وتتمتع السفن الدولة بحصانة تختلف عن السفن الخاصة وقد قررت محكمة بروكسل لعام 1926 الخاصة بحصانة سفن الدولة عدم جواز الحجز على هذه السفن أو إيقافها (محمد ، 2012). عادة

يتم مناقشة أثناء التطرق إلى الأمن البحري والإقليمي. تعريف المصطلح يولد مشكلة عند تطبيقه في منطقة البحر الأحمر، خليج عدن، بحر العرب، المتوسط، من منظور الاقتصادية العربية البينية، ومنطقة الخليج العربي ومنطقة بحر الصين الجنوبي ضمن منظومة دول المحيط الهندي، كون القانون البحري الدولي معقد و غالبا ما يساء استخدامه، حيث تتحدث اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، عن حرية وحقوق الملاحة ولكنها لم تشير الى مصطلح المياه الدولية.

كما أن اليمن والدول العربية والإسلامية ودول المحيط الهندي مثل إندونيسيا والفلبين والصين لا تقبل هذا المصطلح لأنه يشكل انتهاك لسيادتها، كما أن حرية الملاحة البحرية في أعالي البحار لا يعني حق المرور المطلق في المياه الاقتصادية البحرية الخالصة كون أعالي البحار لا تشمل المياه الاقتصادية الخالصة، أو المياه الإقليمية، الداخلية، المياه الارخبيلية للدولة. بسبب ادعاء العديد من الدول القومية والتي تشكلت بعد اتفاقية وستفاليا من المنظور الغربي على السيادة في البحر نشأ القانون البحري الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 م، وقبلها اتفاقية جنيف حول أعالي البحار لعام 1958م، لتأكد على حرية الملاحة البحرية المشروط وغير المطلق في أعالي البحار كقاعدة عامة من قواعد القانون الدولي، بحث لا يجوز لأي دولة أن تدعي إخضاع أي جزء من أعالي البحار لسيادتها, وهذا يعني أن السفينة أيا كان نوعها لا تخضع كقاعدة عامة أثناء وجودها في أعالي البحار إلا للدولة التي ينتمي إليها بجنسيتها، ومن ثم تستأثر دولة العلم دون غيرها بممارسة اختصاص البوليس والقضاء وغيرها من الاختصاصات في مواجه السفن التي ترفع علمها سواء كانت هذه السفن خاصة او عامة. يستثنى من ذلك السفن الحربية، والسفن الحكومية التي تتمتع بحصانة تامة في أعالي البحار، وتفقد السفينة حصانتها إذا مارست أعمال القرصنة، أو أي أنشطة تمس وتشكل خطر على الأمن القومي للدول الساحلية والتي نصت عليها الاتفاقيات وقانون البحار من خلال قيام الدول بأنشطة الاستطلاع والتأثير على البيئة والتي تمارسها أمريكا والقوى الغربية، وفي نفس الوقت يجوز لأي دولة في أعالي البحار أن تضبط أي سفينة تمارس أعمال القرصنة (العودي، 2014، صفحة 130). وبذلك نجد أن مميزات تحقيق الإدارة الاستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية تسهم في تحقيق العديد من الإجراءات في إدارة وتنظيم حرية الملاحة البحرية ووضع القواعد والتطبيقات والنماذج الإقليمية الخاصة بها.

7. دور اليمن في قيادة وإدارة الاستراتيجية البحرية العربية والإقليمية.

يوصف الدور الإقليمي بأنه محصلة النهائية لما تقوم به الوحدات الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ويمكن توضيح الدور اليمني العربي البيني والإسلامي والإقليمي والذي ظهر في متحلف المراحل التاريخية اليمنية من قبل التاريخ وكان دور يمني عربي حضاري، ثم تحول الى دور ضمني فاعل عربي وإسلامي في القرن السادس، ولكن تغير دور اليمن في العصر الحديث من بعد 2015 في ظهور قوى يمنية بقيادة أنصار الله أظهرت نوع من التحول في الدور اليمني العربي والإسلامي مع القضية الفلسطينية من بعد طوفان الأقصى بتاريخ 7 أكتوبر 2015م. المنطقة الساحلية في منطقة الدراسة أحد الأنظمة البحرية المتميزة في التراكمات الجيوستراتيجية، عن غيرها من الأقاليم البحرية في القوة الاقتصادية والسياسة جراء الموقع الجيوستراتيجي في المضائق البحرية وطرق الملاحة البحرية، التي لها ارتباط وعامل تأثير في المنافسة والصراع في مختلف المستويات وتتحكم في تنمية السواحل العديد من القوى من أجل تحقيق المصالح القومية. سيتم تناول الإدارة الساحلية الإقليمية التكاملية في الوقت الراهن وفق خارطة الطريق للتخطيط البحري المكاني للعام 2021-2027م، وحرص الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية لعام 2030م، منها الهدف رقم 12،13 و 14، و كذلك محاربة الفقر والحفاظ على البيئة البحرية (Rasowo , 2020)، إجراء التخطيط والإدارة البحرية ويمكن من خلالها تحقيق الحلول فيما يتعلق بتأثيرات الملوثات البيئة البحرية، تحقيق التخطيط البحري المكاني والتنمية والإدارة البحرية وتنمية الاقتصاد الأزرق، الكفاح من أجل بحار نظيفة، تحقيق المراقبة للبحار والمحيطات، تنمية المناطق والمحميات البحرية، حماية الشعاب المرجانية والأحياء البحرية، العمل والتعاون البحري العربي والإقليمي، إيجاد آلية في كيفية حماية الإيكولوجية البحرية اليمنية والإقليمية من مخاطر ملوثات السفن التجارية وسفن النقل للنفط والمدمرات البحرية وحاملات الطائرات البحرية النووية، والتي أثرت على الدول الأقل نموا، وبناء خطة استراتيجية بحرية يمنية وإقليمية تكاملية من أجل إيجاد آلية في الحد من دخول الأساطيل البحرية النووية في المنطقة.

وكذلك تشجيع النقابات والجمعيات والاتحادات البحرية للمطالبة بحماية البيئة البحرية اليمنية والإقليمية من ملوثات السفن العسكرية النووية والسفن الملوثة بمختلف أشكالها. تعد إدارة السواحل في المنطقة أحد العناصر الرئيسية في الإدارة الاستراتيجية البحرية الوطنية والإقليمية، وفرع رئيسي من إدارة البحار والمحيطات، والتي تشكل أحد أهداف الاستراتيجية البحرية اليمنية والإقليمية في المنطقة، ويلاحظ أن قوة السوق تتحكم في تنمية السواحل البحرية، وبذلك يتطلب من الحكومة اليمنية ودول المنطقة أن تستجيب لتحديات ومتغيرات القوة الاستراتيجية البحرية المؤثرة في الدول النامية. حيث أدركت الحكومات أهمية تنفيذ الخطط وبرامج الإدارة والتنمية للسواحل البحرية في وقت مبكر ومنها

الولايات المتحدة عام 1973م(Robert , 1997)، وكذلك الاتحاد الأوروبي للمزيد من التطوير وتعزيز النظم الإدارية الأوروبية(COMMISSION , 2021). وتعد المنطقة الساحلية اليمنية من أغنى المناطق البحرية وذات تنوع بيولوجي بحري كبير نظرا لتنوع الموقع المكاني للمسطحات البحرية في البحر الأحمر، خليج عدن، بحر العرب، والمحيط الهندي، والتي تصنف انها من المناطق منطقة غنية بالموارد والثروات والأحياء البحرية والتي تشكل منطقة اهتمام لتحقيق المصالح القومية اليمنية في العديد من المجالات في الاقتصاد الأزرق.

1.7. مجموعة العمل البحرية اليمنية وتطوير مشروع الكربون الأزرق.

تعتبر المشاريع الميدانية ضرورية لتطوير الكربون الأزرق منهج للحفاظ على النظم البيئية الساحلية واستعادتها وإدارتها. يعمل شركاء مبادرة الكربون الأزرق، بالإضافة إلى المنظمات الأخرى حول العالم، على الحفاظ على النظم البيئية للكربون الأزرق وسياساتها وإدارتها. وتشمل الأهداف الرئيسية المحاسبة على المستوى الوطني مخزونات الكربون والانبعاثات الصادرة عن النظم البيئية للكربون الأزرق، وزيادة فعالية إدارة النظم البيئية للكربون الأزرق داخل المناطق المحمية، وتطوير تعويضات الكربون الأزرق للأنشطة السياحية، على المستوى المحلي تحل الأنشطة البحرية تدريجيا محل البيئات الطبيعية مع عواقب بيئية محلية وقد أدت الأنشطة البحرية الى أزمات عالمية النطاق في التنوع البيولوجي والمناخ وهذة المشاكل واسعة ولها تأثيرات ساحقة على البيئة البحرية في منطقة الدراسة. اعتمدت الدراسة على العديد من الأساليب والمنهجية في البادرة السياسية البحرية العالمية، وحددت منظمة اليونسكو للأمم المتحدة عشر تحديات رئيسية تواجه المجتمع الدولي في البحار والمحيطات حول العالم، ومنها بالأرقام (UNESCO, 2023).

2.7. إدارة الكربون الأزرق في منطقة الدراسة.

يعرف الكربون الأزرق هو الكربون المخزن طبيعيا في النظم البيئة البحرية الساحلية والبحرية، وتركز مبادرة الكربون الأزرق حالية على الكربون في النظيم البيئة البحرية الساحلية، في أشجار المانجروف، ومستنقعات المد والجزر، والأعشاب البحرية، وتقوم هذه النظم البيئية البحرية باحتجاز وتخزين كميات كبيرة من الكربون الأزرق في كل البنيات والرواسب الموجودة في الأسفل، حيث يتم تخزين حوالي 95% من الكربون الموجود في مروج الأعشاب البحرية في التربة , ويتوزع الكربون الأزرق في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي في الأماكن التي تظهر فيها أشجار المانجروف والمستنقعات البحرية المالحة

والاعشاب البحرية على طول السواحل في كل قارة باستثناء القارة القطبية الجنوبية، وتغطى هذه النظم البيئة الساحلية ما بين 13.8 و15.2 مليون هكتار، و2.2 و40 مليون هكتار، و17.7 و60 مليون هكتار، على التوالي، وتغطي هذه النظم البيئية مجتمعة حوالي 49 مليون هكتار, ومن خلال الوصف والدراسات نجد ان منطقة إقليم البحر الأحمر ومنها اليمن يوجد بها مخزون كبير من الكربون الأزرق في سواحل الحديدة في منطقة الصليف والعرج والجبانة والممتد من قبالة الساحل في ميناء الحديدة حتى منطقة الصليف .

بعض الدول بأدراج النظم الايكولوجية للكربون الأزرق من أجل التخفيف من التغيرات المناخية وتعد من المساهمات الحديثة للدولة المشاركة في اتفاق باريس (NDC) (اعتبارًا من 31 مارس 2024) والمخزونات الوطنية للغازات الدفيئة (GHGI), وتضم أربعة من أصل 18 دولة أنظمة بيئية ساحلية للكربون الأزرق في كل من المساهمات المحددة وطنيًا والمؤشر العالمي للنمو العالمي منها إندونيسيا، وجمهورية كوريا، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية , وهناك 6 من أصل 18 دولة تدرج النظم الإيكولوجية الساحلية للكربون الأزرق في المساهمات المحددة وطنيا فقط هما كوستاريكا، فيجي، بابوا غينيا الجديدة، سيشيل، سيراليون، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، بينما تدرج درج 3 دول من أصل 18 دولة الأنظمة البيئية الساحلية للكربون الأزرق في مؤشر GHGI هما استراليا واليابان ومدغشقر و4 من أصل 18 دولة لا تتضمن الأنظمة البيئية الساحلية للكربون الأزرق في المساهمات المحددة وطنيًا ولا في مؤشر GHGI وهما فرنسا وموناكو والنرويج والصومال, للعلم ان استراليا وكوريا وامريكا هما البلدان الوحيدة التي تدرج النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق في غازات دفينة تحت الأرض الرطبة.

3.7. نقص الاكسجين في المياة البحرية في منطقة الدراسة .

لماذا يتطلب انشاء قاعدة بيانات للأكسجين وثاني أكسيد الكربون إقليمية وعالمية؟ وبالتحديد منطقة الدراسة التي تتعرض لنقص الاكسيجين وتصاعد ثاني أكسيد الكربون بسبب الموقع الجيوستراتيجي الحاسم والذي يشكل مركز تراكمات استراتيجية بحرية في انتاج ونقل وتوزيع وممرات الطاقة والتجارة البحرية العالمية، والذي يتطلب مراقبة وجمع وتحليل وإدارة ودمج البيانات البحرية عالية الجودة وشاملة وتدمج من منظور الدراسة في أدارة المنظومة البحرية الغير خطية في التكنلوجيا البحرية الحديثة والاستشعار عن بعد البحرية الإقليمية بواسطة مجموعه العمل البحرية اليمنية والإقليمية متعددة المهام ودمجها مع مجموعة نقص الاكسجين وعناصر البيئة البحرية الأخرى و من

مصادر متعددة محلية وإقليمية وعالمية، والتي تتزايد ديناميكية التهديدات والمخاطر البحرية البيئية والتي وضحتها مشكلات عقود المحيطات وكذلك التقارير البحرية البيئة والمنظمات البحرية العالمية في نقص الاكسجين في البحار والمحيطات للنظم الأيكولوجية البحرية وتقديم الخدمات المرتبطة مع المجتمع، وتهدف الدراسة مساعدة صناع القرار اليمني والعربي والإقليمي المشترك في تعزيز السياسة البحرية الأمنية والبيئة المشتركة في منطقة الدراسة من اجل الحفاظ على المسطحات البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، في منطقة بحرية نظيفة وصحية مرنة ومتجددة قابلة للاستمرار في التنمية والإنتاج البحري ومنها الأولويات التي حددتها السياسات البحرية العالمية في الهدف رقم 14 في التنمية البحرية المستدامة للام المتحدة لعام 2030م، اهداف السياسة البحرية اليمنية والعربية والإقليمية للعام 2024م وعقود المحيطات والأمم المتحدة لعلوم المحيطات، أهداف الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والاحياء البحرية اليمنية والعربية والإقليمية، من أجل رسم الخرائط البحرية البيئة السليمة وتحديد مناطق تركز المخاطر البحرية وتحديدها، وقدرات النمذجة البحرية في تحديد المناطق التي تتأثر بالأنشطة البحرية اليومية في المنطقة.

4.7.علاقة و أثر الجيوستراتيجية البحرية اليمنية والعالمية والتأثيرات البيئة البحرية.

بسبب موقع منطقة الدراسة والذي يضم أهم الخطوط التجارية ونقل الطاقة و ذات الديناميكية البحرية العالمية والحاسمة، وشكل حساسية كبيرة في الأمن البحري، كما تسبب في تعدد المخاطر والملوثات البحرية ومنها تأثيرات عوادم السفن التجارية البحرية وناقلات النفط، ومخاطر السفن الحربية وحاملات الطائرات والغواصات النووية البحرية الأجنبية وتأثيرها على نقص الاكسجين في المياه البحرية، حيث تشير التقارير أن نسبة الاكسجين على المستوى العالمي انخفضت بنسبة من 0.5-3%، وبسبب شحة البيانات البحرية العالمية، حيث تم الاعتماد على التقنيات والنماذج حيث توجد مناطق تعاني من نقص الأكسجين وعلى شكل مناطق متقطعة وتظهر على شكل نقاط وبقاع حدودية وتظهر في حدود الطبقة القاعدية والتي تغطى قاع البحر، وقد أثرت التغيرات المناخية ونقص الاكسجين في ظهور التخثث والأحماض والاكسدة البحرية(Grégoire, 2021) . وقد وصلت شدة نقص الاكسجين العالمية الى أكبر من 60 / في الميكرو ميل / لكل واحد كجم في السواحل والمحيطات العالمية.ومن خلال الخريطة (5) يتضح مستوى نقص الاكسجين في البحر الأحمر وخليج عدن بحر العرب وغرب وشرق المحيط الهندي ويتفاوت من 2 في كل كيلو جرام مما يعني أن منطقة البحر الأحمر، خليج عدن، بحر العرب وشرق وغرب المحيط الهندي مرشحة في زيادة نقص الاكسجين والمضاعفات البيئة البحرية.

الشكل رقم 05: خريطة توضح مستوى نقص الاكسجين في البحر الأحمر وخليج عدن بحر العرب وغرب وشرق المحيط الهندي

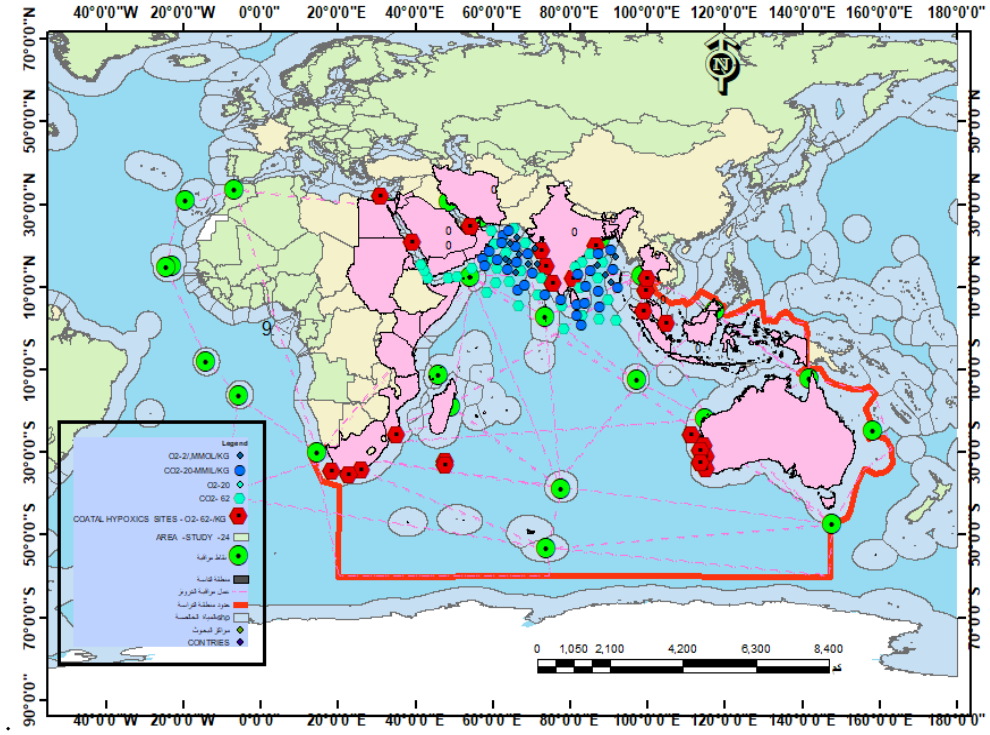

المصدر: الباحث اعتمادا على **GIS**، وبيانات جورجير، وآخرون، 2021م .

وقد تم تحديد 500 موقع لمناطق انخفاض الاكسجين في السواحل البحرية والتي تظهر بالنقاط الحمراء، بينما في البحار والمحيطات المفتوحة تصل مناطق نقص الاكسجين الى حوالي 3 مليون كم^3 والتي تظهر باللون الأزرق على ارتفاع 300 م.

تم الاستفادة من مراكز البيانات الأوقيانوغرافية الدولية وكذلك دراسات جروبر وآخرون. (2010)، تطبيقات أنظمة المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. ومن خلال نشر العوامات البحرية الخاصة بقياس ومراقبة نقص الاكسجين في البحر ويطلق عليها BGC-AGRO، وتعرف بعوامات بحرية لاختصار البيولوجيا الكيماوية لقياس ومراقبة مناطق نقص الاكسجين في البحار والمحيطات (OCEAN CARBON, 2022)، عام 2021م، تم إجراء نشر أنظمة قياسات الأعماق الصوتية، العوامات البحرية المخصصة لقياس البيو جيو كيماوية في دراسة من 12-36 موقع بحري بعمق 2000 م. ومن خلال إجراء المبادرات والدراسات منها استراتيجية GOOS لمتغيرات BGC، برنامج BGC Argo الدولي (Johnson and Claustre, 2016)وورومتي, روميتش 2019م، ويهدف البرنامج إلى تشغيل مجموعات عالمية لتتمكن من

التعاون في نشر العديد اكثر 1000 عوامة BGC، حيث كلما زادت العوامات وأنظمة القياس والدراسات البحرية ساهمت في الفهم والمعرفة في تأثيرات الأنشطة البحرية , وتقوم بقياس الملامح الرئيسة الراسية لجميع المتغيرات الأساسية الستة لـ BGC، والمتغيرات البيئية في 2O على المستوى العالمي .ومن أجل الاستفادة من تلك التجارب، قامت مجموعة العمل في اتحاد الأكاديميين العرب بالتعاون وإشراف الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والاحياء المائية، والتي تهدف في التواصل مع المراكز البحثية البحرية، ومنها المنظمة البحرية العالمية للبيانات، الإدارة الوطنية الأمريكية نوا كوبرنيكوس لإضافة 1000 -5000 عوامة BGC جميعها تقيس 2O في المستوى العالمي، كما زادت مساهمة شبكة Argo في إجراءات المراقبة في نقص الأكسجين، مما يعزز دور مجموعات العمل والتي تهدف الى تحقيق 50% من أهدافها في اخذ عينات العوامات البحرية في المحيطات العالمية، مما يعزز قدرات منصات وهياكل مراقبة الرصد ومنها نقص الاكسجين في الممحيات المفتوحة، ومعالجة النقص المزمن في بيانات نقص الاكسجين، ورسم الخرائط وإجراءات تحليل النماذج البحرية, باستخدام العوامات البحرية للمراقبة .

5.7. بيانات المنتج الشبكي الحالي في منطقة الدراسة.

يدرك الباحث أهمية توحيد ودمج إدارة الابتكارات والصناعات والتقنية البحرية في الذكاء الصناعي للتوصل الى توحد واندماج المنظومة البحرية اليمنية والعربية والإقليمية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي من خلال دمج التقنيات البحرية والذكاء الصناعي البحري، الابتكارات البحرية الحديثة بناء على المنهجية غير الخطية في منطقة مضطربة في المياه الاقتصادية البحرية الخالصة، والتوصل الى بناء وتطوير الية التحكم الالي البحري العربي في الطيران المسير متعدد المهام والأغراض. والاستفادة من الدراسات السابقة والتي أكدت على أهميتها - كدراسة جارسيا وآخرون- والتي اعتمدت بيانات Winkler وctd، والتوصل الى إيجاد الية ومعيارية مقبولة في مراقبة وفحص وتحليل البيانات عبر قواعد ومنصات بحرية متكاملة وعالية الجودة وموحدة لمراقبة الأنشطة البحرية في المنطقة، وتطوير منتجات تركيب ذات تقنيات بحرية تسهم في توحد وتطور المنظومة البحرية التقنية الشاملة في المنطقة.

الإجراءات من خلال دور مجموعة العمل البحرية اليمنية والعربية والإقليمية، يتم دمج أنظمة الاستشعار عن بعد الأربعة، جي أي اس، السونار ، ليدار، الصور الفضائية البحرية، وبيانات Winkler ، وعوامات البيو جيو كيماوية والعديد من مصادر البيانات البحرية من شأنه أن يوفر ويدعم منتج شبكي لمراقبة البيئة البحرية ومن أولوياتها نقص الاكسجين في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي الموضح في

الخريطة والتي تم تحديد عمل آليات المراقبة البحرية اليمنية والعربية الحديثة, وتسهل عمليات وإجراءات تقييم منظم لتطور نقص الأكسجين في منطقة الدراسة، دور وتأثير الإجراءات الاحترازية في استمرار الاكسجين في حالته الطبيعية .تهدف الدراسة الى تحقيق التعاون والمشاركة مع المنظمات المتخصصة اليمنية والعربية من خلال منظمة الشؤون البحرية اليمنية، والمراكز البحرية العربية والإقليمية والعالمية، من منظور التعاون في مشاركة البيانات والسماح في التعرف عليها وإدارتها وتحليل البيانات البحرية، وانشاء خارطة طريق نحو توحيد واندماج وبناء قاعدة بيانات بحرية يمنية وعربية وإقليمية، والتوصل إلى المشاركة مع المجموعات العالمية في بناء قاعدة بيانات عالمية من خلال إخراج أطلس لأكسجين المحيطات (GO2DAT) للبحار الإقليمية والمناطق الساحلية والمحيطات المفتوحة، ومنها المناطق المحمية اليمنية والعربية في منطقة الدراسة، وتشكل منطقة جنوب البحر الأحمر من خصائص المناطق البحرية التي تتطلب الحماية وقانون المحميات البحرية .

تقوم مجموعة نقص الاكسجين- TUOAAWGOمن منظور التعاون المشترك ونقص الخبرات بدمج بيانات 2O، والاستفادة من ملاحظات وإرشادات منصة كوبرنيكوس ومنصة Eulerian وLagrangian ومعايير Winkler، وقياسات التقنية البحرية الحديثة في الاستشعار عن بعد والسونار 2O، والتي تم إجرائها للتوصل لمعرفة درجة الحرارة وعمق 2O، والرأسي والهياكل الثابتة والمنصات البحرية المستقلة في السفن والعائمات البحرية المتنقلة الناشئة العربية والإقليمية والصينية، أنظمة التقنيات والذكاء الصناعي البحرية الحديثة في قياس الأعماق البحرية، والاستشعار عن بعد في أنظمة GNSS لمراقبة وجمع المعلومات البحرية (NovAtel, Youtube).

مع التركيز على التنسيق المستمر في على إجراءات مراقبة الجودة في المنتج في البيانات والمعلومات البحرية من خلال تتبعها عبر (QC)، مع إجراءات تقييم مشكلة عدم اليقين والتأكد في إمكانية حدوث المشكلة , والتنسيق مع المجتمع المحلي في منطقة الدراسة. حيث يتوافق عمل TUOAAWG مع مبادئ إطار مراقبة المحيطات (FOO، اليونسكو، 2012)، وتوجهات عقود المحيطات لمشكلات عام 20212 م، ومن أجل التعاون في تحقيق التنمية البحرية المستدامة سيتم دعم المركز بمشاركات وتبرعات ومساهمة الشركات البحرية في النقل البحري، والمنظمة البحرية التجارية العالمية، وشركة طريق الحرير، ايمريكس كونها تساهم في التأثير على منطقة الدراسة، وستكون متاحة ومهمة للمراكز البحثية اليمنية والعربية والإقليمية.

تشكل المخاطر البيئة البحرية استمرارية في الظهور والتنوع والزيادة واحتمالية التأثير للمشكلات والتي تؤدي الى تدمير البيئة البحرية اليمنية والعربية والإقليمية، بسبب موقع منطقة الدراسة الحاسم في التجارة البحرية العالمية، وزيادة حدة الصراع الجيو ستراتيجي، مع تطور التقنيات في التكنولوجيا البحرية الحديثة، ومنها المواد المشعة النووية جراء الغواصات البحرية النووية واسلحة الردع الاستراتيجي البحري النووي الأمريكي والغربي. يتطلب في الوقت الراهن التوعية الاجتماعية والإعلامية المحلية والعربية والإقليمية بخطورة الملوثات البحرية الخارجية في تدمير البيئة، تشكيل الجمعيات والوكالات البحرية اليمنية والعربية التي تنادي إلى حماية البيئة البحرية والحد من مخاطر التلوث البحري، مخاطبة الجهات الدولية المتخصصة والقانونية في الأمم المتحدة بخطورة الأنشطة التجارية البحرية والعسكرية المتزايدة في منطقة الدراسة، وفق القوانين البحرية الدولية، ومخاطبة منظمة التجارة البحرية العالمية لمناقشة موضوع المنطقة واتخاذ تدابير للحد من تأثيرات سفن النقل البحرية التجارية وكذلك. وضع قيود عربية وإقليمية للحد من الأنشطة العسكرية الأجنبية في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، وتعزيز دور القوات البحرية اليمنية في الحد من الأنشطة البحرية العسكرية الأجنبية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

يتطلب من الباحثين وبإشراف الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية بالتنسيق مع وزارة الثروة السمكية وزارة النقل، الهيئة اليمنية للبيئة البحرية، الدفاع، الداخلية واللجنة الزراعية العليا، القيام بتشكيل لجنة بحرية وطنية يمنية وعربية لتوحيد الرؤية ورسم سياسة بحرية يمنية وعربية حديثة موحدة في تحديد الأولويات في البحوث البحرية التطبيقية لمعالجة المشاكل الرئيسية , بما يتواكب مع تطلعات وتوجهات صانع القرار السياسي اليمني، والرؤية اليمنية والعربية الحديثة لعام 2035م، وتعزيز دور وحدة العلاقات الدولية في الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والاحياء البحرية وبالتنسيق مع دول الجوار في توحيد الرؤية و اندماج وتكامل الإدارة السياسية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية، وفق متطلبات الأمن القومي البحري الإقليمي ووفق ما حددت أهداف التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2023م، ومشكلات عقود المحيطات. وتعزيز التنسيق والتفاعل الفاعل والمؤثر من خلال تعزيز الدبلوماسية البحرية اليمنية والعربية والإقليمية البحثية مع الدول المتقدمة والصديقة في الصين، ماليزيا، عمان، إيران والدول الساحلية الخليجية المهتمة في توحيد وتكامل البحوث البحرية، بما يسهم من جمع البيانات والمعلومات وتوحيدها وإدارتها بما يسهم من تحقيق مراقبة وحماية البيئة البحرية كونها مصلحة مشتركة، إضافة إلى الاستفادة من الوكالات البحرية العالمية في الأمم

المتحدة المتخصصة لتزويد في الخيرات والتقنيات البحرية الفنية اللازمة كون ذلك من مسؤوليتها البحرية العالمية .

8. النتائج.

- ✓ يوجد حالة من الجمود في الفكر والمعرفة البحثية والابتكارية العربية لدى صانع القرار السياسي العربي، وتسبب في استمرارية البقاء في حالة الوضع الراهن والتبعية الغربية الأمريكية، بينما تعيش الامة اليمنية والعربية في حالة حيوية وتطلع لتعزيز الوحدة العربية المشتركة والفاعلة.
- ✓ تتجه نظريات وفكر التغيرات في بعض الأنظمة السياسية العربية، وصناع القرار السياسي في الابتعاد عن المركز العربي والإسلامي، اللجوء إلى بناء تحالفات حديثة وتشكل عزلة عربية، والهروب من الواقع في إصلاح وتطوير الوضع العربي القائم ومعالجة التحديات والمشكلات القائمة على البحوث العلمية التطبيقية، والتوجيه في تعزيز وتطوير الأمن القومي العربي الحديث.
- ✓ وجود خلل في النظام العالمي جراء غياب ومشاركة الامة العربية والإسلامية في توظيف قوتها البحرية المشتركة في صياغة والتأثير على السياسة العالمية ,وسيطرة القوى الغربية وفق النظرية الليبرالية مما أثر وانعكس في التطبيقات القانونية وتحقيق العدالة والأمن والاستقرار العالمي ومنها إدارة البحار والمحيطات, مما تطلب ابراز الدور اليمني العربي والإقليمي والتوجه في بناء الاستراتيجية البحرية الإقليمية التنموية المستدامة لدول منظمة المحيط الهندي، تشكل الأساس في التحول في تحييد القوة الغربية وتحديث النظريات والمفاهيم البحرية وحرية الملاحة وتنمية الموارد البحرية في المنطقة، والتي كانت إحدى أهم نتائج المفاوضات بين الدول والتي أدت إلى اتفاقية جديدة لقانون البحار هي تدوين لفكرة أصبحت مقبولة عموما حركة التطويق، أي وضع عدد كبير من الموارد في العالم تحت السيطرة الوطنية، على عكس الولايات القضائية الدولية. وهكذا، وتم الاعتراف بمفهوم الدولة الارخبيلية ومفهوم المناطق الاقتصادية الخالصة باعتبارهما قانونًا دوليًا تقليديًا
- ✓ من المتوقع أن تتمكن البلدان العربية والإسلامية والإقليمية الساحلية في المنطقة من إدارة مساحات واسعة من المياه الاقتصادية البحرية الخالصة، من خلال إنشاء وإنفاذ القواعد والأنظمة الإقليمية البحرية الحديثة للحفاظ على البيئة البحرية، واستخراج الموارد الحية

وغير الحية منها، ومع ذلك، لا يمكن تقسيم البحار بدقة إلى جيوب وطنية، هناك التداخلات الحتمية بين المطالبات القضائية حيث يساهم الموقع الجغرافي بدور كبير في هذا الجانب.

- ✓ ومن خلال الاحداث والتجارب في الإدارة والقيادة اليمنية والدور اليمني العربي في السيطرة على الموارد والمسطحات البحرية في الجمهورية اليمنية في مختلف المراحل التاريخية، وأصبحت حقيقة أن السيطرة على الموارد والبيئة من قبل دولة واحدة تؤثر على الملكية المحيطية لجيرانها، وعندما تنشأ مثل هذه الصراعات أو المشاكل، يتطلب من الدول حل المشاكل على أساس إقليمي.
- ✓ إن فكرة استخدام المنهجية الإقليمية لمشاكل البيئة البحرية تنطبق بشكل خاص على الدول المطلة على البحار المغلقة أو شبه المغلقة، والأرضين والبحار في شبه الجزيرة العربية والجيوسياسية العربية والإسلامية والإقليمية في المحيط الأطلسي، البحر المتوسط، وركزت الدراسة على منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي في جنوب غرب وشرق اسيا، والأهمية المتزايدة للموارد البحرية، والتداخل البحري العديد.
- ✓ تشير مطالبات الدول الساحلية في المنطقة إلى الحاجة إلى تطوير إطار منطقي لدراسة المشاكل والفرص التي جلبها قانون البحار الجديد إلى حد كبير، حيث حرصت الأمم المتحدة على التوجه الى تحقيق التنمية البحرية المستدامة للعام 2030، وذلك لتحقيق تنمية الاقتصاد الأزرق ومختلف عناصر وأهداف التنمية البحرية والتي ركزت الدراسة على تنمية الاقتصاد الأزرق بمختلف قطاعاته في المياه الاقتصادية البحرية الخالصة ضمن منظمة المحيط الهندي.
- ✓ معرفة مستوى الأداء بين الأقاليم من منظور بيئي بحري ومقارنة التوافق في تطبيق الإدارة الاستراتيجية البحرية الإقليمية، من خلال فهم معرفة دور المراكز على المستوى العالمي، وعلاقة منطقة الدراسة في التقييم في مستوى الإدارة والتنظيم على مستوى البلدان والمنظمات العربية والإقليمية.

9.التوصيات.

- ✓ الاهتمام، التوعية والتواصل اليمني والعربي والإقليمي الفاعل في توحيد وتنمية الجيوستراتيجية البحرية، القوانين البحرية، مفاهيم ونظريات الإدارة الاستراتيجية البحرية العربية وتطوير التحالفات العربية الإقليمية المشتركة مع منظمة المحيط الهندي.

- ✓ إنشاء مركز التحليل البحري المكاني اليمني والعربي والإقليمي. ويعد من مجموعات العمل ومراكز التدريب في أنظمة المعلومات البحرية المكانية الجغرافية ((Arc GIS maritime – TUOAA في اتحاد الأكاديميين العرب وتأسس بتاريخ 18 نوفمبر 2023م وتم الموافقة والانضمام إلى منصة عقود المحيطات العالمية، وتشكل أهميته في اللقاء والتواصل مع الخبراء والمختصين اليمنيون والعرب ودول المنطقة الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة المحيط الهندي في مراقبة الاحواض البحرية البيئية، أنظمة التكنولوجيا البحرية، التخطيط البحري المكاني، الاقتصاد الأزرق عبر القنوات ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الانترنت، ومن اهم الفوائد في إنشاء مجموعة ومركز التحليل المكاني التالي:

- ➢ تشكيل لجنة يمنية وعربية لتوحيد السياسات البحرية في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة للإسهام في توحيد واندماج وتكامل السياسة البحرية الأمنية والدفاعية اليمنية والعربية المشاركة، تزويد المركز العربي والإقليمي، وكذلك المؤسسات البحرية اليمنية والعربية والإقليمية، والجمعية الجغرافية اليمنية، اتحاد الأكاديميين العرب، الجمعية الجغرافية الآسيوية، منظمة دول المحيط الهندي بالعديد من الخبرات والمواهب في تكنولوجيا أنظمة المعلومات الجغرافية المكانية، والاستفادة من الخبرات اليمنية والعربية والإسلامية الماليزية، الهندية والصينية والأسترالية في هذا المجال.
- ➢ تشجيع المبتكرين والمخترعين في تطوير التكنولوجيا الحديثة البحرية وأنظمة المعلومات الجغرافية الحديثة، والذكاء الاصطناعي الجغرافي البحري الحديث، في أنظمة الاستشعار عن بعد والأنظمة في التكنولوجيا البحرية الحديثة، والاستفادة من اتفاقية التعاون والشراكة الاستراتيجية الموقعة بين اتحاد الأكاديميين العربي والمنظمات الابتكارية الماليزية، والعديد من المنظمات الجمعيات الابتكارية في اتحاد المبتكرين الدولي IFIA.
- ➢ تسهم مجموعة العمل البحرية في بناء قاعدة بيانات في أنظمة التكنولوجيا البحرية والجغرافية في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتزويد المهارات والخبرات والمعرفة الاستراتيجية في أنظمة المعلومات الجغرافية وكل التطبيقات ومنها التطبيقات البحرية.

- بناء مراكز ومختبرات بحرية في إدارة السواحل والبيئة البحرية الاستراتيجية، حيث تم الاستفادة من العديد من المنصات الرقمية المتخصصة في إدارة المعلومات والبيانات البحرية وقامت الدراسة بإنشاء مجموعات عمل مع المنصات الرقمية المهتمة في إدارة وجمع وتحليل المعلومات والبيانات عبر الأقمار الصناعية الساتلايت ومنها (EOS – Data analyses).
- دعم مجموعة عمل تقنية البيانات في التخطيط البحري المكاني نموذج 2023/20/12م. وتعد أول مجموعة عمل في تقنية البيانات للتخطيط البحري العربي والإقليمي المكاني منظمة المحيط الهندي والجامعة العربية، ويتوقع من المؤتمر الخروج في إعداد توصية باعتماد مجموعة العمل في جامعة الدول العربية والمراكز الإدارية البحرية العربية والإقليمية والتي تهتم في إدارة ومراقبة وتقييم ودراسة والتخطيط البحري المكاني الإقليمي والاستراتيجي.

10.قائمة المراجع والمصادر

1.10. المراجع العربية

- أحمد داود حميد العيساوي. (2011). استقلال كوسوفو، التحول الجيوستراتيجي في سياسة الدولة. (العدد الأول). الانبار، الانبار، العراق: مجلة جامعة الأنبار للعلوم السياسة.
- أن لوفيفر باليديية .(2015) .البحار والمحيطات (الإصدار ط1، المجلد ذ 54). (زينب منعم، المترجمون) الرياض: المجلة العربية , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- بركات رياض، ومسيكة محمد الصغير. (01 ابريل, 2021). الإشكالات القانونية والعملية أثناء تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في مياه البحر المتوسط " المنطقة الاقتصادية الخالصة الجزائرية أنموذجا". المجلة الجزائرية الحقوق والعلوم السياسية، 06(01)، 175-189. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/155033
- الجزيرة . (14 يناير , 2024). العالم العربي , معلومات أساسية . تم الاسترداد من الجزيرة : https://www.google.com/search?q=%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%AD%D9%84+%D8%A7
- جلال فضل العودي. (4 ديسمبر, 2014). القرصنة البحرية وحرية أعالي البحار، دراسة في أحكام القانون الدولي للبحار والقانوني اليمني , أطروحة دكتوراه منشورة . عدن، اليمن: جامعة عدن، اليمن .
- عبدة احمد طلعت، وجادالله محمد حورية. (بلا تاريخ). جغرافية البحار والمحيطات. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، جامعة الازهر، والقاهرة .
- على احمد حمران. (2023م). الأهمية الجيوستراتيجية البحار والجزر اليمنية. برلين، المانيا: مجلة العلوم الإنسانية, المركز العربي الديمقراطي , ص1-200.

- قناة التغيير. (13 يناير, 2024). اليمن تتوعد القواعد الامريكية والبريطانية بهجمات انتقامية. تم الاسترداد من قناة التغيير: https://www.youtube.com/watch?v=FuAoy5DaqDE
- محمد عدنان مراد. (1984). صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذورة التاريخية وأبعاده. دمشق وبيروت: دار دمشق للطباعة والنشر.
- محمد على حمران. (2023). الأهمية الجيوستراتيجية البحار والجزر اليمنية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة صنعاء. مجلة العلوم الاجتماعية، مركز الديمقراطي الألماني، 335.
- محمد نصر محمد. (2012). الوجيز في القانون البحري وفقا للأنظمة المقارنة (المجلد ط 1). الرياض، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
- مركز المعلومات. (13 أكتوبر , 1994). قرار جمهوري بالقانون رقم (15) لسنة 1994م بشأن القانون البحري. تم الاسترداد من المركز الوطني للمعلومات: https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11427

قناة عدن .Retrieved from المستقلة، ع. ق. (2024, يناير 18). مشاركة الرئيس الزُبيدي في الحلقة النقاشية بمنتدى "دافوس" الاقتصادي المستقلة: https://www.youtube.com/watch?v=vaKBTaTjN9I

منظمة التعاون الإسلامي. (03 ديسمبر , 2022). تم الاسترداد من https://www.oic-oci.org/states/?lan=ar: https://www.oic-oci.org/states/?lan=ar

- النائب مكتب العام. (18 يناير, 2024). قانون البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. (مكتب النائب العام) تاريخ الاسترداد 13 أبريل , 1991، من مكتب النائب العام في اليمن: https://agoyemen.net/lib_details.php?id=49
- هارتس العبرية. (30 اكتوبر , 2023). صحيفة عبرية: سلطنة عمان تمنع الطائرات الإسرائيلية السفر في أجوائها. تم الاسترداد من عربي ستارت START: https://www.trtarabi.com/
- وائل شديد. (2020). الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، سلسلة الإدارة التطبيقية. قطر .
- يوسف احمد عبد النبي. (2023). مفهوم الأمن القومي العربي. الأمن القومي والاستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد الثاني، 4.

2.10. المراجع الأجنبية.

- Agarwal, V. K. (2010). *The Political Economy of the Asia Pacific-Indian Ocean Region-Maritime Regimes for Regional Cooperation.* Canberra, AUSTRALIA: Springer New York Dordrecht Heidelberg London.
- Bari,, A., & FRINA, F. (2017). Our Oceans and the Blue Economy: Opportunities and Challenges. *10th International Conference on Marine Technology, MARTEC 2016*, 5-11. Sence Direct, Elsevier. doi: 10.1016/j.proeng.2017.08.109
- Bouwman, A. (2024). *Trends of eutrophication and alteration.* WD: UNESCO. Retrieved 2024
- Pramoda, R. (2021). Fisheries management policy in Indonesia's In Indonesia’s Exclusive Economic Zone area. *OP Conference Series: Earth and Environmental Science*. doi:doi:10.1088/1755-1315/869/1/012001

- Qi, X. (2006). MARITIME GEOSTRATEGY AND THE DEVELOPMENT OF THE CHINESE NAVY IN THE EARLY TWENTY-FIRST CENTURY. *59*, 1-5. (T. b. Goldstein, Trans.) New Port, Road Island, U.S: .US. Naval War College Digital Commons, 2006.
- Saalbach, K. (2017, December 02). Modern Geostrategy -Methods and Practice. German : University of Usunburk .
- Anderson, M., & Zukauskas, E. (2008). *OPERATIONAL LAW HANDBOOK*. Charlottesville, verginia, US: International and Operational Law Department. Retrieved from http://www.jagcnet.army.milin/
- Andreone, G. (2015). The Exclusive Economic Zone. *The Oxford Handbook of the Law of the Sea-Edited by Donald Rothwell, Alex Oude Elferink, Karen Scott, and Tim Stephens*, 27. doi:DOI: 10.1093/law/9780198715481.003.0008
- Buzan, b., & EVER, O. W. (2003). *Regions and Powers.* NY, U.S: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
- Carvalho, & Mattew . (n.d.). *Ocean laws, policies, and regulations, MS.* doi:https://doi.org/10.1016/B978-0-323-95227-9.00023-3
- schnepel, B. (2023). SMALL ISLAND, LARGE OCEAN-MAURITIUS AND THE INDIAN OCEAN WORLD. NY-London, UK: Routledge. doi:10.4324/9781003395645
- COMMISSION, U. (2021). *Better Regulation, tools books*, EU. Retrieved from SG-BETTER-REGULATIONS@ec.europa.eu
- Cordner, l. (2018). *NEW SECURITY CHALLENGES وMaritime Security Risks, Vulnerabilities and Cooperation-Uncertainty in the Indian Ocean.* Coventry, UK: Palgrave Macmillan, by Springer Nature- Cham, Switzerland. doi:10.1007/978-3-319-62755-7
- Dorsman, A. B., & EXL. (2018). *Energy Economy, and Geostrategy* (Mehmet Baha Karan ed.). Cham, Switzerland: Springer International Publishing AG, part of Springer Nature 2018. Retrieved from https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-319-76867-0
- frongdne, H. (1989). *Strategic Geography, NATO, The Warsaw Pact, and the superpower* (Vol. second edition). NY, U.S. London: Routledge.
- g Schildknecht, J. (2018). *Operational Maritime Law.* Springer . Retrieved from https://doi.org/10.1007/978-3-319-72718-9
- Garmony, j. (2023, septemper 29). *U.S. Official Says Allies Acting Together to Deter China*. Retrieved from U.S . Department of Defense: https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3543179/us-official-says-allies-acting-together-to-deter-china/
- Gerges , M. A. (2002). The red sea and gulf of aden action plan, facing the challenges of an ocean gateway. *Ocean coastal management, 45*, 885–903.
- GREEN WATCH, R. M. (2024, JANUARY 18). *Who owns the ocean?* Retrieved from ROYAL MUSEUM GREENWICH: https://www.rmg.co.uk/stories/topics/who-owns-ocean

- Grégoire, M. e. (2021, december 21). Global ocean oxygen Databases. *open access, Oscar Schofield*, 29.
- Harriso, J. (2021). Towards Integrated Management of Regional-A Case Study of Regime Interaction in the Southern Ocean. *Korean Journal of International-Professor of Environmental Law, School of Law; University of Edinburgh*. Edinburgh, UK: James Harrison, 2021. doi:| doi:10.1163/22134484-1234015
- IOC. (2024, june 5). *IOC-UNESCO Harmful Algae Information System*. Retrieved from IOC-UNESCO Harmful Algae Information System: https://data.hais.ioc-unesco.org/
- Jonson , M. l. (2023, DECEMBER 12). *Description of INDIAN OCEAN*. Retrieved from INDIAN OCEAN IN THE WORLD HISTORY: https://www.indianoceanhistory.org/Learning-Tools/Historical-Overviews.aspx
- KARASKA, J. (201). *Maritime power and the law of the sea* . California, , U.S: PRAGER, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data -An Imprint of ABC-CLIO, LLC, Oxford University .
- Kelly, P. (2017, january 25). *Defending Classical Geopolitics*. Retrieved from Oxford University, politics: https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-279
- Khalilieh, H. s. (2019). *Islamic Law of the Sea-Freedom of Navigation and Passage Rights in Islamic Thought.* LONDON-NY, UK: Cambridge university press, Great Britain by Clays Ltd, Elcograf S.p.A. doi:10.1017/9781108630702
- lESTIKE , A. (2022). Plastic debris in the Indian Ocean: a threat to the coastal population and ecosystem of IORA. *IORA YOUTH PUBLICATION, 1*(15), p. 177.
- Mahan, A. T. (1987). *tHE INFLUENCE OF SEA P[OWER UPON HISTORY 1660-1783* (Vol. 5 EDITION). Boston, U.S: little Brown and Company/DOVER PUBLICATION. INC. New York.
- Mahnken, T. G., & EX. (2008). *Strategic Studies.* NY-LONDON: Routledge.
- Mahon, R., & Fanning, L. (2019, JUNE 13). Regional ocean governance: Polycentric arrangements and their role in global ocean governance. *Marine Policy, 107*. doi:https://doi.org/10.1016/j.marpol.2019.103590
- Mamdouh , s. (n.d.). Arab Region, Lakes and Reservoirs. pp. 43–53.
- MENA , K. (2023, December 06). *Munesh Chandra asked: What is the difference between geo-politics and geo-strategy*. Retrieved from MANOHAR PARIKKAR FOR DEFENSE STUDY AND ANALYSIS: https://www.merriam-webster.com/dictionary/geostrategy
- NOAA. (n.d.). *What is the "EEZ"?* Retrieved from NOAA: https://oceanexplorer.noaa.gov/facts/useez.html
- NovAtel. (Youtube). *ntro to GNSS Episode 5 – Adding Sensors for Enhanced Positioning | NovAtel, part of Hexagon.* Hexagon . Retrieved from https://www.youtube.com/watch?v=vSFIzIUwpKY
- OCEAN CARBON, B. (2022, NOVEMBER 22). *GO BCG webinar #3: Using BGC-Argo Measurements to Study the Effects of Weather and Extreme Events*. Retrieved from YOUTUBE: https://www.youtube.com/watch?v=UttSHhBvnms

- OCENEA. (2024, JANUARY 15). *total Allowable Catches (TACs)*. Retrieved from PROTECTION THE WORLD OCEAN: https://europe.oceana.org/total-allowable-catches-tacs/
- Rasowo, J. o. (2020). Harnessing Kenya's Blue Economy: prospects and challenges. *Journal of the Indian Ocean Region*, ROUTLEDGE .
- Ridolfi, G. (1992). Approach to the Geostrategy of the Oceans: The Case of the Mediterranean/. *18*, 291-306.
- Robert, k. (1997). integrated coastal zone management for developing maritime countries, coastal zone management imperative for maritime development nations. france: Springer, COSMO.
- sam lagon . (23 DECEDMBER , 2023). *peration Prosperity Guardian' Set to Protect Ships in the Red Sea, Carrier IKE in Gulf of Aden* تم الاسترداد من .US INSTUTUE : https://news.usni.org/2023/12/18/operation-prosperity-guardian-set-to-protect-ships-in-the-red-sea-carrier-ike-in-gulf-of-aden
- Saputro, G. E., & Duha, J. (2022). Blue Economy Indonesia to Increase National Income through the Indian Ocean Rim Association (IORA) in the Order to Empower the World. *JMKSP (Jurnal Manajemen, Kepemimpinan, dan Supervisi Pendidikan), 7*(2), 514-527. Retrieved june 29, 2022
- Scholvin, S. (2014). *The Geopolitics of Regional Power/The International Political Economy of New regionalism Serios.* (T. M. Shaw, & EX, Eds.) Ashgate Publishing Limited.
- servistafe, R. (2023, JUNE 26). *Understanding International Waters: Boundaries, Jurisdiction And Legal Implications*. Retrieved from MARINE SIGHT, MARITIME LAWS: https://www.marineinsight.com/maritime-law/understanding-international-waters-boundaries-jurisdiction-and-legal-implications/
- Southgate, L. (2019, Julay 19). *Is small state sovereignty violation an inevitable consequence of great power politics-Bristol University Press* . (Bristol University Press) Retrieved from transformation socity: https://www.transformingsociety.co.uk/2019/07/19/is-small-state-sovereignty-violation-an-inevitable-consequence-of-great-power-politics/
- UN. (2013, OCTOBER 21). *Netherlands takes dispute with Russia over Greenpeace ship to UN-backed tribunal*. Retrieved from UN: https://news.un.org/en/story/2013/10/453452
- UNESCO. (2023, 10 11). *10 CHALLENGES, OCEAN DECADE CHALLENGES FOR COLLECTIVE IMPACT*. Retrieved from UNESCO: https://oceandecade.org/challenges/
- UNESCO. (2023, 11-19). *National Action, ocean knowledge are coalition at the country level*. Retrieved from UNESCO: https://oceandecade.org/national-ocean-decade-ecosystem/
- UNESCO, & UN. (2021). *The Ocean Decade Series, national decade committee , guidelines.* Parise, France : UNESCO,intergovernmental,. Retrieved from http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en

- Upadhyaya, S. (2020). *INDIAN MARITIME STRATEGY , BALANCING REGIONAL AMBITIONS AND CHINA.* NY-LONDON, U.S: Routledge , taylore and France. Retrieved from https://www.routledge.com/

العدالة التنظيمية كمدخل لتحقيق الابداع التنظيمي

Organizational Justice as an Approach to Achieving Organizational Creativity

أ. د. سمير سليمان الجمل[1]*

[1]جامعة فلسطين الأهلية، فلسطين

البريد الإلكتروني: sameeraljamal@yahoo.com...

****

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى رصد دور العدالة التنظيمية في تحقيق الابداع التنظيمي في ظل تحديات العولمة والانفتاح على العالم، ومع تزايد عدد المنظمات وكبر حجمها، وما نجم عن ذلك من منافسة شديدة بين المؤسسات على كافة الأصعدة، لتتمكن من الوصول إلى ميزة تنافسية عالية من خلال الأداء العالي. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والذي يعتمد على تفكيك العناصر الأساسية لموضوعات البحث، ثَمَّ دراستها بأسلوب متعمق، ثم استنباط أحكام أو قواعد؛ يمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد في حل المشاكل. وخلصت الدراسة إلى أن غياب العدالة التنظيمية يقلل من الإبداع التنظيمي، حيث أن للعدالة التنظيمية دور مهم وحيوي في تحقيق الإبداع التنظيمي في المؤسسات، لما لها من أثر كبير في شعور الفرد بالراحة النفسية والطمأنينة، وشعوره بأنه جزء من المؤسسة التي يعمل بها، مما يدفعه لمزيد من الأداء المتميز، وهذا بدوره يعزز من مركز المؤسسة التنافسي. وخرجت الدراسة بعد توصيات، منها: (ضرورة اهتمام المنظمات على اختلاف أنواعها بتطبيق العدالة التنظيمية داخل المؤسسة لما لها من دور فعال في زيادة رضا العاملين، مما ينعكس إيجاباً على أداء العاملين، والذي بدوره يزيد من جودة المخرجات، مما يعزز من مركز المؤسسة التنافسي، ويزيد من حصتها السوقية، ضرورة حث العاملين على الإبداع، من خلال إيجاد بيئة تحفيزية مناسبة، العمل على استقطاب الكفاءات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب).

الكلمات المفتاحية

الدور؛ العدالة التنظيمية؛ الابداع التنظيمي.

Abstract

The study aimed to identify the role of organizational justice in achieving organizational creativity amidst the challenges of globalization and openness to the world. With the increasing number and size of organizations, this has resulted in intense competition among institutions on all levels. The goal is to enable these organizations to attain a high competitive advantage through superior performance. The study employed an analytical approach, which relies on breaking down the fundamental elements of the research topics, studying them in depth, and then deriving judgments or rules that used to generalize to help solve problems. The study concluded that the absence of organizational justice reduces organizational creativity. Organizational justice plays an important and vital role in achieving organizational creativity in institutions, as it significantly affects individuals' feelings of psychological comfort and security, and their sense of being part of the organization they work. This drives them to perform better, which in turn enhances the organization's competitive position. The study resulted in several recommendations: the necessity for organizations of all types to focus on implementing organizational justice within the institution due to its effective role in increasing employee satisfaction, which positively affects employee performance. This, in turn, enhances the quality of outputs, strengthens the organization's competitive position, and increases its market share. Additionally, it is crucial to encourage employees to be creative by creating an appropriate motivational environment, attracting talents, and placing the right person in the right position).

Keywords

The Role; Organizational Justice; Organizational Creativity.

1.مقدمة

تحرص المؤسسات المتميزة على ترجمة رؤيتها ورسالتها وغاياتها الاستراتيجية إلى واقع ملموس من أجل تحقيق طموحاتها والتي تسعى من خلالها إلى دعم وتشجيع التميز والإبداع من مختلف أنشطة

ومجالات عملها، ومن الضروري أن نؤكد في البداية أن الأداء التنظيمي المتميز لم يعد أحد الخيارات المطروحة أمام المنظمات، بل هو حتمية فرضتها على المنظمة العديد من الظروف والقوى الخارجية، والتميز ليس له حدود أو موانع فالتميز هو نمط فكري إداري يمكن أن يحدث في منظمة صغيرة أو كبيرة، منظمة تقدم خدمة أو تصنع سلعة، منظمة حكومية أو غير حكومية. ففي ظل التغيرات الحاصلة لم تعد المنظمات مطالبة بتحقيق الأداء فقط، وإنما التميز في الأداء كضرورة من أجل البقاء والاستمرار، ويمثل الأداء قدرة المنظمات على بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للمورد، ويعبر عن مدى قيام الموارد البشرية بمهامهم وفق معايير محددة من خلال القيام بعملية تقييم الأداء، حتى يتم الوصول إلى الأداء الأفضل والمتميز. (غازي، 2014).

وترجع جذور العدالة التنظيمية إلى نظرية العدالة التي قدمها آدمز (Adams, 1963)، والتي تنظر للعدالة كدافع، فالعاملون يرغبون في الحصول على معاملة عادلة، ومعيار العدالة هنا قائم على موازنة الفرد لمدخلاته التي يقدمها لوظيفته مع المخرجات التي يحصل عليها منها. كما يسعى الشخص أيضاً إلى مقارنة مخرجاته على مدخلاته بمخرجات الآخرين من زملائه على مدخلاتهم، وقد يكون هؤلاء الزملاء في نفس الوظيفة، أو في وظائف أخرى مشابهة في نفس المنظمة أو في منظمة أخرى. فالعدالة التنظيمية ظاهرة تنظيمية ومفهوم نسبي، وذلك لأهمية الأثر الذي يمكن أن يحدثه شعور العاملين بالعدالة أو عدم العدالة في مكان العمل، والذي يمكن أن يؤدي إلى تراجع مستويات الأداء التنظيمي مهما بلغت قوة سائر عناصر العملية الإدارية، وهي أحد المتغيرات التنظيمية المهمة المؤثرة على كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين من جانب وعلى أداء المنظمة من جانب أخر. فعندما يزداد شعور العاملين بعدم العدالة يترتب على ذلك العديد من النتائج السلبية كانخفاض الرضا الوظيفي وتدني سلوكيات المواطنة التنظيمية وانخفاض الالتزام التنظيمي، وزيادة الشعور بالعزلة والاغتراب الوظيفي...الخ، مما يؤدي إلى انخفاض الأداء الوظيفي بصفة عامة. وخلافاً لذلك، فإن ارتفاع إحساس العاملين بالعدالة يؤدي إلى زيادة ثقتهم في إدارة المنظمة وزيادة قناعتهم بإمكانية الحصول على حقوقهم وما يعنيه ذلك من ارتقاء سلوكيات الأفراد بعد الاطمئنان إلى سيادة العدالة ومن ثم الوثوق في المنظمة. (زايد، 2006).

والابداع التنظيمي متطلب اساسي لأي منظمة كونه يدعم قوة أي منظمة في تميزها عن المنظمات الأخرى، وهذا يتطلب توفر بيئة عمل مناسبة تحفز الأفراد على إبراز قدراتهم الإبداعية، وتوظفها بالشكل المناسب للوصول إلى أفكار وحلول مناسبة. (المعايطة، 2006).

❖ مشكلة البحث

في ظل اشتداد المنافسة بين المنظمات على مختلف أنواعها ومجالات أعمالها، وحيث أنها تعمل في ضوء ظروف متغيرة باستمرار، تفرض عليها مجابهة التحديات المصاحبة لهذه التغيرات، مما يتطلب قدرات إبداعية عالية لدى المنظمات لكي تتمكن من تطوير حلول وأفكار وآراء جديدة تمكنها من البقاء والاستمرار، ويزداد الاهتمام بموضوع الابداع في ظل التحديات المتنامية التي تفرضها ظاهرة العولمة والتغيرات التقنية المتسارعة والمنافسة الشديدة والثورة المعلوماتية والاتفاقات الدولية وغيرها (حريم، 2003)، ويعد الإبداع عاملاً هاماً لضمان استمرار المنظمة نظراً لما يقدمه من قدرة على تطوير خدمات موجودة وتقديم خدمات جديدة تتلاءم مع طبيعة عمل الشركات. وحيث أن العدالة التنظيمية هي أحد المكونات الأساسية للهيكل الاجتماعي والنفسي للمنظمة، من منطلق الاهتمام بالمشاعر والعلاقات الإنسانية للعاملين، والتي تؤثر على فعالية الأداء، لذا كان لزاماً توفير مناخ للعدالة التنظيمية يؤثر ايجابياً على سلوكيات هؤلاء العاملين وعلى دوافعهم ومستويات انجازهم. (عواد، 2003). لذا فإن مشكلة الدراسة تنحصر في التعرف على دور العدالة التنظيمية في تحقيق الإبداع التنظيمي من خلال تحقيق مستوى مرتفع من الرضا الوظيفي لدى العاملين، والذي يعود بالنفع على المنظمة، من خلال تعزيز الانتماء والولاء لها، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المتميز للعاملين.

❖ أهمية البحث

يمكن تلخيص أهمية هذا البحث بالآتي:

- ✓ المساعدة في توضيح أبعاد العدالة التنظيمية، وأهميتها، مبادئها، وتحديد أشكالها، ومقوماتها؛
- ✓ توضيح أهمية العدالة التنظيمية، وتحديد آليات التغلب على عدم الشعور بمخرجات العدالة التنظيمية، وبيان الآثار المترتبة على غياب العدالة التنظيمية، وأخيرا رصد الدور الذي تسهم به العدالة التنظيمية في تحقيق الإبداع التنظيمي.

❖ منهجية البحث

استخدمت الدراسة الحالية المنهج التحليلي، وهو أحد المناهج المتخصصة في تفصيل الدراسات العلمية، من أجل إجلاء الغموض عن الظواهر، ووفقًا لنظريات مُؤَصِّلة، لمواجهة الواقع، وذلك على اختلاف نوعيات الأبحاث العلمية، بما ينظم ترتيب المهام، ومِنْ ثَمَّ توضيح الأسباب، وبلوغ النتائج التي توضح مَكنون الظاهرة.

2. العدالة التنظيمية: الظاهرة والمفهوم

1.2. مفهوم العدالة التنظيمية

عرف آدمز (Adams, 1965) العدالة التنظيمية بأنها المساواة، والتي تتضمن قيام الفرد بمقارنة معدل مخرجاته نسبة إلى مدخلاته مع معدل مخرجات الزملاء الآخرين نسبة إلى مدخلاتهم، وحيث يتساوى المعدلان تتحقق العدالة، وحيث لا يتساوى المعدلان يقع الحيف يشعر الفرد حينئذٍ بالظلم.

وضمن حقل الإدارة، فإن إدارة شؤون العاملين، تقر بأنه قد تكون هناك فروق أو فجوات بين إدراك العاملين وتصورات الإدارة فيما يتعلق بوجود العدالة التنظيمية بمختلف صورها ووجودها. لذلك فإنها تفترض بالنتيجة وجود صراع بين توقعات العاملين وأهدافهم، وما تتوقعه منهم الإدارة. وفي ضوء هذا الطرح تصبح العدالة التنظيمية آلية مقبولة للتخلص من الصراع التنظيمي السلبي، وإحلال التجانس بين الأهداف المشتركة لكل من العاملين والإدارة. (Bardwell & Holden, 2001).

ويعرفها أبو ندا (2007) بأنها: الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة أسلوب، التعامل الذي يستخدمه المدير مع مرؤوسيه على المستوى الوظيفي والإنساني.

في حين عرفها أبو جاسر (2010) بأنها: درجة تحقيق المساواة والنزاهة في حقوق العاملين والواجبات الموكلة إليهم والتي تعبر عن علاقة العاملين بالمنظمة، وتجسد فكرة العدالة مبدأ تحقيق الالتزامات من قبل الموظفين تجاه المنظمة التي يعملون بها والتأكيد على الثقة التنظيمية التي يحتاجها الطرفان.

ويعرفها الداية (2012): القيمة المتحصل عليها من جراء إدراك الموظف للنزاهة والموضوعية للإجراءات والمخرجات الحاصلة في المنظمة.

من خلال ما تقدم يمكن الاستنتاج بأن أساس العدالة التنظيمية هي المعاملة على أساس:

- ✓ المساواة في الثواب والعقاب؛
- ✓ المعاملة بالمثل؛
- ✓ البعد عن التحيز في الشؤون العامة والاجتماعية.

2.2. نظرية العدالة

تقوم نظرية العدالة التي قدمها آدمز على الافتراضات التالية: (جوده، 1998)

يتحدد شعور الفرد بالعدالة من عدمه في ضوء المقارنة بين معدلين هما:

$$\frac{\text{مخرجات الفرد}}{\text{مدخلاته}} \leq \frac{\text{مخرجات الآخرين (شخص مرجعي)}}{\text{مدخلاتهم}}$$

حيث تشير مخرجات الفرد إلى ما يحصل عليه من وراء وظيفته، وتتمثل في الأجور، المكافآت، والخدمات، والأمان، والمركز الاجتماعي من تقدير واحترام، وأي مزايا إضافية أخرى، وبعض هذه المخرجات قد يكون ملموس مثل المزايا الاقتصادية، وبعضها غير ملموس مثل الإحساس بالإنجاز والرضاء الداخلي. أما مدخلات الفرد فتشير إلى مقدار الجهد المبذول، والتضحيات التي يقدمها للمنظمة علاوة على ما يتمتع به من مستويات تعليم وخبرة ومهارة وتدريب وغيرها، **ووفق المقارنة بين المعدلين السابقين يشعر الفرد بعدم العدالة إذا كانت مدخلاته أكبر من مخرجاته، أو أن مخرجاته على مدخلاته أقل من مخرجات الآخرين على مدخلاتهم.**

إن شعور الفرد بالعدالة يؤدى إلى رفع معنوياته، ويقوى لديه الدافع للإنجاز، لذا فإنه يتجه إلى مضاعفة جهده في الوظيفة، ومن ثم يتحسن مستوى أدائه، بالإضافة إلى زيادة درجة انتمائه للمنظمة، وغيرها من أنماط السلوك الايجابية، **وعلى العكس فإن شعور الفرد بعدم العدالة يولد لديه شعوراً بالإحباط وعدم الاتزان النفسي والانفعالي مما يدفعه لإتباع أنماط سلوكيه ضاره بنفسه أو بالمنظمة، مما سينجم عنه:**

- ✓ حالة من الإحساس بعدم الرضاء.
- ✓ الميل إلى خفض مستوى الجهد الذي يبذله حتى يصبح معدل العائد مساوياً لمعدل العائد على مدخلات الآخرين من زملائه.
- ✓ تعويض عدم العدالة من خلال نهج سلوك غير شريف مثل الرشوة والاختلاس.
- ✓ السعي إلى ترك العمل والالتحاق بالجهة الأكثر سخاءً في المعاملة.

و انطلاقاً مما سبق، فيلزم أن تحرص إدارة المنظمة أولاً على توفير **العدالة الداخلية** في الأجور بين الوظائف بعضها وبعض، ثم تسعى بعد ذلك إلى تحقيق **العدالة الخارجية** من خلال دفع ذات المعدلات التي تدفعها المنظمات الأخرى للوظائف المماثلة. حيث تحدث **العدالة الداخلية** عندما يتساوى العائد المادي الذي يحصل عليه الفرد مع القيمة النسبية للوظيفة داخل المؤسسة، في حين تتحقق **العدالة الخارجية** عندما يتساوى العائد المادي الذي يحصل عليه الفرد مع ذلك الذي يحصل عليه العاملون الذين يقومون بأعمال مماثلة في منظمات أخرى. (حواس، 2003). ويمكن توضيح النتائج المترتبة عن الشعور بالعدالة وعدم الشعور بها من خلال الشكل (1):

شكل رقم 01: الشعوروعدم الشعوربالعدالة

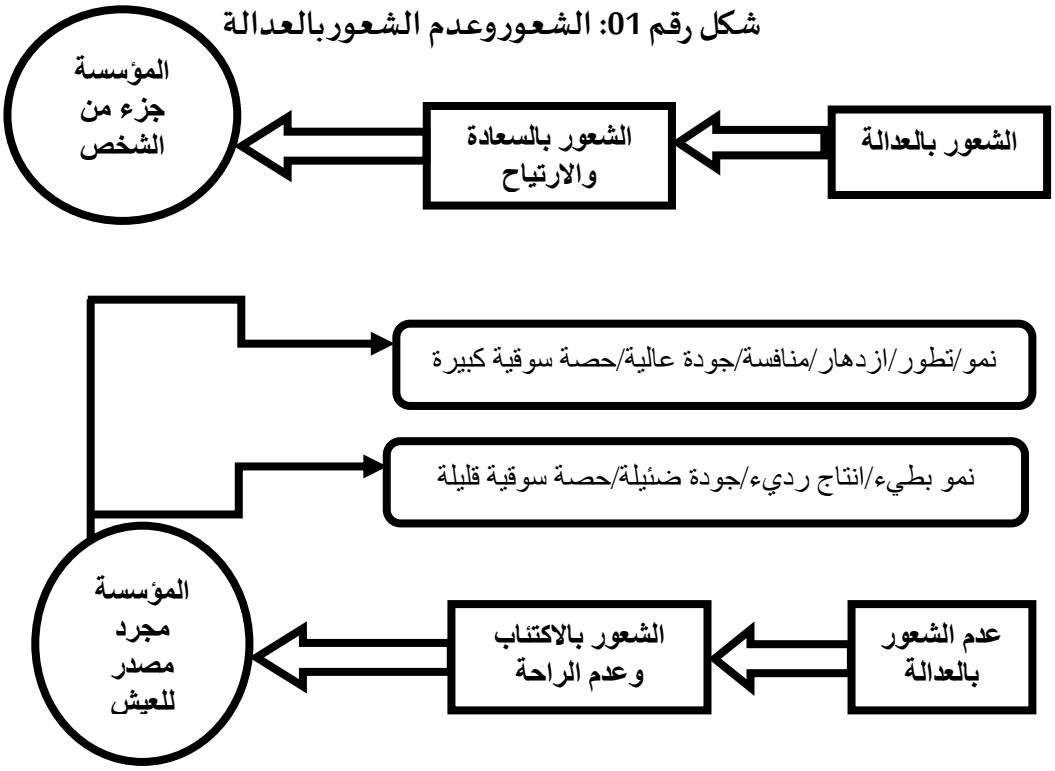

المصدر: (الجمل، 2019).

بالنظر إلى الشكل (1) يتضح أهمية تحقيق العدالة داخل التنظيم، لما لذلك من أهمية في تحقيق أهداف المؤسسة وديمومتها وحصولها على حصة سوقية كبيرة، وخصوصاً في ظل العولمة والانفتاح على العالم، وتعدد الشركات والمؤسسات، وكذلك تعدد النشاطات الاقتصادية.

3.2. أبعاد العدالة التنظيمية

تتمثل أبعاد للعدالة التنظيمية، بالآتي: (Niehoff & Moorman, 1993)

1.3.2.العدالة التوزيعية/عدالة التوزيع (Distributive Justice)

وهي عدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف، إذ يقيم الأفراد نتائج أعمالهم وفقا لقاعدة توزيعية قائمة على مبدأ المساواة. وتشير أيضا إلى إدراك الفرد لعدالة المخرجات التي يتسلمها، حيث يقارن الفرد بين ما يبذله من جهد وما يحصل عليه من جهة، وبين ما يبذله الآخرون وما يحصلون عليه من جهة أخرى.

2.3.2.العدالة الإجرائية/عدالة الإجراءات (Procedural Justice)

وهي عبارة عن مدى إحساس العامل بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد المخرجات، وعدالة الإجراءات هي عبارة عن التصور الذهني لعدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات التي تمس الأفراد، وإذا كانت عدالة التوزيع تتعلق بعدالة المخرجات التي يحصل عليها الموظف، فإن العدالة الإجرائية تتعلق بعدالة الإجراءات التي استخدمت في تحديد تلك المخرجات. كما تشير إلى عدالة الخطوات التفصيلية الرسمية المستخدمة في اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات وتوزيع الأعباء وتقييم الأداء.

وقد حددت بالدوين (Baldwin, 2006) ست قواعد للعدالة الإجرائية يمكن أن تستخدمها المنظمات وهي:

- ✓ **قاعدة الاستئناف:** بمعنى وجود فرص لتبديل وتعديل القرارات، إذا ما ظهر ما يبرر ذلك.
- ✓ **القاعدة الأخلاقية:** وتعني بأن عملية توزيع المصادر والموارد لابد أن يتم وفقاً للمعايير الأخلاقية السائدة، دون تأثر تلك الإجراءات بعوامل خارجية أو عوامل شخصية مثل العمر والجنس والجنسية.
- ✓ **قاعدة التمثيل:** وتعني استيعاب عملية اتخاذ القرارات لآراء أصحاب العلاقة وتمثيلهم، بحيث تأخذ المنظمة بنتائج ملاحظاتهم وآرائهم بعين الاعتبار، عند صياغة القرارات، فمثلاً لو قمنا باستشارة كل من المدخنين وغير المدخنين حول إجراء حظر التدخين داخل المنظمة والنظر في عمل مقاربة بين الطرفين ليصبح القرار قابل للحياة والتطبيق بالنسبة لأولئك الذين سيزعجهم هذا الإجراء.
- ✓ **قاعدة الدقة:** عملية اتخاذ القرارات يجب أن تُبنى على معلومات صحيحة ودقيقة وموثقة، وتجنب الاعتماد على الإشاعات والتحقق من صحة القرار وتناغمه مع سياسات الموارد البشرية قبل اتخاذه.

- ✓ **قاعدة عدم الانحياز:** ألا تؤثر المصالح الشخصية وأهواء متخذي القرارات عند اتخاذها، وتغليب الصالح العام، بحيث تستند هذه القرارات على الحقائق وعلى التنويع لمصادر المعلومات بحيث تؤدي إلى خلق نظرة شاملة وموضوعية ومحايدة.
- ✓ **قاعدة الانسجام:** يجب أن تنسجم وتتناغم الإجراءات المتخذة لتوزيع المكافآت والعقوبات على العاملين بين الجميع في كل الأزمنة ودون تمييز، وعلى سبيل المثال عدم رفض الموظفين لمجرد نزوة.

3.3.2. العدالة التفاعلية (Interactional Justice)

وهي مدى إحساس العامل بعدالة المعاملة التي يحصل عليها عندما تطبق عليه بعض الإجراءات الرسمية، أو معرفته أسباب تطبيق تلك الإجراءات. ويلاحظ أن هناك ترابطاً وثيقاً بين عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات والعدالة التفاعلية، ذلك أن شعور الموظف بالعدالة يؤثر في مستوى ولائه لمنظمته، فالموظف الذي يشعر بعدالة الإجراءات وعدالة التوزيع والعدالة التفاعلية يكون مستوى ولائه مرتفعا. لذلك فإن عدالة الإجراءات وعدالة التوزيع والعدالة التفاعلية يمكن أن تؤثر في إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية. وفي العديد من الحالات فإن الطريقة التي يعامل بها الشخص في أثناء تطبيق بعض الإجراءات الرسمية (مثل تقييم الأداء) يمكن أن تؤثر في إحساس هذا الشخص بالعدالة، ويمكن النظر إلى عدالة التفاعلات على أنها تعكس نوعية المعاملة الشخصية أثناء تنفيذ الإجراءات الرسمية للقرارات (Kumar et al., 2009).

4.3.2.العدالة التقييمية (Evaluation Justice)

وهي تلك العدالة التي تتضمن عمليات وإجراءات وأنظمة محددة تسمح بالتأكد من أن حقوق العاملين ومستويات أدائهم يتم تقييمها بطريقة عادلة ونزيهة.

5.3.2. العدالة الأخلاقية (Moral Justice)

درجة شعور الموظف الإداري بالعدالة الإنسانية والأخلاقية المستقاة من العقيدة والقيم الثقافية والحضارية في تفاعلها مع الأجواء السائدة في المنظمة، وتؤدي إلى:

- ✓ إبراز منظومة القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية.

- ✓ تحدد طرق التفاعل والنضج الأخلاقي لدى أعضاء المنظمة في كيفية إدراكهم وتصوراتهم للعدالة الشائعة في المنظمة بشكل يدل على ضوابط الأفعال للقيام بالأداء المطلوب والتفاعل الايجابية.

4.2. أهمية العدالة التنظيمية

تعتبر العدالة التنظيمية في حقل الإدارة العامة، من الموضوعات الفاعلة والمهمة يمكن النظر إليها على أنها متغير مهم ومؤثر، في عمليات الإدارة العامة ووظائفها، ويمكن النظر إليها كأحد المتغيرات التنظيمية، ذات التأثير المحتمل على كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات، وقد أشار جرينبرج (Greenberg, 1990)إلى أن العدالة التنظيمية كقيمة ومضمون ومتغير له دلالة في التأثير التنظيمي للعاملين في المنظمة. وتبرز أهمية العدالة التنظيمية للمنظمات العامة والخاصة، في كونها عنصراً مهماً وفاعلاً وأساسيا في بناء واستقرار وتطور المنظمة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتتضح أهمية العدالة التنظيمية في الآتي: (الداية، 2012):

- ✓ تبين العدالة التنظيمية حقيقة النظام التوزيعي للرواتب والأجور من خلال العدالة التوزيعية.
- ✓ تحقق العدالة التنظيمية السيطرة الفعلية والتحكم في عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ تنعكس العدالة التنظيمية سلوكياً على حالات الرضا عند المرؤوسين تجاه الرؤساء، ونظم القرارات، وعلى الالتزام التنظيمي.
- ✓ تكشف العدالة التنظيمية المناخ التنظيمي السائد في المنظمة، مما يظهر دور العدالة التعاملية.
- ✓ إن العدالة التنظيمية تظهر منظمة القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية عند العاملين، وتحدد طرق التفاعل الأخلاقي والقيمي لدى أفراد المنظمة في كيفية إدراكهم وتصوراتهم للعدالة في المنظمة.
- ✓ إن العدالة التنظيمية تؤدي إلى تحديد جودة نظام المتابعة والرقابة، والتقييم، والقدرة على تفعيل أدوار التغذية الراجعة بشكل يكفل جودة استدامة العملية التنظيمية والإنجازات عند أعضاء المنظمة.

5.2. أساليب التغلب على الشعور بعدم العدالة

عندما يشعر العامل بعدم العدالة فإنه من المتوقع أن يسلك واحد أو أكثر من أنماط السلوك التالية من أجل استبداله بالشعور بالعدالة (المحمود، 2011):

- ✓ تغيير مدخلات العمل، كتقليل مجهود الأداء.
- ✓ محاولة تغيير المكافآت التي يتم الحصول عليها، من خلال المطالبة بزيادة المكافآت.
- ✓ ترك الموقف، كترك العمل.
- ✓ تغيير نقاط المقارنة، كالمقارنة الذاتية مع مجموعة العمل المختلفة.
- ✓ التعديل النفسي للمقارنة كالتبرير بأن عدم العدالة أمر مؤقت وسوف يتم حله في المستقبل.
- ✓ اتخاذ إجراءات من اجل تغيير المدخلات أو المخرجات الخاصة بالشخص موضوع المقارنة كإقناع الشخص بقبول عمل أكثر.

6.2. البناءات النظرية للعدالة التنظيمية

نظرا للأهمية المتزايدة للعدالة التنظيمية، هناك الكثير من نظرية ساهمت في بناء وتأطير مفهوم العدالة التنظيمية:

1.6.2. نظرية العدالة لآدمز

ارتبط تطوير هذه النظرية في أساسها وتجريبها باسم آدمز وقد أطلق على هذه النظرية عدة مسميات من بينها نظرية المقارنة الاجتماعية ونظرية التبادل أو المبادلة ونظرية المساواة أو العدالة، وتقوم هذه النظرية على افتراض أن الفرد يكون مدفوعا في سلوكه إلى تحقيق الشعور بالعدالة، وهو شعور وجداني عقلي يتم التوصل إليه من خلال مجموعة العمليات العقلية والتمثيل الذهني للمشاعر الدالة على العدالة من عدمها. ويدور جوهر نظرية العدالة حول العلاقة بين الرضا الوظيفي للعامل والعدالة، وتفترض أن درجة شعور العامل بعدالة ما يحصل عليه من مكافآت وحوافز من عمله تحدد بدرجة كبيرة شعوره بالرضا مما يؤثر في مستوى أدائه وإنتاجيته، وإن مستوى رضا العامل يتحدد بمستوى اعتقاده بأنه يعامل بعدالة بالمقارنة مع الآخرين، وتستند هذه النظرية إلى أن العامل يقيس درجة العدالة من خلال مقارنته النسبية للجهود التي يبذلها (المدخلات) في عمله إلى العوائد (المخرجات) التي يحصل عليها مع تلك النسبة لأمثاله من العاملين في الوظائف الشبيهة وفي الظروف نفسها، فإذا كانت نتيجة المقارنة عادلة وتساوت النسبتان تكون النتيجة هي شعور العامل بالرضا، أما إذا كان العكس فإن النتيجة هي شعور العامل بعدم الرضا عن عمله، وللنظرية عدة افتراضات كالآتي: (جقيدل، 2015)

- ✓ يتصارع الأفراد من أجل المحافظة على حالة وضعية عادلة (أي متساوية مع الآخرين).

- ✓ عندما يدرك العامل حالة غير عادلة فإن تلك الحالة تخلق فيه توترا، وهذا يدفعه إلى التخفيض من حالة القلق والتوتر وعدم الارتياح.
- ✓ كلما زاد مستوى إدراك عدم العدالة زاد الدافع للعمل على تخفيض حالة التوتر.
- ✓ ينبغي أن يدرك العمال حالة عدم العدالة: حصولهم على راتب أقل من زملائهم أكثر من إدراكهم للحالات العادلة.

وطبقا لهذه النظرية فإن حالة العدالة تكون من خلال المعادلة التالية:

- ✓ نتائج العامل أو أرباحه على إسهاماته أو مدخلاته تساوي نتائج الآخر أو أرباحه على إسهاماته أو مدخلاته.
- ✓ إن حالة عدم التساوي الناتجة عن عملية مقارنة العامل لنفسه مع الآخرين والتي تؤدي إلى الشعور بعدم العدالة وبالتالي شعور الفرد بالغبن حال أدرك أن نسبة مدخلاته على مخرجات العمل تتعارض نفسيا في علاقاتها مع ما يدركه الفرد عن نسبة مدخلات الآخرين إلى مخرجاتهم.

2.6.2. نظرية العدالة لرولس

اعتمدت على تصورين لحالة الطبيعة ولمسألة العقد الاجتماعي، وتقوم على تصور افتراضي لحالة الطبيعة، حيث يلتقي الناس على حالة مساواة شبه كاملة بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية نتيجة للوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي الذي يولد فيه الشخص، وفي الجانب الثاني يفترض أن هؤلاء الناس يجتمعون ويتفقون على المبادئ القائلة بأن الأشخاص الأحرار العاقلين الراشدين الذين يسعون إلى تعزيز مصالحهم يقبلون بموقف مبدئي من العدالة. وفي هذا الوضع يتفق هؤلاء الأفراد على جملة من المبادئ التي يقبلونها بحرية واختيار وطوعية، وتشكل لهم قوانين منصفة والتي تجعل التقاءهم وتعاونهم ممكنا في تكوين المجتمع المدني العادل الذي يقوم على اقتسام الخيرات والمنافع التي يجنوها جميعا من جراء التعاقد والتعاون، كذلك يساعدهم على اقتسام المهام والواجبات، وهنا سمى رولز العدالة التي تتحقق من الإجماع على هذه الأسس والمبادئ إنصافا، أو العدالة هي الإنصاف، ويعني الإنصاف إسقاط جميع الفوارق الطبيعة والاجتماعية في تلك الحالة الافتراضية الأولى. (الطعامنة، 2011).

3.6.2. نظرية العدالة لبورترولولر

قام بورتر ولولر بتطوير نظرية التوقع لفروم حيث تضيف هذه النظرية إلى نموذج فروم متغيرا جديدا هو رضا العامل عن عمله، ويتحدد رضا العامل بمبدأ تقارب العوائد (النتائج) المتحققة فعليا للعامل مع الفوائد (النتائج) التي يعتقد العامل بأنه يستحقها، فإذا ما كانت العوائد الفعلية لقاء الأداء والإنجاز تعادل أو تزيد على العوائد التي يعتقد العامل أنها عادلة، فإنه يتحقق الرضا وسيندفع الفرد إلى تكرار الجهد والنشاط، أما إذا قلت هذه العوائد عما يعتقد الفرد بأنه يستحقه فيصبح هناك حالة عدم الرضا وتنخفض الدافعية للاستمرار في الجهد، والعوائد قد تكون داخلية مثل: الإحساس بالرضا والقناعة، وقد تكون خارجية مثل: الأجر أو الراتب وفي هذه الحالة يتم النظر إلى المكافآت وتقييمها من حيث درجة عدالتها وإنصافها من وجهة البعد الذاتي لفهم الفرد وتوقعاته (العميان، 2005).

4.6.2. نظرية العدالة الاجتماعية

يعتبر فردركسون نظريته كبديل عن الأبعاد الاقتصادية التي كانت تمثل المدخل التقليدي في الإدارة تحقيقا لمبدأ العدالة في النواحي الإدارية والقانونية والاجتماعية، وركزت على توافر فرص العمل لجميع الناس، وإتاحتها دون تمييز في الحقوق والأجور وجعل العوائد بقدر الجهد المقدم، وذلك من خلال قيام الأجهزة الإدارية بمعالجة حالات عدم العدالة والنهوض بمسؤوليات الإصلاح الإداري من خلال إعادة توزيع المنافع والخدمات، إذ صنفت العدالة إلى أربعة أنواع وهي: العدالة الفردية في احترام الذات الإنسانية، والعدالة الفئوية بفتح الوظائف على أساس الكفاءة، والعدالة الطبقية بين الجماعات العرقية المكونة للمجتمع من المعاملة العادلة في الوظائف والتعليم، والعدالة القطاعية وذلك بتساوي الأجور في القطاعين العام والخاص. (معمري، 2014).

7.2. مبادئ العدالة التنظيمية

للعدالة التنظيمية مجموعة من المبادئ من أهم هذه المبادئ: (دره، 2008)

- ✓ **مبدأ المساواة** : ويتمثل هذا المبدأ في تكافؤ الفرص والأجور والحوافز وساعات العمل، وواجبات الوظيفة بين الأفراد العاملين في المنظمة.
- ✓ **المبدأ الأخلاقي:** ويتمثل في الاستقامة، النزاهة، الشرف، الأمانة، الإخلاص، الصدق.
- ✓ **مبدأ الدقة والتصحيح** : يجب أن تكون القرارات والإجراءات المتخذة مبنية على أساس معلومات دقيقة وواضحة، وقابلية للتصحيح في حالة وجود خطأ.

- ✓ **مبدأ الالتزام**: بما هو عادل وخصوصا المعاملة المنصفة والمكافأة المستحقة وفقا للمعايير والقوانين المطبقة.
- ✓ **مبدأ المشاركة:** أي يجب أن تشارك جميع الأطراف العاملة في المنظمة في صنع واتخاذ القرارات وتطبيقها.

8.2. أشكال العدالة التنظيمية

تتعدد وتختلف الأوجه والأشكال التي تظهر وتبرز من خلالها العدالة التنظيمية، التي كانت ومازالت وستبقى الشغل الشاغل للموارد البشرية من خلال تطلعهم الدائم للإحساس بها، ومن أشكال العدالة التنظيمية ما يلي: (صابر وخرموش، 2017)

1.8.2.العدالة الداخلية

يعرف هذا الشكل من العدالة التنظيمية من خلال التداخل الحاصل بين وظائف المؤسسة الواحدة، إذ يتم على أساسها تقييم وظيفة معينة بالمقارنة مع وظيفية أخرى داخل المؤسسة الواحدة، فالعاملون يتوقعون مثلا أن يحصل رئيس المؤسسة على مخرجات (نواتج) تفوق تلك التي يحصل عليها نائبه، وأن يحصل هذا الأخير على مخرجات تزيد عن مخرجات مساعده وهكذا. وبمعنى آخر فإن هذا الشكل من أشكال العدالة التنظيمية يشير إلى العدالة في الوظيفة ذاتها، إذ يجب أن يكون مبلغ الأجر عادلا في المكافآت، المؤهلات، الخبرة الضرورية لشغل الوظيفة.

2.8.2. العدالة الخارجية

يرتكز هذا الشكل من العدالة التنظيمية على مقارنة التشابه بين الوظائف ضمن مؤسسات مختلفة، فمثلا يمكن المقارنة بين مخرجات رؤساء يعملون لصالح عدد من مؤسسات تعمل في صناعة الأدوية والصيدلة، والمهم في هذا الشكل من العدالة التنظيمية أنها تكشف مواقع سياسات المؤسسات الاستراتيجية للمخرجات، إذ يمكن أن نقارن بين موقع قيادي لجهاز المخرجات في المؤسسة الأولى، وبين جهاز مخرجات آخر تجانسي يعمل في المؤسسة الثانية، بمعنى أن المقارنة تتم من عدة منظمات لتعيين الوظيفة حيث يمكن التواصل إلى مدى وجود عدالة تنظيمية في مؤسسة معينة دون غيرها من المؤسسات.

3.8.2.العدالة الفردية

تعرف من خلال المقارنة التي يعتمدها الأفراد العاملون في نفس الوظيفة داخل المؤسسة الواحدة، ولكن لا يمكن الحديث عن هذا الشكل من العدالة التنظيمية بمعزل عن جملة من الشروط والمتغيرات الوظيفية التي قد تباعد بين المساهمات التي يعطيها الأفراد والتي لا يمكن تجاهلها من قبل الجهاز الإداري لمؤسسة الواحدة. إن هذه المقارنة التي يقوم بها الفرد تكون على عدة مستويات، كأن يقارن بين المكافآت التي يمكن أن يتلقاها فيما لو عمل بين موقع أو آخر داخل المنظمة، ويقارن ما يحصل عليه أيضا من حوافز بينه وبين بقية الأفراد والعاملين في نفس القسم، ومن هنا يستطيع الفرد العامل تقييم ما يحصل عليه وما يحصل عليه غيره.

من خلال ما سبق ذكره نجد بأن العدالة الداخلية تشير إلى العدالة في الوظيفة في حد ذاتها، والمقارنة بينها، بينما العدالة الخارجية تقوم على المقارنة بين الوظائف في المؤسسات مختلفة، وأخيرا العدالة الفردية هي أن الأفراد هم الذين يقومون بالمقارنة في نفس الوظيفة داخل المؤسسة الواحدة. ونظرا لتعدد الأشكال التي تظهر بها العدالة التنظيمية يعد محاولة لتفسير كيفية تقييم المؤسسة لجهود الأفراد العاملين بها، ومدى إدراك المورد البشري وفهمه لطريقة عمل المؤسسة.

9.2.مقومات العدالة التنظيمية

تستند العدالة التنظيمية إلى جملة من المقومات الأساسية والهامة، تقوم على مسلمة أساسية وهي رغبة العاملين في المنظمات بالحصول على معاملة عادلة، وتركز على اعتقاد العامل بأنه يعامل معاملة عادلة مقارنة مع الآخرين، وعليه فإن مقومات وأسس العدالة التنظيمية تعتمد على حقيقة المقارنات التي يمكن بناؤها استنادا إلى مقتضيات الدافعية والتحفيز في السلوك التنظيمي والإداري. (معمري، 2014).

إن إدراك الفرد للعدالة تتحقق من خلال أربع خطوات: (البشابشة، 2008)

- ✓ تقييم الفرد لذاته في المنظمة التي يعمل بها.
- ✓ تقييم المقارنات الاجتماعية للآخرين على أساس مدخلاتهم إلى المنظمة ونواتجهم.
- ✓ مقارنة الفرد لنفسه مع الآخرين.
- ✓ ممارسة الشعور بالعدالة أو عدم العدالة.

وقد بينت جقيدل (2015) بعض السلوكيات التي تتحقق من خلالها مقومات العدالة التنظيمية، وهي:

- ✓ كل فرد في المنظمة يحتاج إلى معرفة وفهم أساس أو معيار الحصول على المكافآت فلا بد للفرد أن يعرف هل يحصل على المكافآت بناء على النوعية أم الكمية.
- ✓ -ينمي الأفراد وجهات نظر متعددة فيما يتعلق بمكافأتهم، فهم يدركون نوعيات مختلفة من المكافآت بعضها مادي وبعضها الآخر معنوي.
- ✓ -يبني الأفراد توقعاتهم بناء على إدراكهم للواقع، سواء بالشعور بالعدالة أو عدم الشعور بذلك.

10.2. الآثار المترتبة على غياب العدالة التنظيمية

إن لغياب العدالة التنظيمية العديد من الآثار السلبية، تتمثل بالآتي:

- ✓ انخفاض مستوى الأداء الوظيفي للعاملين.
- ✓ انخفاض الجودة في الأداء.
- ✓ تشتت التعاون القائم بين الزملاء.
- ✓ ضعف ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية.
- ✓ انخفاض التقييم الكلي للمنظمة.
- ✓ نقص الرضا الوظيفي للعاملين.
- ✓ انخفاض مستوى الانتماء التنظيمي. (أبو جاسر، 2010).
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يزيد من ضغوط العمل، مما ينعكس سلباً على الأداء.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يزيد من الصراعات بين العاملين، مما ينعكس سلباً على الأداء.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يقلل من ولاء الموظف للمنظمة، مما ينعكس سلباً على الأداء.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يقلل من التطوير التنظيمي، مما ينعكس على جودة المنتجات، وبالتالي على الحصة السوقية والمنافسة.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يقلل من استغراق الموظف واندماجه في العمل، مما ينعكس سلباً على الأداء.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يقلل من التزام الموظف تجاه المنظمة، مما ينعكس سلباً على الأداء.
- ✓ غياب العدالة التنظيمية يقلل من الرضا الوظيفي إلى أدنى مستوياته، ويزيد من الاحتراق الوظيفي مما ينعكس سلباً على الأداء.

✓ أكثر أبعاد العدالة التنظيمية ذات التأثير على الموظفين هي العدالة التوزيعية، والتي يؤدي غيابها إلى تأثيرات سلبية على المنظمة والعاملين. (الجمل، 2019).

3.الإبداع التنظيمي

1.3. مفهوم الإبداع

شيدت الكثير من المنظمات المحلية والدولية ولادة إبداعات جديدة في شتى مناحي الحياة وكافة مجالات الأعمال، حيث تعيش المنظمات في القرن الحادي والعشرين في ضوء بيئة تتغير باستمرار كالتطورات التكنولوجية وأذواق العملاء ووسائل الاتصال وغيرها، وهذا ما يفرض على إدارة هذه المنظمات التعامل مع هذه التغيرات وتشجيع الأفكار الإبداعية في منظماتهم. وقد ذكرت العديد من التعريفات لمفهوم الإبداع، نذكر منها:

عرفه القحطاني (2002) بأنه مفهوم يشير إلى استنباط الموظف لأساليب إدارية جديدة مختلفة تمكنه من الوصول إلى حلول إبداعية للمشكلات التي تواجه مصلحة المنظمة.

وقد أشار الدوري والعزاوي (2004) إلى أن الإبداع يعد أحد أهم المتطلبات الرئيسة في الإدارة المعاصرة، إذا لم يعد كافياً أن تؤدي المنظمات أعمالها بالطرق التقليدية، فذلك يؤدي بها إلى الفشل في الكثير من الأحيان، لذا فالمنظمات التي تتوخى النجاح لا تقف عند حدود الكفاءة والفاعلية، وإنما يكون الإبداع والابتكار والتغيير سمات مميزة لها.

إن من الضروري توفير مناخ إبداعي جيد للعاملين وإيجاد الظروف التي تمكن المنظمة من دعم النشاطات الإبداعية، كما ويعد الإبداع هاماً لأجل تمكين المنظمات الصغيرة من التنافس في الأسواق المحلية والدولية. (Hitt et al, 2001).

إلا أن بعض الكتاب يخلط بين كلمتي الإبداع (Creativity) والابتكار (Innovation)، والاختراع (Invention)، إلا أن هناك اختلاف في الواقع بين الكلمتين، حيث يذكر (Moorhead & Grffin, 2000) أن الابتكار يتعمق بتقديم فكرة جديدة بهدف تطوير المنتج أو تغيير أسلوب العمل، أما الإبداع فيشير إلى عملية نقل الفكرة الجديدة إلى التطبيق، ويمكن توضيح الفرق بين الإبداع والابتكار والاختراع من خلال الشكل(2). ويمكن توضيح الفرق بين الإبداع والابتكار من خلال الجدول (1):

الشكل رقم 02: يوضح الفرق بين الإبداع والابتكار والاختراع

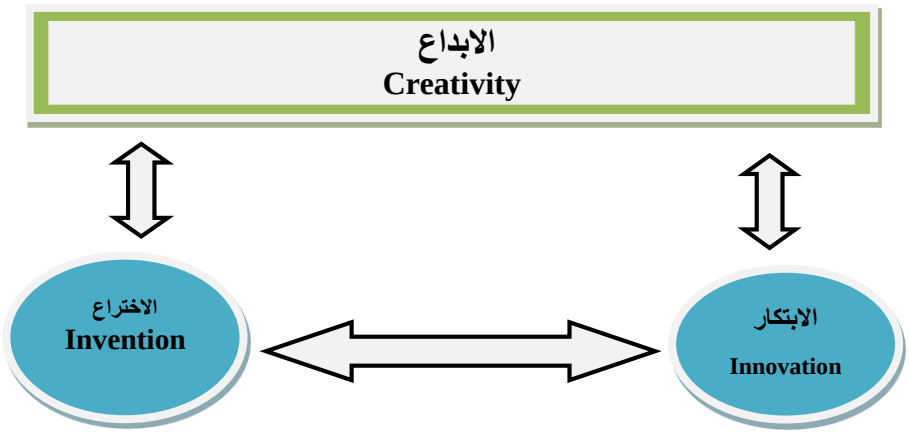

المصدر: (الجمل، 2019).

بالنظر إلى شكل (2) يتضح أن الابتكار والاختراع هما نتيجة لاحقة لعملية الإبداع، فالابتكار يبدأ بفكرة الإبداع، والاختراع يبدأ بفكرة الإبداع، أي أن المصدر الرئيسي هو الإبداع، والذي يعني خلق فكرة جديدة، ومن ثم يتم تطوير هذه الفكرة أو مجموعة الأفكار للبدء بعملية الابتكار أو عملية الاختراع، ومن ثم تعود للإبداع لخلق فكرة أو مجموعة أفكار جديدة، وهكذا. وكذلك الأمر فإن الابتكار والاختراع يتطلبان إبداعا في تطبيقهما.

جدول رقم 01: الفرق بين الإبداع والابتكار

الابداع	الابتكار
جهد فردي	جهد جماعي
عملية متقطعة ولحظية	عملية مستمرة
أثره غير قابل للقياس	أثره قابل للقياس
يتم فيه عصف الأفكار	يتم فيه تسيير المشاريع
يتم فيه تضارب الأفكار وتشبعها	يتم فيه تقارب الأفكار والإجماع حولها
هو مصدر في المؤسسة	هو كفاءة في المؤسسة
استغلال الأفكار وتجميعها وترتيبها	تطبيق الأفكار الإبداعية لإنتاج الجديد

يتضح من خلال الجدول (1) أنه حتى يمكن الوصول إلى الابتكار، فلا بد من توافر الإبداع، ومن خلال مجموعة الأفكار الإبداعية يتم تحقيق الابتكار، ومن الجدير بالذكر أن نشر ثقافة الإبداع (Innovation Culture)عملية مهمة لتشجيع المفكرين والمبدعين في المنظمة على تقديم أفكارهم والعمل عمى تطبيقها، فثقافة الإبداع تتعمق بطريقة تفكير الفرد وإيجاد قيم واتجاهات داخل المنظمة تعزز التفكير الإبداعي.

2.3. خطوات عملية الإبداع التنظيمي

تشتمل عملية الإبداع التنظيمي على عدة خطوات: (التميمي، والخشالي، 2004)

- ✓ الاهتمام بمصلحة العمل: اهتمام العاملين بمصلحة العمل وتفضيلها على المصلحة الشخصية والاقتناع بالحاجة إلى أفكار إبداعية لأجل إجراء التحسينات في المدخلات والعمليات والمخرجات.
- ✓ بروز أفكار جديدة لتطوير منتج أو تعديل أسلوب العمل.
- ✓ جمع المعلومات اللازمة عن الفكرة المطروحة للاستفادة منها قبل اتخاذ القرار.
- ✓ إجراء التجربة: تطبيق الفكرة الجديدة مع مراعاة إمكانية ظهور عقبات أثناء عملية التطبيق، وضرورة إزالتها، ويمكن أن يكون الإبداع في ثلاثة مستويات:
  - **الإبداع على مستوى الفرد:** الإبداع الذي يقوم به شخص محدد، حيث من الضروري أن تتوفر في هذا الشخص المبدع سمات معينة كالمعرفة والقدرة على التحمل والمبادرة واستقلالية التفكير.
  - **الإبداع على مستوى المجموعة (الابتكار):** أي الإبداع الذي يتم التوصل إليه من قبل المجموعة، فنتاج إبداع المجموعات يمكن أن يكون أكثر من نتاج الإبداعات الفردية، وذلك بسبب طبيعة تكوين المجموعة إمكانية تبادل المعارف والآراء فيها.
  - **ج. الإبداع على مستوى المنظمة (الابتكار):** وهو الإنتاج الإبداعي الذي تتوصل إليه أكثر من جماعة داخل المنظمة، ويظهر ذلك جلياً في المنظمات الصغيرة حيث تكون الجماعات قريبة من بعضها، مما يسهل الاتصال وتبادل المعلومات واشتراك خبرات متعددة للوصول للحلول الإبداعية. وذلك يحتاج إلى الخبرة الميدانية ومعرفة احتياجات العملاء وتشجيع الإدارة للإبداع والبساطة في الهيكل التنظيمي.

3.3. مقومات الإبداع

يمكن تلخيص مقومات الإبداع فيما يلي: (Oregan et al,2006)

- ✓ نشر ثقافة الإبداع في المنظمة.
- ✓ توظيف الأفراد المتميزين الذين يمتلكون صفات معينة كالذكاء والشخصية والاستقلالية في التفكير.
- ✓ توفير مناخ الابتكار، ويتطلب ذلك وجود أساليب إدارية بعيدة عن البيروقراطية، وكذلك ضرورة توفير الثقة المتبادلة بين الرئيس والمرؤوس، كما يفترض توفير بيئة تتسم بالحرية في العمل والتحفيز على الإبداع والأفكار الجديدة.
- ✓ تقبل الإدارة لمعدلات مخاطرة أعلى وإتاحة الفرصة الكاملة لإجراء التجارب، مع اعتبار الأخطاء فرص للتطوير.
- ✓ تخصيص الموارد المالية للبحث والتطوير.
- ✓ تشجيع العمل الجماعي، فمن خلال فرص العمل تتدفق الأفكار الإبداعية ويمكن تبادل الآراء التجارب.
- ✓ إدارة المعرفة، حيث تحتاج عملية الإبداع إلى معرفة أكبر من قبل الأفراد والمجموعات.
- ✓ تنفيذ الدورات التدريبية لأجل زيادة المعارف وتحسين المهارات في مجال التفكير الإبداعي.

على الرغم من أن توفر مناخ الإبداع يعطي مزايا كثيرة للعاملين وللمنظمة، إلا أن العديد من المنظمات وخاصة الصغيرة، لديها صعوبات أو معوقات في الوصول إلى مستوى فعال من النشاط الإبداعي على الرغم من أنها استثمرت مبالغ غير قليلة في مجال البحث والتطوير.

4.3. معوقات الإبداع

يمكن تقسيم معوقات الإبداع إلى: (حريم، 1997)

1.4.3.المعوقات الشخصية

هناك العديد من المعوقات الشخصية التي تعترض طريق الإبداعات في المنظمات كالخوف من ارتكاب الأخطاء، وتنميط معظم نشاطات العمل واقتناع الفرد بضعف إمكاناته في التفكير الإبداعي وكذلك تحويل المسؤولية إلى الآخرين.

2.4.3. المعوقات التنظيمية

هي تلك المعوقات التي يكون منشأها التنظيم نفسه، ومن أهمها:

- ✓ الالتزام الحرفي بالقوانين والتعميمات والإجراءات.
- ✓ عدم ثقة المديرين بأنفسهم وبالمرؤوسين.
- ✓ المناخ التنظيمي غير صحي.
- ✓ عدم وجود قيادة إدارية مؤهلة.
- ✓ تطبيق هيكل تنظيمي غير سليم لا يسمح للأفراد بحرية الرأي والتصرف.
- ✓ سوء إدارة الصراع.
- ✓ عدم دعم الإدارة للمبادرات واختبار الأفكار.
- ✓ تطبيق مبدأ التخصص الضيق في تصميم الأعمال.

3.4.3.المعوقات الاجتماعية

مثل انتشار ثقافة لوم الآخرين على ارتكاب الأخطاء، والميل نحو تخفيض التكاليف في أي مجال حتى لو كان في مجال البحث والتطوير، ومقاومة التغيير أو الرضا بالوضع الحالي.

4. دورالعدالة التنظيمية في تحقيق الإبداع التنظيمي

تلعب العدالة التنظيمية دوراً حيوياً في تعزيز الإبداع داخل المنظمة من خلال عدة طرق:

- ✓ **تحفيز العاملين:** عندما يشعر الموظفون بأنهم يعاملون بعدالة ويحصلون على حقوقهم بشكل منصف، فإنهم يكونون أكثر دافعاً للمساهمة بأفكار جديدة وتحمل مخاطر الابتكار.
- ✓ **بناء الثقة:** العدالة التنظيمية تعزز الثقة بين الموظفين والإدارة، مما يؤدي إلى بيئة عمل إيجابية يمكن فيها تبادل الأفكار بحرية ودون خوف من الانتقادات غير العادلة.
- ✓ **تحسين التواصل:** في بيئة عادلة، يكون التواصل بين الموظفين والإدارة أكثر انفتاحاً وفعالية، مما يسهل تداول الأفكار والاقتراحات الابتكارية.
- ✓ **تعزيزالالتزام التنظيمي:** الشعور بالعدالة يعزز الولاء والالتزام للمنظمة، مما يدفع الموظفين للعمل بجدية أكبر والمساهمة في تحسين العمليات والمنتجات بشكل ابتكاري.

- ✓ **دعم العمل الجماعي:** العدالة التنظيمية تشجع على التعاون بين الفرق والأقسام المختلفة، مما يمكن من دمج الأفكار المتنوعة وتطوير حلول مبتكرة.
- ✓ **تحسين الرضا الوظيفي:** العدالة تؤدي إلى زيادة رضا الموظفين عن عملهم وعن المنظمة بشكل عام، مما يحفزهم على الابتكار والابداع في أداء مهامهم.

يتضح مما تقدم أن للعدالة التنظيمية دور مهم وحيوي في تحقيق الإبداع التنظيمي في المؤسسات، لما لها من أثر كبير في شعور الفرد بالراحة النفسية والطمأنينة، وشعوره بأنه جزء من المؤسسة التي يعمل بها، مما يدفعه لمزيد من الأداء المتميز، وهذا بدوره يعزز من مركز المؤسسة التنافسي.

ويمكن توضيح دور العدالة التنظيمية في تحقيق الإبداع التنظيمي من خلال الشكل (3):

شكل رقم 03: العدالة التنظيمية كمدخل لتحقيق الإبداع التنظيمي

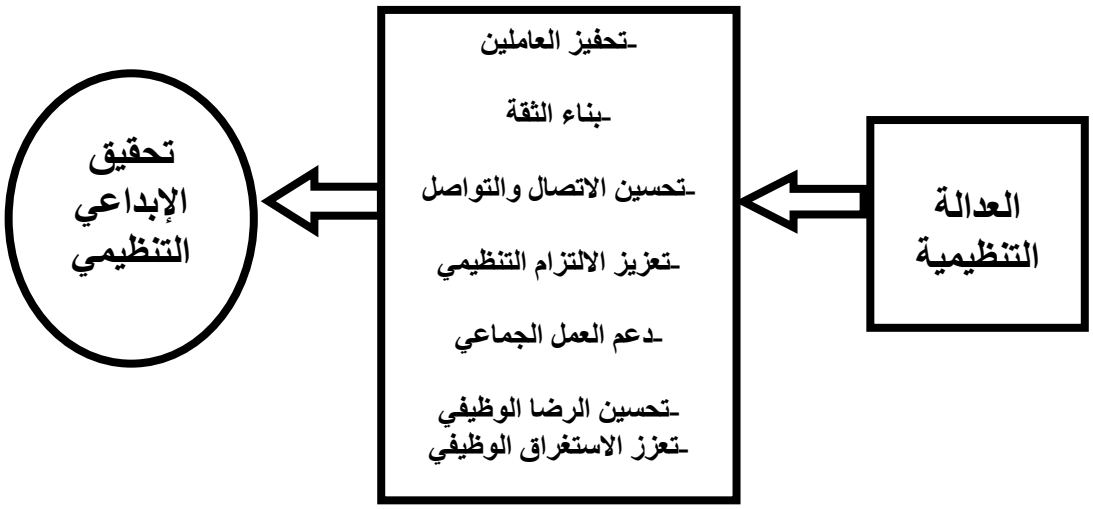

المصدر: (الباحث، 2024).

5. نتائج البحث

في إطار هذا البحث تم استعراض المتاح من الأدب الإداري حول مفهوم العدالة التنظيمية والإبداع التنظيمي لتحقيق الأداء المرتفع والمتميز.

وهكذا يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

- ✓ العدالة التنظيمية تعني المساواة في الثواب والعقاب، وفي الأجور والمكافآت والحوافز، لذا على قادة المؤسسات توخي تطبيق العدالة داخل المؤسسة، لما لها من أثر إيجابي على أداء الموارد البشرية، مما يصب في مصلحة المؤسسة ويعزز من قدرتها التنافسية.
- ✓ أساس العدالة التنظيمية هي المعاملة على أساس:(المساواة في الثواب والعقاب، المعاملة بالمثل، البعد عن التحيز في الشؤون العامة والاجتماعية).
- ✓ يشعر الفرد بعدم العدالة إذا كانت مدخلاته أكبر من مخرجاته، أو أن مخرجاته على مدخلاته أقل من مخرجات الآخرين على مدخلاتهم.
- ✓ إن شعور الفرد بعدم العدالة يولد لديه شعوراً بالإحباط وعدم الاتزان النفسي والانفعالي مما يدفعه لإتباع أنماط سلوكيه ضاره بنفسه أو بالمنظمة، مما سينجم عنه:(الإحساس بعدم الرضاء، الميل إلى خفض مستوى الجهد الذي يبذله، تعويض عدم العدالة من خلال نهج سلوك غير شريف مثل الرشوة والاختلاس، السعي إلى ترك العمل).
- ✓ **يجب** أن تحرص إدارة المنظمة أولاً على توفير **العدالة الداخلية** في الأجور بين الوظائف بعضها وبعض، ثم تسعى بعد ذلك إلى تحقيق **العدالة الخارجية** من خلال دفع ذات المعدلات التي تدفعها المنظمات الأخرى للوظائف المماثلة.
- ✓ تتمثل أبعاد للعدالة التنظيمية، بالآتي: (العدالة التوزيعية/عدالة التوزيع، العدالة الإجرائية/عدالة الإجراءات، العدالة التفاعلية، العدالة التقييمية، العدالة الأخلاقية).
- ✓ تتضح أهمية العدالة التنظيمية في النقاط التالية:(تبين حقيقة النظام التوزيعي للرواتب والأجور من خلال العدالة التوزيعية، تحقق السيطرة الفعلية والتحكم في عملية اتخاذ القرارات، تنعكس سلوكياً على حالات الرضا عند المرؤوسين تجاه الرؤساء، ونظم القرارات، وعلى الالتزام التنظيمي، تكشف المناخ التنظيمي السائد في المنظمة، مما يظهر دور العدالة التعاملية، تظهر منظمة القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية عند العاملين، وتحدد طرق التفاعل الأخلاقي والقيمي لدى أفراد المنظمة في كيفية إدراكهم وتصوراتهم للعدالة في المنظمة، تؤدي إلى تحديد جودة نظام المتابعة والرقابة، والتقييم، والقدرة على تفعيل أدوار التغذية الراجعة بشكل يكفل جودة استدامة العملية التنظيمية).
- ✓ يلجأ العامل الذي يشعر بعدم العدالة إلى: (تغيير مدخلات العمل، محاولة زيادة المكافآت، ترك العمل، تغيير نقاط المقارنة، التعديل النفسي للمقارنة كالتبرير بأن عدم العدالة أمر

مؤقت وسوف يتم حله في المستقبل، اتخاذ إجراءات من اجل تغيير المدخلات أو المخرجات الخاصة بالشخص موضوع المقارنة).

- ✓ ترتكز العدالة التنظيمية على مجموعة من المبادئ:(مبدأ المساواة، المبدأ الأخلاقي، مبدأ الدقة والتصحيح، مبدأ الالتزام، مبدأ المشاركة).
- ✓ تتعدد وتختلف الأوجه والأشكال التي تظهر وتبرز من خلالها العدالة التنظيمية، ومن أشكال العدالة التنظيمية:(العدالة الداخلية، العدالة الخارجية، العدالة الفردية).
- ✓ تستند العدالة التنظيمية إلى جملة من المقومات الأساسية والهامة، تقوم على مسلمة أساسية، وهي رغبة العاملين في المنظمات بالحصول على معاملة عادلة، وتركز على اعتقاد العامل بأنه يعامل معاملة عادلة مقارنة مع الآخرين، وعليه فإن مقومات وأسس العدالة التنظيمية تعتمد على حقيقة المقارنات التي يمكن بناؤها استنادا إلى مقتضيات الدافعية والتحفيز في السلوك التنظيمي والإداري.
- ✓ إن لغياب العدالة التنظيمية العديد من الآثار السلبية، تتمثل بالآتي: (انخفاض مستوى الأداء الوظيفي للعاملين، انخفاض الجودة في الأداء، تشتت التعاون القائم بين الزملاء، ضعف ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية، انخفاض التقييم الكلي للمنظمة، نقص الرضا الوظيفي للعاملين، انخفاض مستوى الانتماء التنظيمي، انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، زيادة ضغوط العمل، زيادة الصراعات بين العاملين، يقل ولاء الموظف للمنظمة، يقل التطوير التنظيمي، مما ينعكس على جودة المنتجات، يقل استغراق الموظف واندماجه في العمل، يقل التزام الموظف تجاه المنظمة، يقل الرضا الوظيفي إلى أدنى مستوياته، ويزيد الاحتراق الوظيفي).
- ✓ أكثر أبعاد العدالة التنظيمية ذات التأثير على الموظفين هي العدالة التوزيعية، والتي يؤدي غيابها إلى تأثيرات سلبية على المنظمة والعاملين.
- ✓ من الضروري توفير مناخ إبداعي جيد للعاملين وإيجاد الظروف التي تمكن المنظمة من دعم النشاطات الإبداعية، ويعد الإبداع هاماً لأجل تمكين المنظمات الصغيرة من التنافس في الأسواق المحلية والدولية.
- ✓ يوجد فرق بين مفاهيم الإبداع والابتكار والاختراع، حيث أن الابتكار والاختراع هما نتيجة لاحقة لعملية الإبداع، فالابتكار يبدأ بفكرة الإبداع، والاختراع يبدأ بفكرة الإبداع، أي أن المصدر الرئيسي هو الإبداع، والذي يعني خلق فكرة جديدة، ومن ثم يتم تطوير هذه الفكرة

أو مجموعة الأفكار للبدء بعملية الابتكار أو عملية الاختراع، ومن ثم تعود للإبداع لخلق فكرة أو مجموعة أفكار جديدة، وهكذا. وكذلك الأمر فإن الابتكار والاختراع يتطلبان إبداعا في تطبيقهما، وكي يتم الوصول إلى الابتكار، فلا بد من توافر الإبداع، ومن خلال مجموعة الأفكار الإبداعية يتم تحقيق الابتكار.

- ✓ تشتمل عملية الإبداع التنظيمي على عدة خطوات: (الاهتمام بمصلحة العمل، بروز أفكار جديدة لتطوير منتج أو تعديل أسلوب العمل، جمع المعلومات اللازمة عن الفكرة المطروحة للاستفادة منها قبل اتخاذ القرار والنظر في إمكانية تطبيقها، إجراء التجربة).
- ✓ يكون الإبداع في ثلاثة مستويات:(الإبداع على مستوى الفرد، الإبداع على مستوى المجموعة (الابتكار)، الإبداع على مستوى المنظمة (الابتكار)).
- ✓ من الضروري توفر العديد من المقومات، والتي بدورها تحفز على الإبداع، منها:(نشر ثقافة الإبداع في المنظمة، توظيف الأفراد المتميزين الذين يمتلكون صفات معينة كالذكاء والشخصية والاستقلالية في التفكير، توفير مناخ الابتكار، تقبل الإدارة لمعدلات مخاطرة أعلى وإتاحة الفرصة الكاملة لإجراء التجارب، مع اعتبار الأخطاء فرص للتطوير، تخصيص الموارد المالية للبحث والتطوير، تشجيع العمل الجماعي، إدارة المعرفة، حيث تحتاج عملية الإبداع إلى معرفة أكبر من قبل الأفراد والمجموعات، تنفيذ الدورات التدريبية لأجل زيادة المعارف وتحسين المهارات في مجال التفكير الإبداعي)
- ✓ كما أن هناك العديد من معوقات الإبداع، والتي تتمثل بالآتي:
  - ➢ المعوقات الشخصية: الخوف من ارتكاب الأخطاء، وتنميط معظم نشاطات العمل واقتناع الفرد بضعف إمكاناته في التفكير الإبداعي وكذلك تحويل المسؤولية إلى الآخرين.
  - ➢ المعوقات التنظيمية: هي تلك المعوقات التي يكون منشأها التنظيم نفسه، ومن أهمها:
    - الالتزام الحرفي بالقوانين والتعميمات والإجراءات.
    - عدم ثقة المديرين بأنفسهم وبالمرؤوسين.
    - المناخ التنظيمي غير صحي.
    - عدم وجود قيادة إدارية مؤهلة.
    - تطبيق هيكل تنظيمي غير سليم لا يسمح للأفراد بحرية الرأي والتصرف.
    - سوء إدارة الصراع.

- عدم دعم الإدارة للمبادرات واختبار الأفكار.
- تطبيق مبدأ التخصص الضيق في تصميم الأعمال.

➢ المعوقات الاجتماعية: انتشار ثقافة لوم الآخرين على ارتكاب الأخطاء، والميل نحو تخفيض التكاليف في أي مجال حتى لو كان في مجال البحث والتطوير، ومقاومة التغيير والاقتناع أو الرضا بالوضع الحالي.

✓ تلعب العدالة التنظيمية دوراً حيوياً في تعزيز الإبداع داخل المنظمة من خلال عدة طرق:(تحفيز العاملين، بناء الثقة، تحسين الاتصال والتواصل، تعزيز الالتزام التنظيمي، دعم العمل الجماعي، تحسين الرضا الوظيفي، تعزيز الاستغراق الوظيفي).

✓ للعدالة التنظيمية دور مهم وحيوي في تحقيق الإبداع التنظيمي في المؤسسات، لما لها من أثر كبير في شعور الفرد بالراحة النفسية والطمأنينة، وشعوره بأنه جزء من المؤسسة التي يعمل بها، مما يدفعه لمزيد من الأداء المتميز، وهذا بدوره يعزز من مركز المؤسسة التنافسي.

6. توصيات البحث

✓ ضرورة فهم وإدراك أهمية العدالة التنظيمية.

✓ ضرورة فهم وإدراك أهمية الإبداع التنظيمي.

✓ ضرورة اهتمام المنظمات على اختلاف أنواعها بتطبيق العدالة التنظيمية داخل المؤسسة لما لها من دور فعال في زيادة رضا العاملين، مما ينعكس إيجاباً على أداء العاملين، والذي بدوره يزيد من جودة المخرجات، مما يعزز من مركز المؤسسة التنافسي، ويزيد من حصتها السوقية.

✓ ضرورة حث العاملين على الإبداع، من خلال إيجاد بيئة تحفيزية مناسبة.

✓ العمل على استقطاب الكفاءات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

✓ ضرورة تعزيز الثقة بين الرئيس والمرؤوس.

✓ العمل على إيجاد وحدات إدارية مختصة في مجال البحث والتطوير، تضم نخبة من المختصين في مجال عمل المؤسسة، بغية تحديد العقبات التي تقلص من عملية الإبداع، وبالتالي العمل على الحد من تلك العقبات.

7.المصادر والمراجع

1.7. المراجع باللغة العربية

- أبو جاسر، صابرين مراد. (2010)."أثر إدراك العاملين للعدالة التنظيمية على أبعاد الأداء السياقي: دراسة تطبيقية على موظفي وزارات السلطة الفلسطينية"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو ندا، سامية خميس. (2007). "العلاقة بين بعض المتغيرات الشخصية وأنماط القيادة والشعور بالعدالة التنظيمية في الوزارات في قطاع غزة"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- البشابشة، سامر عبد المجيد. (2008). "أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماثل الوظيفي في المؤسسات العامة الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 4(4)،427-428.
- الجمل، سمير سليمان عبد. (2019). **"الوصول إلى التميز التنظيمي"**. الخليل، فلسطين: دار العماد للنشر والتوزيع.
- جوده، أحمد عبد الوهاب. (1998). "العدالة التنظيمية وتأثيرها على سلوك الموظفين". القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
- جقيدل، سمية. (2015)"العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي/دراسة ميدانية على عينة من عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز بمدينة الأغواط"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة محمد خيضر-بسكرة، وزارة التعليم العالي، الجزائر.
- حواس، أميرة محمد. (2003). "أثر الالتزام التنظيمي والثقة التنظيمية على العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على البنوك التجارية"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
- الداية، سناء. (2012). " درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة للعدالة التنظيمية وعلاقتها بالرضا الوظيفي للمعلمين قطاع غزة"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- درة، عمر محمد. (2008). **"العدالة التنظيمية وعلاقتها ببعض الاتجاهات الإدارية الحديثة"**. القاهرة: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- زايد، عادل. (2006). **"العدالة التنظيمية المهمة القادمة لإدارة الموارد البشرية"**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- صابر، بحري؛ وخرموش، منى. (2017). " العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى العاملين في مجال الإدارة المحلية في الجزائر"، **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، 3(2).
- الطعامنة، زكي محمود. (2011). **"نظرية العدالة لرولز: دراسة تحليلية نقدية"**. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- العميان، محمود سلمان. (2005). **"السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال"**، ط3. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عواد، عمرو. (2003). " تحليل أبعاد العدالة التنظيمية/دراسة تطبيقية"، **مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية**،21(1)، ج.م.ع.
- غازي، علي. (2014). "الممارسات التطبيقية لمعيار الموارد والشراكات كأحد معايير المكنات لتحقيق التميز التنظيمي"، **مجلة المدير الناجح**، سلسلة التميز: عدد (3)، 8-12.
- المحمود، علاء الدين. (2011). **" إدارة المنظمات"**. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- المعايطة، سليمان. (2006). "أثر بيئة العمل في الإبداع التنظيمي في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر العاملين الإداريين"، **(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة مؤتة، الأردن.
- معمري، حمزة. (2014). "إدراك العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى أساتذة التعليم الثانوي"، **(أطروحة دكتوراه منشورة)**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- التميمي، إياد فاضل؛ والخشالي، شاكر جاد الله. (2004). " السلوك الإبداعي وأثره على الميزة التنافسية/دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية الأردنية"، **مجلة البصائر**، 8(2)، 159-195.
- حريم، حسين. (1997). **" السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد في المنظمات"**. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- الدوري، زكريا مطلك؛ والعزاوي، بشرى هاشم محمد. (2004)." إدارة المعرفة وانعكاساتها على الإبداع التنظيمي"، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع**، جامعة الزيتونة، عمان، 26-28 نيسان.
- القحطاني، سالم بن سعيد. (2002)." المعوقات التنظيمية للإبداع عند موظفي التطوير الإداري بالأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، 2(2)، 327-373.

2.7. المراجع باللغة الأجنبية

- Adams, J.S. (1963). "Toward an Understanding of Inequity", **Journal of Abnormal and Social psychology**, Vol. (67), 422-436.
- Adams, J. S. (1965). "Towards an Understanding of Inequity" **Journal of Abnormal and Social Psychology,** 67, 422-436.
- Bardwell, LAN, & Holden, Len. (2001). "**Human Resource Management : Contemporary approach"**, third (Ed), England, Financial Times, Prentice hall.
- Baldwin, Susanna. (2006). **"Organizational Justice. Copyright Institute for Employment Studies"**, University of Sussex Campus, Flamer, Brighton BN1 9RF, UK.
- Greenberg, J. (1990). "Taxonomy of Organizational Justice Theories", **Academy of Management Review,** 12 (1), 34-65.
- Hitt, M.A. et al. (2001). "Guest Editors, Introduction to the Special Issue - Strategic Entrepreneurship", **Strategic Management Journal**, Vol. (22), 479-491.
- Kumar, K., Scheer, L. K., & Steenkamp, J. B. E. M. (2009). "The Effects of Supplier Fairness on Vulnerable Resellers". **Journal of Marketing Research**, 36(1), 54-65.
- Moorhead G, Griffin WR. (2000). **"Organizational Behavior: Managing people and organization"**, (fifth Edition). Delhi : AITB.
- Niehoff, B. & Moorman, R, (1993). "Justice as A mediator of the Relationship between Methods of Monitoring and Organizational Citizenship Behavior", **Academy of Management Journal**, Vol. (36).
- Oregan et al. (2006)," Fast Tracking Innovation in Manufacturing SMEs". **Tec novation**, 26 (2), 251-261.

الجرائم الالكترونية واساس عدم مشروعيتها في القانون الدولي والوطني

Electronic crimes and the basis of their illegality in international and national law

م.د زينب رياض جبر[1]*
[1]جامعة القاسم الخضراء
dr.zainb.riyad@uoqasim.edu.iq

م.م حبيب تايه كاظم[2]
[2]جامعة القاسم الخضراء
habib1987haha@gmil.com

صادق مهدي رجب[3]
[3]جامعة القاسم الخضراء
Sadqalhdad21@gamil.com

****

ملخص الدراسة

إنَّ موضوعَ الجرائم الالكترونية يظهر مِن خلال مشكلة أساسيَّة وهي عدم وجود تنظيم قانونيّ كافي من الناحية الدوليّة والوطنية لهذه المشكلة، وبسبب وجود قصور تشريعي، حاولنا من خلال البحث تبيان أهم التشريعات على المستوين الدولي والوطني الموظفة للتعامل مع هذه الجرائم، فعلى المستوى الدولي نجد اتفاقية بوداست لعام 2001، فضلا عن الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات 2010م وذلك على المستوى الإقليمي، إذ أشارت اتفاقية بودابست الى مبدأ توجيهياً لأيّ بلدٍ لوضع تشريع وطنيّ شامل لمكافحة جرائم الإنترنيت وكذلك الاتفاقية العربية أشارت الى مكافحة هذه الجرائم حفاظًا على أمن وسلامة المجتمع العربي ومصالحه، أما على المستوى الوطني نجد أن الكثير من التشريعات العربية والغربية قد تعاملت مع موضوع هذه الجرائم، لتتوصل الدراسة في الختام الى جملة من الاستنتاجات على غرار ضرورة وجودة تنظيم قانوني لمواجهة هذه الجرائم، والاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي للتعرف على المجرمين وجمع البيانات وتفعيل دور المحاكم الدولية في التصدي لهذه الجرائم.

الكلمات المفتاحية

الجرائم الالكترونية؛ اتفاقية بودابست؛ الاتفاقية العربية؛ الدستور؛ القوانين الداخلية.

*المؤلف المراسل

Abstract

The topic of cybercrime arises from a fundamental issue: the lack of sufficient legal regulation at both the international and national levels. Due to legislative shortcomings, we aimed to clarify the most important legislations at both levels that are employed to address these crimes. At the international level, we find the Budapest Convention of 2001, as well as the Arab Convention on Combating Information Technology Crimes of 2010 at the regional level. The Budapest Convention emphasizes a guiding principle for any country to establish comprehensive national legislation to combat internet crimes. Similarly, the Arab Convention highlights the need to combat these crimes to ensure the safety and security of Arab society and its interests. On the national level, many Arab and Western legislations have addressed the issue of these crimes. The study concludes with a number of findings, including the necessity of having a legal framework to confront these crimes, utilizing artificial intelligence tools to identify criminals and gather data, and activating the role of international courts in addressing these crimes.

Key words

cybercrimes, Budapest Convention, Arab Agreement, constitution, internal laws.

1.مقدمة

الجرائم الإلكترونية هي هجوم خطير قد تواجهه شركة أو فرد او دولة. هناك العديد من الحالات التي تسبب فيها الهجوم الالكتروني في خسائر فادحة للشركة والأفراد بسبب اختراق البيانات. نحن نعيش في عصر تعتمد عليه التكنولوجيا، ويتم الآن تغذية كل جزء من المعلومات على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية . تتضمن الجرائم الإلكترونية هجومًا على أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الرقمية. يمكن أن تكون هذه الهجمات الالكترونية خطيرة ليس فقط على دولة او فرد او شركة ، ولكن أيضًا على امة ومجتمع بكاملة هناك العديد من الأمثلة على الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك الاحتيال ،الفيروسات الضارة والمطاردة عبر الإنترنت الاختراق وسرق المعلومات وغيرها، لذا لابد من وجود تصدي قانونية لهذه الجرائم سواء على المستوى الدولي او الوطني وهذا المواجهة تجسدت في اتفاقية بودابست لعام 2001، والاتفاقية العربية لمكافحة الإلكترونية تقنية المعلومات لعام 2010 وبعض التشريعات الداخلية مثل القانوني الاماراتي التي جرمت الدخول غير المشروع الى نظام الحاسب الالي من خلال قوانين خاصة لهذا الغرض ومن ناحية

اخرى نجد مجموعة من القوانين الغربية التي تصدت الى هذا الامر ومنذ فترة زمنية طويلة نسبيا مثل القانون الفيدرالي الامريكي لعام 1984 اما بالنسبة الى جانب اخر من الدول نجدها عدلت قوانيها لتدخل عليها النصوص الخاصة بالجرئم الالكترونية ومنها القانون حماية اسرار ووثائق الدولة الاردني وبالنسبة الى التشريع العراقي فهو من التشريعات التي تحاول التعامل مع الجريمة الالكترونية بما هو موجود من قوانين من خلالها تفسيرها تفسيرا واسع لتشمل الحالات المستحدثة من الجريمة .

❖ **أهمية البحث**

تبدو أهمية البحث غي هذا الموضوع من خلال:

- ✓ تسليط الضوء على موضوع الجرائم الإلكترونية ؛ بسبب حداثته، ولكونه إحدى القضايا الرئيسة التي تواجه القانون الدوليّ في تطبيق قواعده عليها، فضلًا عن التعبات القانونيَّة والسياسيَّة والإنسانيَّة التي يشكلها اللجوء إلى الجرائم الإلكترونية سواء على مستوى القضاء الوطني والدولي
- ✓ كذلك تبرز أهمية هذا البحث من خلال العمل على تفسير الظواهر الجديدة بشكلٍ يتفقُ وقواعد القانون الدوليّ القانون الداخلي خاصَّة محاولة التشريعات العربية والاجنبية التكيف مع المستجدات في التطور الاجرامي

❖ **مشكلة البحث**

تعد الجرائم الالكترونية مِن أهم المشاكل الدوليَّة والوطنية وأكثرها إثارة للاهتمام، ففهم موضوع الجرائم الالكترونية مهم جدًا لفهم كيف تُشكِّل التكنلوجيا العالم اليوم، وتُؤثر عليه، ولعلَّ السبب في عدم فهمها أنَّها تحدث في الخفاء ومن وراء الكواليس ممَّا يعني أنَّ هناك نقص في المعرفة فيما يتعلق به، لذا تبرز لدينة اشكاليات تنطلق من خلال سؤال جوهري وهو هل توجد قواعد موحَّدة تُنظم وتضع التدابير المناسبة لمواجهة و لمنع أو مُكافحة الجرائم الإلكترونية ؟ وتأسيسا على هذا التساؤل العام والجوهري تكون مشكلة البحث بالشكل التالي :

- ✓ ما المقصود بالجرائم الالكترونية ؟
- ✓ هل استطاع القانون الدولي المتمثل باتفاقية بودابست والاتفاقية العربية لمواجهة جرائم تقنية المعلومات مواجهة الجرائم الالكترونية وضع الحد لها؟

- ✓ كيف استطاعت الدول على مستوى القانون الوطني مواجهة الجرائم الالكترونية في ظل الفراغ التشريعي لدى البعض منها ؟
- ✓ وبشكل خاص كيف يستطع القضاء العراقي مواجهة الجرائم الالكترونية بسبب النقص التشريعي المنظم للجرائم الالكترونية ؟

❖ **منهجية البحث**

في المحاولة لتكوين رأي قانونيّ وعلميّ سليم، فإنَّه كان لزامًا علينا الخوض في التأصيل والمقارنة كلَّما تطلَّب موضوعها ذلك، مع اتِّباع منهجيَّة مُتكاملة تضمُّ بين طياتها المنهج التحليليّ والمنهج الوصفيّ.

- ✓ المنهج الوصفيّ: والذي يمكن استخدامه من أجل وصف الإطار المفاهيميّ للجرائم الالكترونية كظاهرةٍ علميَّة وقانونيَّة .
- ✓ المنهج التحليلي: والذي يمكن استخدامه كأداة لتحليل النصوص في اتفاقيات القانون الدوليّ العام، وكذلك التشريعات الوطنية لمواجهة هذه الجرائم مِن أجل الوقوف على تحليلٍ دقيقٍ وواضحٍ.

❖ **خطة البحث**

من أجل تسليط الضوء على موضوع البحث بشكل كامل لابد من تقسيم البحث الى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

2. الجرائم الالكترونية: الظاهرة والمفهوم

تعرف الجرائم الإلكترونية بانه استخدام الكمبيوتر كأداة لتحقيق أهداف غير قانونية، مثل ارتكاب الاحتيال، والاتجار في المواد الإباحية للأطفال والملكية الفكرية ، وسرقة الهويات ، أو انتهاك الخصوصية، خاصة عبر الإنترنت ، حيث أصبح معظم الجرائم الإلكترونية هي هجوم على معلومات حول الأفراد أو الشركات أو الحكومات (David E. Graham ,P16,2010) على الرغم من أن الهجمات لا تحدث على جسم مادي، إلا أنها تحدث على الجسم الافتراضي الشخصي أو المؤسسي، لذا يمكن تعريف محل الجريمة الالكترونية بأنه هو عبارة عن مجموعة من السمات المعلوماتية التي تحدد الأشخاص والمؤسسات على الإنترنت. بمعنى آخر، في العصر الرقمي، تعد هوياتنا الافتراضية عناصر أساسية في

الحياة اليومية: فنحن عبارة عن حزمة من الأرقام والمعرفات في قواعد بيانات كمبيوتر متعددة مملوكة للحكومات والشركات. تسلط الجرائم السيبرانية الضوء على مركزية أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالشبكة في حياتنا(Christopher S. Yoo 2015,p9)

كما يمكن أن تعرف الجريمة الالكترونية بانه مجموعة من الأفعال الإجرامية المرتكبة عبر الإنترنت باستخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية وأنظمة المعلومات، الجرائم الإلكترونية هي قضية لا حدود لها ويمكن تصنيفها في ثلاثة تعريفات عامة:

- ✓ الجرائم الخاصة بالإنترنت، كالهجمات ضد أنظمة المعلومات أو التصيد الاحتيالي (على سبيل المثال، مواقع البنوك المزيفة لطلب كلمات المرور التي تمكن من الوصول إلى الحسابات المصرفية للضحايا
- ✓ الاحتيال والتزوير عبر الإنترنت : يمكن ارتكاب عمليات احتيال واسعة النطاق عبر الإنترنت من خلال أدوات مثل سرقة الهوية والتصيد والبريد العشوائي والأكواد الضارة.
- ✓ المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت، بما في ذلك مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، والتحريض على الكراهية العنصرية، والتحريض على الأعمال الإرهابية وتمجيد العنف والإرهاب والعنصرية وكراهية الأجانب (Michael N. Schmitt 2012, p6).

وهناك تعريف اخر للجريمة الالكترونية هي أي نشاط إجرامي يتضمن جهاز كمبيوتر أو شبكة أو جهاز متصل بالشبكة حيث يتم تنفيذ بعض الجرائم الإلكترونية ضد أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة لإتلافها أو تعطيلها بشكل مباشر وقد يستخدم آخرون أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات لنشر البرامج الضارة أو المعلومات أو الصور غير القانونية أو غيرها من المواد. تقوم بعض الجرائم الإلكترونية بالأمرين معًا - أي استهداف أجهزة الكمبيوتر لإصابتها بفيروس كمبيوتر، والذي ينتشر بعد ذلك إلى أجهزة أخرى، وأحيانًا إلى شبكات بأكملها .(حسن ،2016 ص 339)

وفي الختام لابد من الاشارة الى ان أحد الجوانب المهمة للجريمة الالكترونية هو طابعها غير المحلي حيث يمكن أن تحدث الأفعال في ولايات قضائية تفصل بينها مسافات شاسعة. وهذا يشكل مشاكل خطيرة لإنفاذ القانون لأن الجرائم المحلية أو حتى الوطنية التي كانت في السابق تتطلب الآن تعاونًا دوليًا. على سبيل المثال، إذا قام شخص ما بالوصول إلى المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال الموجودة على جهاز كمبيوتر في بلد لا يحظر المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، فهل يرتكب هذا الشخص جريمة في دولة

تعتبر فيها هذه المواد مباحة ؟ لذا وجب على الدول توحد القوانيين الخاصة بهذه الجرائم على الاقل الجرائم الأكثر خطورة وضرر على المجتمع من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي وضعت الاسس العامة لهذه الجريمة ، اذ إن الفضاء الإلكتروني الذي تحدث به هذه الجريمة هو ببساطة نسخة أكثر ثراءً من الفضاء الذي تجري فيه محادثة هاتفية، في مكان ما بين الشخصين اللذين يجريان المحادثة. باعتبارها شبكة تمتد عبر الكوكب، يوفر الإنترنت للمجرمين أماكن متعددة للاختباء . ومع ذلك ، فإن مجرمي الإنترنت يتركون أدلة حول هويتهم وموقعهم، على الرغم من بذل قصارى جهدهم لتغطية آثارهم. ومن أجل تتبع مثل هذه القرائن عبر الحدود الوطنية، يجب التصديق على المعاهدات الدولية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية .(عطايا ،371،2015)

3. الأساس القانوني لعدم مشروعية الجرائم الالكترونية في القانون الدولي

الأساس القانونيّ لعدم مشروعية الجرائم الالكترونية في القانون الدولي يتضمن الاتفاقيات الدولية التي تتناول موضوع الهجمات الالكترونية بصورة عامة حيث هناك أتفاقيات دولية خاصة بالهجمات الالكترونية مثل اتفاقية بودابست لعام 2001 والاتفاقية العربية لعام 2010وهي كالتالي :

3. 1. النطاق القانوني لعدم شرعية الجرائم الالكترونية في اتفاقية بودابست لعام 2001م

تعتبر الاتفاقيات الدوليَّة الإطار القانوني الأهم على الاطلاق في التعامل مع موضوع الجريمة الإلكترونيَّة، إذ من دون هذه الاتفاقيات تبقى واقعة الجريمة الإلكترونيَّة من دون تنظيم.

ومن أوَّل الاتفاقيات هي اتفاقية بودابست، إذ تُعد مِن أوَّل الاتفاقيات التي اهتمت بموضوع الجرائم الإلكترونيَّة، إذ تمَّ اعتمادها من قبل مجلس أوربا بشأن الجريمة الإلكترونيَّة في عام 2001م ، حيث وضعت هذه الاتفاقية مبدأً توجيهياً لأيِّ بلدٍ لوضع تشريع وطنيّ شامل لمكافحة جرائم الإنترنيت، حيث أوصت الدول باتخاذ كافة الإجراءات التشريعيَّة مِن أجل جعل الدخول إلى أيِّ نظامٍ إلكترونيّ أو أيّ جزءٍ منه جريمة إلكترونيَّة، كما تحرص هذه الاتفاقية على الملائمة بين أحكامها وأحكام القوانين الوطنية (الديربي،2012 ،ص8) وعليه فإنَّ الدول التي تصادق على الاتفاقية مُلزمة بتجريم تسعه جرائم منها:

- ✓ الدخول غير قانونيّ
- ✓ الاعتراض غير القانونيّ

- ✓ التدخل المُتعمَّد أو الإرادي في المعطيات بالتدمير أو الحذف أو التشوية والإفساد أو تبديلها أو تغييرها أو تعديلها أو تعطيلها أو كبتها أو إخمادها.
- ✓ التدخل المُتعمَّد في الأنظمة .
- ✓ التزوير المُتعمَّد باستخدام جهاز الحاسوب .
- ✓ إساءة استخدام الأجهزة.
- ✓ الاحتيال المُتعمَّد باستخدام الحاسوب.
- ✓ الجرائم المرتبطة بدعارة الأطفال.
- ✓ الجرائم المرتبطة بحقِّ المؤلِّف. (أحمد ،2007،ص47)

في البداية أشارت اتفاقية بودابست لعام 2001م إلى جملة من المصطلحات التي تُشكِّل الأساس في كلِّ جريمةٍ ألكترونيَّة ، وعليه خصَّصت المادة الأوَّلى إلى بيان لهذه المصطلحات وهي:

- ✓ يُقصد بـ " منظومة الكومبيوتر " أيّ جهاز أو مجموعة من الأجهزة المتصلة أو ذات الصلة، والتي يقوم واحدٌ منها أو أكثر وفاقًا لبرنامج ما، بالمعالجة الآلية للبيانات.
- ✓ يُقصد بـ" بيانات الكومبيوتر " أيّ عمليات عرض للحقائق أو المعلومات أو المفاهيم في صيغة مناسبة لمعالجتها عبر نظام الكومبيوتر، بما في ذلك برنامج مناسب يساعد نظام الكومبيوتر في أداء وظيفة للبيانات.
- ✓ يُقصد بـ" بيانات حركة الاتصالات" أيّ بيانات كومبيوتر مُتعلِّقة باتصال عن طريق نظام الكومبيوتر والتي تنشأ عن نظام كومبيوتر يُشكِّل جزءًا في سلسلة الاتصالات، توضح المنشأ، والوجهة، والمسار، والزمن، والتاريخ، والحجم، والمدة، أو نوع الخدمة الأساسيَّة."

فيما يتعلَّق بموضوع الجرائم الالكترونية فإنَّ الاتفاقية أتت بمصطلحات عامَّة يمكن انطباقه على أكثر مِن فعل من الأفعال الإلكترونيَّة ومنها القرصنة أو الاختراق وعليه فقد تناولت الاتفاقية في المادة الثانية منها "النفاذ غير المشروع: تعتمدُ كلُّ دولةٍ طرف ما يلزم من تدابير تشريعيَّة وغيرها من التدابير لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطنيّ، إذا ما ارتكب عمدًا وبغيرِ حقٍّ: النفاذ الكامل أو الجزئي إلى نظام كومبيوتر، يجوز لطرف أن يستلزم أن تُرتكب الجريمة عن طريق مخالفة التدابير الأمنيَّة، بنِية الحصول على بيانات الكومبيوتر أو بأيّ نيةٍ غيرِ صادقةٍ أخرى، أو في ارتباط بنظام كومبيوتر مُتصل بنظام حاسوبيّ آخر" والمقصود من هذه المادة هو الدخول غير المشروع أو غير المُصرَّح به والذي يتم به الدخول إلى النظم المعلوماتيَّة بدون حق أو أذن أو لقصد غير مشروع، حيث ذكرت المُذكرة التفسيريَّة لاتفاقية بودابست أنَّ

الدخول غير القانوني يعد الجريمة الرئيسيَّة التي تنطوي على تهديد وتُعد على أمن النظام المعلوماتيّ وسريته وسلامته والقدرة على الحصول على النظم والبيانات المعلوماتيَّة ،إذ إنَّ هناك ضرورة لتوفير حماية ملائمة لمصالح الجهات حتَّى تستطيع التحكم والسيطرة بأنظمة الحاسب الآلي العائدة إليها دون تشويش أو إعاقة من أيّ نوعٍ، وعلى ذلك فإنَّ الدخول عير المُصرَّح أو غير القانونيّ أيّ الاختراق هو مبدأ عام غير مشروع .(تقرير اتفاقية بودابست ،2001)

لقد تطرَّقت العديد من التشريعات العربيَّة والأجنبيَّة لتجريم الدخول غير المشروع وخاصَّة وأن اتفاقية بودابست أحالت التجريم للقوانين الداخليَّة وتحديد العقوبات المُناسبة، فلا تُكاد تخلو التشريعات الخاصَّة بالجرائم الإلكترونيَّة من جريمة النفاذ غير المشروع حيث يطلق عليه البعض بأمِّ الجرائم الإلكترونيَّة أو أساسها حيث لا يمكن ارتكاب الجرائم الإلكترونيَّة بدون النفاذ غير المشروع ابتداءً فمن أراد اتلاف معلومات مُعينة عليه أوَّلًا الدخول إلى النظام (النوايسة ،2016،ص7)

حيث يُهدِّد الدخول غير المُصرَّح به للأنظمة المعلوماتيَّة العديد من المصالح المحميَّة أياً كانت طبيعة هذه المصلحة حكومية فردية أو تجارية إذ إنَّ أغلب أنظمة الحاسوب تملكها الحكومات، وخاصةً بعد الاعتماد على نظام الحكومة الإلكترونيَّة حيث يُهدِّد النفاذ الغير المشروع أمن الدولة الوطنيّ وخاصةً إذا تمّ بإدخال برامج تجسسيَّة مثل الاطلاع على معلومات تمسُّ أمن الدولة أو الوصول إلى أنظمة التحكم في محطات المفاعلات النوويَّة أو تخترق المعلومات الخاصَّة بحياة الأفراد ومن ثمَّ تعد انتهاكًا للخصوصية الرقميَّة أو تُشكِّل اعتداءً على الأسرار الاقتصاديَّة والتجارية للدولة(Bainbridge.D ,2000.p307)

وكذلك أشارت الاتفاقية إلى الاعتراض غير القانونيّ في المادة الثالثة مِنها، والذي يقصد به أيّ عملٍ يهدف منه الوصول إلى المعلومات المتداولة على النظام المعلوماتيّ أو على الشبكة بوسائل معلوماتيَّة، وذلك أثناء تبادلها, فالاعتراض هو معرفة محتوى الاتصال بين طرفين أو عدة أطراف أيّ أنَّ شرط الاعتراض أن تكون هذه المعلومات متداولة وليست مُخزَّنة (الخن ، 2018م ، ص 46) أيّ الجرائم الالكترونية تكون آنية في هذه الحالة, والذي يتم من خلال وسائل تكنلوجيا البيانات المرسلة إلى العامَّة أو من نظام حاسوب وكذلك اعتراض الإشعاعات الكهرومغناطيسيَّة المنبعثة من هذا النظام، حيث تقوم هذه الجريمة عن طريق التقاط الانبعاثات الكهرومغناطيسيَّة الصادرة عن الشبكة المعلوماتيَّة وإعادة بناء هذه الانبعاثات لتكون في صورة بيانات، ويرجع السبب في تجريم هذا الفعل من قبل اتفاقية بودابست هو الحق في حماية البيانات ونقلها فالاعتراض يعد انتهاكًا للحق في احترام الاتصالات (الغني ص 142)

وتأسيسًا على ما سبق فإنَّ ما أشارت أليه الاتفاقية من الدخول غير المشروع أو الاعتراض غير القانونيّ هو يعد جزء من الجرائم الالكترونية حيث اشارت الاتفاقية الى تسعه جرائم تدخل ضمن أطار الجريمة الالكترونية ، كذلك أن الإطار العام للنصوص الموضوعيَّة للاتفاقية لم يفرق في نوعية البيانات، وأمَّا إذا كانت البيانات تتصل بالشخص أو بمصالح اقتصاديّة أو ماليَّة أو مسائل أمنيَّة أو غير ذلك ، ولعلَّ السبب في هذا الاتجاه السعي لتعميم حماية البيانات بكافةِ أنواعها

أمَّا الجزء الثاني من الاتفاقية فقد أكدت على اتخاذ التدابير التشريعيَّة والتنظيميَّة لضمان ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وكشفهم وتوفير قواعد ملائمة للتحري والتحقيق والضبط والتفتيش والمحاكمة مع التركيز على أهمية التعاون المحليّ والإقليميّ والدوليّ مع وجوب إقامة التوازن بين متطلبات تنفيذ القانون ووجوب احترام الحقوق الأساسيَّة والسيادة.

2.3. النطاق القانوني لعدم شرعية الجرائم الالكترونية في الاتفاقية العربيَّة لمكافحة جرائم تقنية المعلومات 2010

سعت الدول العربيَّة احتذاءً بالدول الأوربيَّة إلى إيجاد صيغة مُوحدة يتم اعتمادها عربيًّا لمكافحة جرائم المعلوماتية، حيث جاءت مضامين الاتفاقية العربيَّة مطابقة لأحكام اتفاقية بودابست خاصَّة على المستوى الإجرائي، ومستواه تطبيق هذه الاتفاقية إذ القاسم المشترك بينهما نصّهما على مجموعةٍ من الإجراءات التي دعت من خلالها الدول إلى ملائمتها مع القوانين الوطنيَّة فيما يتعلق بالأبحاث الجنائيَّة مثل تدابير التحفظ على بيانات الكومبيوتر المُخزَّنة وكشفها وإصدار الأوامر بتسليمها وإجراءات التفتيش على المعلومات المُخزنة وحجزها والتجميع الفوري لها واعتراض محتواها (الحمادي، 2019،ص 12)

وتناولت الاتفاقية في المادة الأولى منها إلى الهدف الأساسيّ من الاتفاقية وهو درء أخطار هذه الجرائم حفاظًا على أمن وسلامة المجتمع العربي ومصالحه من هذه الجرائم، كما أشارت في المادة الرابعة من الاتفاقية إلى إلزام الدول بتنفيذ هذه الاتفاقية من خلال مكافحة هذه الجرائم وذلك من أجل صون سيادة الدول والحرص عليها، أمَّا المجال أو المحل الذي تنظمه الاتفاقية فأشارت إليه في المادة الثانية، والتي هي:

- ✓ "تقنية المعلومات: والتي تعني أية وسيلة ماديَّة أو معنوية أو مجموعة وسائل مترابطة تستعمل لتخزين المعلومات وترتيبها وتنظيمها واسترجاعها ومعالجتها وتبادلها وفاقًا للأوامر

والتعليمات المُخزنة بها ويشمل ذلك جميع المدخلات والمخرجات المرتبطة بها سلكيًّا أو لا سلكيا في نظام أو شبكة.

- ✓ البيانات كلُّ ما يمكن تخزينه ومعالجته وتوليده ونقله بواسطة تقنيات المعلومات، كالإقام والحروف والرموز وما إليها "كذلك أشارت الاتفاقية إلى النظام المعلوماتيّ والشبكة المعلوماتيَّة.

أمَّا بالنسبة إلى نطاق التجريم في الاتفاقية نجد أنَّ الاتفاقية في المادة السادسة ف 1 جرَّمت الدخول غير المشروع أو البقاء غير المشروع إذ أشارت الاتفاقية إلى الدخول أو البقاء غير المشروع مع كلِّ أو جزء مِن تقنية المعلومات أو الاستمرار به وشدَّدت الاتفاقية العقوبة في حال ترتَّب على الدخول أو البقاء غير المشروع محو أو تشوية للبيانات أو نقله أو الحصول على معلومات سريَّة حكوميَّة.

وبالنسبة إلى مفهوم الدخول غير المشروع فقد حاول الفقه تعريف الدخول غير المُصرَّح به وذلك من خلال التقريب بين الدخول الواقعيّ والدخول الافتراضيّ؛ لإزالة الغموض عن هذا المصطلح فيرى الفقيه Orin Kerry من جامعة جورج واشنطن أنَّه من أجل توضيح معنى الدخول غير المُصرَّح به إلى الإنترنيت يجب التشبه بين الدخول إلى الممتلكات الحقيقيَّة ودخول الإنترنيت حيث أوضح الفقيه الفكرة من خلال مثال أنَّ الدخول إلى شبكة الإنترنيت وطلب رمز الدخول يشبه إلى حدٍّ كبير القفل الموجود على واجهة الباب، وإدخال اسم المُستخدم أو كلمة المرور يشبه استخدام المفتاح لفتح القفل، واستنادًا إلى ذلك عُرِّف الدخول بأنَّه "أيُّ تفاعلٍ ناجح مع الكومبيوتر " وعُرف أيضًا بأنَّه "كافة الأفعال التي تسمح بالولوج إلى نظام معلوماتي والإحاطة أو السيطرة على المعطيات التي يتكون منها أو الخدمات التي يقدمها" (عبانية ،2005م، ص: 181)وبالتالي المصطلحات التي سبق ذكرها هي ما تدخل تحت مفهوم الجرائم الالكترونية .

أمَّا بالنسبة للبقاء غير المشروع فيعني التواجد داخل النظام المعلوماتيّ خلافًا لإرادة مَن له الحق في منح الأذن في التواجد في النظام، إلَّا أنَّه يوجد تفسيران كانا السبب في تجريم فعل البقاء غير المُصرَّح به أو غير المشروع عن الجريمة الإلكترونيَّة، التفسير الأوَّل هو وجود تصريح بالدخول أو كان الدخول مشروع إلى النظام المعلوماتي ولكن لفترة زمنية معينة وأنتهت هذه الفترة و استمر فعل البقاء داخل النظام وبالتالي اصبح فعل غير مشروع ،التفسير الاخر ان يدخل الشخص بطريق الخطأ أو الصدفة إلى النظام المعلوماتي وبعد اكتشاف اهمية الموقع أو ما يحتويه من بيانات يعزم عدم الخروج منه وكأن هذين السببين هما الأساس في تجريم البقاء غير المصرح به (بن يونس: 2004م ، ص 331)

وعليه فان البقاء غير المشروع يتحقق من لحظة علم من يتواجد في النظام المعلوماتي بأن وجودة غير مصرح به أو أنه لم يعد كذلك وتأسيسا على ذلك فأن الاتفاقية مزجت بين مصطلح الدخول و البقاء أو التخيير بينهما على الرغم من اختلاف في المفهوم في كلا منهما حسب ما اوضحنا اعلاه وكان الاجدر ان تفصل فعل الدخول غير مشروع عن فعل البقاء غير المشروع وتأسيسا على ذلك فأن الجرائم الالكترونية يمكن أن تتحقق من خلال البقاء غير المشروع بعد أختراق الشبكات او الدخول غير المشروع حيث أن الكثير من هجمات الجرائم الالكترونية من خلال برامج او فيروسات معينة تبقى دأخل النظام المعلوماتي لالتقاط المعلومات

وفي الختام أشارت الاتفاقية كذلك في المادة 20 منها إلى المسؤولية الجزائيَّة الاعتبارية للأشخاص وترتيب المسؤولية عليهم وفاقًا للقوانين الداخليَّة دون الإخلال بفرض العقوبة على الأشخاص الطبيعيِّين الذين يرتكبون الجريمة لصالحهم .

كما أوضحت في المادة 21 بأنَّ القانون الداخليّ لكلِّ دولةٍ هو من يُحدِّد الإجراءات والصلاحيات المُتخذة لمواجهة الجريمة، وكذلك في المواد من 6 إلى 19 وكذلك الإجراءات المُتخذة في جمع الأدلَّة بشكلٍ إلكترونيّ، وكذلك أيّ جرائمٍ أخرى مُرتكبة بوسائل تقنيَّة المعلومات أيًّاً كانت، وبهذه توسَّعت الاتفاقيَّة إلى جرائم أخرى لم تذكرها في الاتفاقية نفسها

4. الأساس القانوني لعدم مشروعية الجرائم الالكترونية في القانون الوطني

بعد ان تناول اساس عدم مشروعية الجرائم الالكترونية في الاتفاقيات الدولية لابد ان نتطرق الى اساس عدم مشروعية الجرائم الالكترونية في القوانين الوطني لان حسب مارأينا اعلاه كل الاتفاقيات والتشريعات تحيل الى القوانين الداخلية طريقة التعامل مع الجرائم الالكترونية وعليه رأينا ضرورة تناول اساس عدم المشروعية في القوانين الداخلية وسنبدأ بالدساتير وصول الى القوانين العادية وذلك كالتالي

1.4. الجرائم الالكترونية في التشريع الدستوري

الجرائم الالكترونية جرائم حديثة نسيبا على التشريع الدستوري اذ نجد ان اغلب الدساتير تكون قديمة او موضوعة من مدة زمنية لابأس بها وبالتالي لم تشمل او تتضمن الجرائم الالكترونية حتى وان كل ما أشارت اليه هو تحت عبارات خصوصية الاتصالات و المراسلات وحماية اسرار الدولة وتعدد الاخيرة جزء لا يستهان به في الجرام الالكترونية اذ نجد أنها ترد على الاتصالات سواء اتصالات هاتفية او

اتصالات عبر الانترنيت لهذا يطوع مفهوم خصوصية الاتصالات حتى يشمل الاختراق الذي يحصل من خلال الجريمة الالكترونية ومن الدساتير التي اشار الى مفهوم خصوصية الاتصالات والمرسلات او حماية أسرار الدولة وبالمفهوم المخالفة للتفسير يمكن ان تفسر هذه النصوص على حظر الجرائم الالكترونية ومنها الدستور الالماني لعام 1949 المعدل في 2012 حيث اشار الى سرية الرسائل والبريد والاتصالات حيث نصت في المادة 10 على " 1. لا تُنتهك سرية الرسائل والبريد والاتصالات. 2. لا يجوز تقييدها إلا بأمر يستند إلى القانون. وإذا كانت هذه التقييدات تخدم حماية النظام الأساسي الديموقراطي الحر، أو حماية كيان أو أمن الاتحاد، أو إحدى الولايات، فيجوز أن ينص القانون على عدم إبلاغ الشخص المعني بهذا التقييد، والاستعاضة عن اللجوء إلى المحاكم بنظر الدعوى بواسطة هيئات "

نجد كذلك دستور جنوب افريقيا لعام 1996 المعدل في 2012 اشار كذلك الى حماية الخصوصية ومنها حماية خصوصية الاتصالات وبالتالي البعض من حالات الجرائم الالكترونية تتم عن طريق اختراق شبكات الاتصالات وبالتالي تنتهك الحماية التي وضعها الدستور لها (المادة 14 من دستور جنوب افريقيا لعام 1996 المعدل في 2012)، كذلك نجد الدستور الاماراتي لعام 1971 المعدل في 2009 اشار الى الحق في احترام خصوصية الاتصالات حيث نصت "حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولتان وفقا للقانون" (المادة 31 الدستور الاماراتي لعام 1971 المعدل في 2009) وتعد هذه اشارة واضحة الى حماية المراسلات وعليه يمكن تطويعها لتشمل الحظر على الجرائم الالكترونية .

كما نجد المادة 22 من دستور تركيا لعام 1982 المعدل في 2011 قد اوضحت حماية الاتصالات من خلال الاشارة الى "الحق في حرية الاتصال مكفول للجميع. وخصوصية الاتصال حق أساسي. ولا يجوز منع الاتصال أو انتهاك خصوصيته إلا بموجب قرار سليم من قاض بداعي الأمن الوطني أو النظام العام....."

وأيضا من الدساتير التي اشارت الى الحق في الخصوصية وكذلك حماية اسرار الدولة وصيانتها هو دستور منغوليا لعام 1992 المعدل في 2001 حيث اشار القانون بحماية خصوصية المواطنين، وأسرهم، وسرية المراسلات والاتصالات، وحرمة الإقامة المنزلية ، كما اشار الى ان تكون الدولة واجهزتها ملزمة شرعيا بحماية السرية وخاصة الأسرار الخاصة بالنظام العام والامن العام والدفاع الوطني ومعلومات الشركات والافراد للكشف (المادة (16 ف 13 وف 17) دستور منغوليا لعام 1992 المعدل في 2001)

ضف الى ذلك من الدساتير التي اشارت الى حماية اسرار الدولة ، دستور كوستاريكا لعام 1949 المعدل في 2011 اشار في المادة 30 اسرار الدولة محفوظة وكذلك المادة 24 التي بينت الحق في الخصوصية من خلال كفالة حرية الاتصالات وحظرت انتهاك الوثائق والاتصالات الخاصة والمكتوبة والشفهية أو غير ذلك، وأخيرا وليس آخرا دستور هولندا لعام 1814 المعدل في 2008 له أيضا نصيب في النص على حق الخصوصية من خلال المادة 10 التي نصت على "1-. لكل فرد الحق في احترام خصوصياته، دون المساس بالقيود الموضوعة أو القوانين الصادرة من قبل البرلمان.2 . يتعين أن توضع قوانين من قبل البرلمان لحماية الخصوصية بشأن تسجيل ونشر البيانات الشخصية. 3. يتعين وضع قانون صادر عن البرلمان بشأن القواعد المتعلقة بحقوق الأشخاص في ضرورة إعلامهم عن البيانات المسجلة المتعلقة بهم، والأغراض المستخدمة فيها، وتصحيح تلك البيانات " وتعد هولندا من الدول الرائدة في مكافحة الجرائم الالكترونية حيث أنشأت الحكومة الهولندية المنتدى العالمي للخبرة السيبرانية في لاهاي، والذي يضم بالفعل مركز الجرائم الإلكترونية الأوروبي التابع لليوروبول (EC3) ووكالة الاتصالات والمعلومات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NCI). كما أنها موطن لدلتا لاهاي الأمنية، وهي أكبر مجموعة أمنية في أوروبا، حيث تتعاون شركات الأمن (السيبراني) والوكالات الحكومية ومؤسسات المعرفة. وأصبحت هولندا أيضًا رائدة أوروبية في مجال التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا الزراعية، وحلول التنقل القائمة على التكنولوجيا و في عام 2018، نشر المركز الوطني للأمن السيبراني (NCSC) تحديثًا لـ "الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني" لعام 2013. وتحدد كلتا الوثيقتين وجهة نظر الحكومة على المدى الطويل بشأن الأمن السيبراني وتحددان إجراءات ملموسة لمكافحة التهديدات الالكترونية.

2.4. المواجهة القانونية للجرائم الالكترونية في القوانين الوطنية

سعت الكثير من الدول الى ايجاد تشريعات مناسبة تتعامل مع الجريمة الالكترونية من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الاقليمية الخاصة بالجرائم الالكترونية أو من خلال التصدي لهذه الجرائم بواسطة التشريعات الوطنية ،ومن هذه التشريعات نجد القانون القطري لمكافحة الجرائم الالكترونية رقم 14 لسنة 2014 التي جرمت الدخول عمدا دون وجه حق بأي وسيلة الى أي موقع الكتروني أو نظاماً معلوماتياً او شبكة معلوماتية او وسيلة تقنية او جزء منها او تجاوز الدخول المصرح به ،او استمر في التواجد بما بعد علمه بذلك " (المادة الثالثة من قانون الجرائم الالكتروني القطري رقم 14 لسنة 2014 كذلك نجد التشريع السوداني في المادة 4 من قانون الجرائم المعلوماتية لسنة 2007كذلك جرمت الدخول غير المصرح به لموقع الالكتروني أو أي نظام معلوماتي.

كما نجد الكثير من الدول قامت بإصدار تشريعات تحد من أثار الهجمات الالكترونية بصورة عامة، بينما نجد تشريعات اخرى عدلت قوانينها واضافت فقرات تعالج حالات الجريمة الالكترونية ومنها التشريع الاردني لقانون العقوبات الذي عدل في عام 2001، حيث عدلت المادة 148 في بعض الفقرات إذ أشارت الى (3-ويقضي بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا نتج عن الفعل ما يلي: تعطيل سبل الاتصالات وأنظمة الحاسوب أو اختراق شبكاتها أو التشويش عليها أو تعطيل وسائط النقل أو إلحاق الضرر بها آليًا أو جزئيًا).وعبارة اختراق الشبكات المذكورة في نص المادة اعلاه هي تشير الى الجرائم الالكترونية حيث انها تحدث بواسطة الاختراق او كما يسمى الدخول غير المشروع الى شبكات الأنترنيت (النوايسة ،ص470) ،وكذلك اشار المشرع الاردني بالنص (كل من قام متعمدا باعتراض موجات مخصصة للغير او بالتشويش عليها او باستخدام موجات كهرومغناطيسية بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سته اشهر او بغرامة لا تقل عن 500 دينار) (المادة 80 من قانون الاتصالات الاردني رقم 21 لسنة 2011).

كذلك يمكن أن يشمل قانون حماية اسرار ووثائق الدولة الاردني الجرائم الالكترونية من خلال جريمة الدخول او محاولة اختراق اماكن محظورة بقصد الوصول الى اسرار تتعلق بسلامة الدولة اذ تمت هذه الجرائم المذكورة في المادة ادناه بطريقة تقنية او الالكترونية فأن قانون حماية أسرار ووثائق الدولة حيث نصت على 14 أنه: "من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أسرار، أو أشياء، أو وثائق محمية، أو معلومات يجب أن تبقى سرية حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، وإذا كانت الدولة الأجنبية عدوة فتكون العقوبة الإعدام" كذلك من سرق اسرار او وثائق له علاقة بسلامته الدولة تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة لمدة لاتقل عن عشر سنوات واذا كان الغرض من السرقة مساعدة دولة اجنبية تكون العقوبة اعدام،وفي حالة كان الشخص موظف او مسؤول وقام يتحصيل هذه الوثائق بحكم وظيفته تكون العقوبة قام بإفشائها عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة لمدة لاتقل عن عشر سنوات وتتشدد العقوبة اذ كان لغرض مساعدة دولة اجنبية الى الاشغال الشاقة المؤبدة واذا كانت الدولة عدة تكون العقوبة اعدام .(المادة 14 و15 و16 من قانون حماية اسرار ووثائق الدولة لعام 1971)

كما يشير قانون الجرائم الالكترونية الاردني المعدل الى الدخول غير المشروع الى الشبكة المعلوماتية بدون تصريح او ما يخالف او تجاوز حدود التصريح الممنوح بغية الاطلاع على بيانات او معلومات غير متاحة للعامة تمس الامن الوطني للدولة او العلاقات الخارجية له او الاقتصاد حيث اشارت المادة كذلك الى الحبس مدة لا تقل عن اربعة اشهر وغرامة لا تقل عن 500 خمسمائة دينار ولا تزيد على (5000)

خمسة آلاف دينار، وكذلك اشارت الفقرة ج من ذات المادة الى انه :" يعاقب كل من دخل قصدا الى موقع الكتروني للاطلاع على بيانات أو معلومات غير متاحة للجمهور غير متاحه للجمهور تمس الأمن الوطني أو العلاقات الخارجية للملكة أو السلامة العامة أو الاقتصاد الوطني بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر وبغرامة لا تقل عن (500) خمسمائة دينار" (المادة 2012 من قانون الجرائم الالكترونية الاردني لعام 2015 المعدل في 2019).

ومن خلال هاتين الفقرتين ان الدخول في الفقرة أ يكون الى الشبكة المعلوماتية او نظام معلومات بينما الفقرة ج يكون الاختراق على الموقع الإلكتروني ،تفترض المادة 12 ان الدخول يكون غير مصرح او تجاوز حدود التصريح الممنوحة للشخص المصرح له الدخول الى النظام المعلوماتي او موقع الانترنيت وان يكون الفعل الدخول غير المشروع يمس الامن الوطني او العلاقات الخارجية للملكة او السلامة العامة او الاقتصاد العامة وان تكون غير متاحة للجمهور(النوايسة ،ص472).

اما بالنسبة الى القانون الاماراتي من القوانين السباقة على المستوى العربي في مكافحة الجرائم الالكترونية وذلك في قانونها الاتحادي لعام 2006 حيث فرق بين الجريمة الالكترونية التي على الافراد او الدول حيث نص القانون في المادة 22(يعاقب بالسجن كل من دخل بغير وجه حق موقعاً او نظاماً مباشرة او عن طريق الشبكة المعلوماتية او احدى الوسائل تقنية المعلومات بقصد الحصول على البيانات او معلومات حكومية سرية اما بطبيعتها او بمقتضى تعليمات صادرة بذلك ،فاذا ترتب على الدخول الغاء تلك البيانات او المعلومات او اتلافها او تدميرها او نشرها ،تكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ،ويسري حكم المادة على البيانات والمعلومات الخاصة بالمنشأة المالية و المنشأت التجارية والاقتصادية)،والملاحظ من النص ان القانون الاتحادي الاماراتي قد وسع من مفهوم الجرائم الالكترونية كذلك شدد على الجريمة اذا ترتب عليها الاضرار بالبيانات او المعلومات التي تحمله أما بالنسبة للجرائم الالكترونية الواقع على الاشخاص فقد افرد لها القانون الاماراتي وذلك انطلاقا من الحفاظ على الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة (كل من تنصت او التقط او اعترض عمدا من دون وجه حق ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية او احدى الوسائل تقنية يعاقب بالحبس او الغرامة) والغي هذه القانون وحل محل قانون رقم 5 لعام 2012 لمكافحة جرائم تقنية المعلومات حيث نصت المادة 2 منه " يعاقب كل من دخل موقعا الالكترونيا او نظام معلومات الكتروني او شبكة معلوماتية او وسيلة تقنية بدون تصريح او تجاوز حدود التصريح بالبقاء فيه بصورة غير مشروعة 2- تكون العقوبة اذا ترتب على اية فعل من الافعال المنصوص عليه بالفقرة الاولى من هذه المادة الغاء او حذف او تدمير او افشاء او اتلاف

او تغير او نسخ او نشر او اعادة نشر اي بيانات او معلومات 3- تكون العقوبة ...اذا كانت البيانات او المعلومات محل الافعال الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة شخصية (المادة الثانية من القانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاردني رقم 5 لسنة2012)

كما تناول القانون كذلك تجريم الاعتداء على الحياه الخاصة في المادة 21 حيث نص (يعاقب كل من استخدم شبكة معلوماتية او نظام معلوماتي الكتروني او احدى الوسائل التقنية في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الاحوال المصرح بها)

اما بالنسبة الى قانون الجزاء العماني لم يشير الى لفظ الجرائم الالكترونية اذ اشار الى الجرائم التي تدخل تحت مفهومها حيث نص على تجريم من افشى او سلم على اي وجه وبأية وسيلة وبالتالي هنا لم يحدد اذا كانت وسيلة الالكترونية او تقليدية ،سر من اسرار الدفاع عن البلاد او سهل الحصول عليه بقصد تسليمة او افشائه لأي جهة اخرى ، وتشدد العقوبة الى الاعدام اذا كان وقت الحرب ،وكذلك اشار الى تشديد العقوبة الى السجن مدة لا تقل عن 10 سنوات اذا كان موظف عام افشى سر من اسرار الدفاع عن البلاد وتكون العقوبة اعدام اذا وقت خلال الحرب، ويعاقب كذلك بالسجن مدة لاتقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات اذا تم الحصول على هذه الاسرار بطريقة غير مشروعة ولكن لم يقصد تسليمه الى دولة اجنبية وتكون العقوبة لاتقل عن 3 سنوات ولا تزيد عن 10 سنوات اذا تمت اثناء الحرب (المواد 129 و130و131 من قانون الجزاء العماني رقم 7 لسنة 2018)

وفي نص اخر اشار الى الجرائم الالكترونية بصورة اكثر وضوحا حيث اشار الى المعاقبة بالسجن مدة لا تقل عن 3 اشهر ولا تزيد عن سنتين كل من تعمد في استخدام الحاسب الالي في ارتكاب ....التنصت والتجسس على البيانات والمعلومات) (المادة 276 من قانون الجزاء العماني 2018)

كذلك اشار قانون العقوبات السوري الى حظر الدخول الى الاماكن التي تحتوي على معلومات سرية تهمه امن الدولة وسلامتها وتنص على هـــذه الجريمة المادة (271) من قانون العقوبات: «من دخل أو حاول الدخول إلى مكان محظور قصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة عوقب بالحبس سنة على الأقل. وإذا سعى بقصد التجسس فبالأشغال الشاقة المؤقتة» وكذلك اشار الى ان من سرق اشياء او وثائق كالتي وردت في المادة 271 عوقب بالأشغال الشاقة وتتشدد العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت لمصلحة دولة اجنبية (قانون العقوبات السوري لعام 148 لسنة 1949) ومن المستجدات على المستوى العربي بشأن الجريمة الالكترونية أقر مجلس

النواب الأردني مشروع قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2023، الذي يعاقب كل من يقوم بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات تنطوي على أخبار كاذبة أو ذم أو قدح أو تحقير لأي شخص، أو لنقل أو الترويج للأعمال الإباحية والجنسية.

اما بالسنة الى القوانين الدول الاجنبية فكانت سابقة على القوانين العربية مثل القانون الفيدرالي الامريكي للإساءة استعمال الحاسبات الالية في الولايات المتحدة الامريكية لسنة 1984 حيث عاقب القانون كل شخص يتم دخوله الى النظام المعلوماتي بصورة غير شرعية حيث اشار الى الحصول على معلومات سرية لحكومة الولايات المتحدة بقصد استخدامها من اجل الاضرار بالولايات المتحدة الامريكية او لفائدة دولة اجنبية (قانون أمن الحاسوب الامريكي لسنة 1987)

كما اشار القانون اعلاه الخاص بإساءة استخدام الحواسيب الى تجريم الافعال الذي تتم عبر الانترنيت (الشنراقي ،2013 ، ص 114) ،اذا نصت المادة (أ/ 1030) على تجريم الدخول غير المشروع للحواسيب الحكومية او المتعلقة بأعمال الحكومة "1-الدخول العمدي الى جهاز الحاسوب بدون تصريح او تجاوز للتصريح الممنوح له ويحصل بأية وسيلة على معلومات تقررت من قبل حكومة الولايات المتحدة بناء على امر تنفيذي وتصريح برلماني يتطلب الحماية ضد الافشاء غير المخول به لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني او العلاقات الاجنبية ،2- الوصول عمدا الى الحاسوب بدون ترخيص او تجاوز الترخيص الممنوح بقصد الحصول على معلومات واردة في سجل مالي بمؤسسة مالية او ان تشمل هذه المعلومات المتضمنة في ملف وكاله او معلومات من اي حاسب محمي اذا تعلق بمحتوى اتصالات خارجية او بين الولايات 3- الوصول العمدي بدون ترخيص لأي حاسوب غير عام يخص احدى ادارات او وكالات الولايات المتحدة مخصصة لاستعمال حكومة الولايات المتحدة ،او لم يكن مخصص لها ولكن استعمل من قبل او لأجل الولايات المتحدة وكان ذلك التصرف مؤثرا على ذلك الاستعمال من قبل او لأجل حكومة الولايات المتحدة "

وكذلك اشار الى الجرائم الالكترونية القانون الفرنسي حيث نص قانون لعقوبات الفرنسي لعام 1992 في نص المادة 411 ف 6 (يعاقب بالاعتقال لمدة خمسة عشر سنة كل من سلم الى دولة اجنبية او لمشروع او منظمة اجنبية او لأي جهة تخضع لسيطرة اجنبية او لاحد عملائها او مهد في سبيل ذلك معلومات او اساليب ،اشياء او وثائق معطيات مبرمجة اليا او فهارس ،اذا كان في استعماله او افشائها او تجميعها ما يشكل بطبيعته ضررا بالمصالح الاساسية بالأمة) والملاحظ على هذا النص انه تناول الجرائم الالكترونية لأنه النص يتحدث عن البيانات والمعطيات المبرمجة اليا وهذا محل الجرائم الالكترونية ،

كذلك اشار قانون العقوبات الفرنسي في المادة (462) وجرم فيه مجرد الولوج الى نظام المعالجة الآلية أو البقاء فيه بطريق غير مشروع وشدد العقوبة في الأحوال التي ينجم عن هذا الولوج محو أو تعديل في المعطيات المعالجة آليا(قانون العقوبات الفرنسي القانون رقم 19 - 88 بتاريخ 5 كانون ثاني 1988) وهذا ايضا يدخل في صلب موضوع الجرائم الالكترونية .

كذلك نجد ان قانون إساءة استخدام الحاسوب لسنة 1990 – البريطاني الذي بدء سريانه بتاريخ 29 آب / اوغسطس 1990 والذي جاء متأخرا عن غيرها من الدول الاوربية الذي استجابت بشكل اسرع للتجريم الاعتداء على البيانات خاصة بعد اتفاقية حماية البيانات الشخصية لعام 1981 ،عودة على بدء جرم هذه القانون عدد من الافعال لمواجهة الاختراق والتواصل غير المصرح به و هذه الجرائم هي-:

- ✓ الدخول غير المصرح به لنظام الحاسوب (النشاط الرئيسي للعبث أو التطفل
- ✓ نفس الفعل السابق، ولكن بقصد ارتكاب أو تسهيل ارتكاب فعل آخر.
- ✓ التعديل أو التحوير غير المصرح به لنظام الحاسوب بقصد اضعاف أو تعطيل النظام.

والغرض الاساسي من هذا القانون ليس في نطاق امن المعلومات فحسب ، بل في نطاق حماية البيانات الشخصية والخصوصية وتنظيم حرية البيانات والمعلومات وفي مختلف الفروع الاخرى لقانون تقنية المعلومات ،كذلك تضمن القانون السويسري بشأن جرائم المعلوماتية نصوصا تعاقب على الحصول دون تصريح على بيانات مخزنة الكترونيا أو على البرامج بقصد الاثراء على نحو غير مشروع وعلى التوصل مع نظم الحاسوب واتلاف المعطيات (يونس عرب، 2006، ص 15)

ومن القوانين الاخرى التي عالجت الجرائم الالكترونية المادة 263 من قانون العقوبات الدنماركي التي اشارت الى جريمة الدخول غير المصرَّح به و الوصول إلى المعلومات والبرامج الموجودة في نظام معالجة البيانات وعاقب فيه على مجرد الوصول الى معلومات أو برامج الغير وشددت العقوبة في حال ارتكاب فعل الاختراق بغرض الاطلاع على الأسرار التجارية (م2/263) (عبد الاله محمد النوايسة ،2016 ،ص 41) وبالتالي تتحقق الجريمة الالكترونية في النص اعلاه بمجرد الوصول الى المعلومات المخزنة في النظام الحاسوب بصورة غير مشروعة أي ان مجرد الوصول الى البيانات المخزنة دون امكانية استخدامها او وضع اليد عليها يشكل جريمة بموجب قانون العقوبات الدنماركي .

أما بالنسبة الى قانون خاص بالجرائم الالكترونية فان العراق لا يملك هكذا قانون ولازال مجرد مسودة في البرلمان العراقي الا ان العراق صادق على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في

عام 2013 بالقانون رقم 31 ولكن هذا لا يعني بأن القضاء العراقي لا يحاسب على الجرائم الالكترونية وانما وجد القضاء وسيلة من خلال تطويع النصوص الخاصة بقانون العقوبات لعام 1969 المرقم 111لتشمل الجرائم الالكترونية سواء كانت واقعه على فرد عادي ام على مؤسسات الدولة

أما بالنسبة الى قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 فقد افرد باب كامل للجرائم المضرة بالماسة بأمن الدولة الخارجي حيث نص من المادة 164 على عقوبة الاعدام كل من سعى للتخابر مع دولة اجنبية او لدى احد ممن يعملون لمصلحتها او تخابر من اي منهما وكان من شانه الاضرار بمركز العراق السياسي او الاقتصادي او الحربي ،كما اشار في مادة اخرى الى انه يعاقب بالسجن المؤبد الشخص الذي يستحصل باي وسيلة_اي عدم تحديد الطريقة وبالتالي بالإمكان التوسع في التفسير_ اسرار الدفاع للبلاد اما بقصد تسليمها الى دولة اجنبية او افشائها وتتشدد العقوبة الى الاعدام اذا كان الجاني مكلف بخدمة عامة او ان الجريمة تم ارتكابه في وقت الحرب او اذا كانت الدولة معادية ,كما اشار كذلك الى عقوبة السجن مدة لاتزيد عن عشر سنين اذا كان الجاني استخدم اي وسيلة من وسائل الاتصالات بقصد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها او اذاعتها وتشدد العقوبة الى خمسة عشر سنة اذا وقعت (المادة 177و 178من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة)1969 ،وتجدر الاشارة ان مجلس قيادة الثورة المنحل اصدر قرار تشريعي في عام 1999رقم 61 حيث قضى بعقوبة الاعدام لكل من ارتكب خلال النفير العام بقصد معاونة العدو او الاضرار بالجيش عملا من شانه ان يعرض امن الاتصالات السلكية واللاسلكية وسلامتها للخطر بتمكين العدو من استراق المكالمات الخاصة بحركات الجيش والعدو.

5. الخاتمة

في نهاية كل بحث لابد ان يتوصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي كالتالي :

1.5.الاستنتاجات

- ✓ الجريمة الالكترونية هي أختراق الشبكات المعلوماتي أو أعتراض هذا الشبكات بهدف الوصول إلى البيانات الألكترونية من أجل هدف مرتبط بالغاية من هذه الجريمة سواء كانت هذه الغاية مادية ام بقصد الايذاء .
- ✓ التطور في مفهوم القوة من قوة تقليدية الى قوة الالكترونية كانت أحدى الأسباب التي أدت الى تطور الجريمة وتغيير في فحواه ،حيث يعد الجريمة الالكترونية قوة الكترونية ولكنها قوة غير معلنة مخفية يمكن القيام بها سراً وقد يتأخر اكتشافها مدة زمنية طويلة نسبياً.

- ✓ ذكرت اتفاقية بودابست لعام 2001 عبارات عامة حول الجريمة الالكترونية وبالخصوص الدخول غير مشروع وحسنا فعلت أذ أن ذكر العبارة بهذه الصورة جعل من الممكن أن ينطوي كل انواع الجريمة الالكترونية تحت طياتها على أعتبار أن كل جريمة الالكترونية تبدء عن طريق دخول غير مشروع .
- ✓ أشارت الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الى ذات الافكار والمعطيات في اتفاقية بودابست حول تجريم الافعال الالكترونية وترك المجال لاعمال التشريعات الوطنية في مكافحة الجريمة .
- ✓ نجد الكثير من التشريعات سواء كانت عربية مثل القانون الاماراتي الذي اوجد قانون خاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية وافرد نصوص خاصة للجرائم التي تقع على الاشخاص او تلك التي تقع على الحكومة وكل له الجزاء القانوني الخاص به اشار قانون العقوبات الفرنسي لعام 1992 الى الجرائم الالكترونية في نصوصه و قانون إساءة استخدام الحاسوب البريطاني لسنة 1990 .
- ✓ أما بالنسبة الى القانون العراقي فلا يوجد قانون يعاقب على الافعال الجرمية الالكترونية ولكن يعتمد القضاء العراقي على نصوص قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 وتصدي السلطة القضائية لهذه الجرائم من خلال القرارات القضائية التي تصدرها.

2.5. التوصيات

- ✓ تشريع قوانين خاصة بالجرائم والهجمات الالكترونية حيث تساعد هذا القوانين على استيعاب كافة انواع الهجمات الالكترونية اذا لا يكفي ادخال التعديلات على القوانين الحالية .
- ✓ الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي من خلال تقنيات التعرف على البيانات والاشخاص للحد من هذا الجرائم وهذا يحتاج الى اعمال واقامة دورات و ندوات تثقفية للأشخاص المكلفين بأعمال القانون .
- ✓ انشاء وكالات مركزية خاصة لمكافحة الجرائم الالكترونية
- ✓ تفعيل دور المحاكم الدولية في مواجهة الجرائم الالكترونية ذات النطاق الدولي وتعزيز التعاون العالمي في منع الجرائم الالكترونية ومكافحتها اذ ينبغي للمدعي العام ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم توحيد كافة الجهود وممارسة الضغط لتنفيذ لوائح وطنية

ودولية محددة تتناول المواضيع التالية: تسهيل وتسريع المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون بين الدول ،إلزام مقدمي خدمات الإنترنت (ISPs) وشركات التكنولوجيا الأخرى بتعيين نقاط اتصال وطنية ودولية لسهولة الوصول الى مرتكبي الجرائم وللوصول بشكل أسرع إلى البيانات عبر الإنترنت عند البحث عن الأدلة وسن أحكام جنائية محددة تتعلق بالجرائم السيبرانية تكييف الإجراءات الجنائية وتدابير التحقيق الحالية لمعالجة الأنواع الجديدة من الجرائم الإلكترونية.

6. قائمة المصادروالمراجع

1.6. الدساتيروالقوانين

- دستور جنوب افريقيا لعام 1996 المعدل في 2012
- الدستور الاماراتي لعام 1971 المعدل في 2009
- دستور منغوليا لعام 1992 المعدل في 2001
- قانون الجرائم الالكتروني القطري رقم 14 لسنة 2014
- قانون الاتصالات الاردني رقم 21 لسنة 2011.
- قانون حماية اسرار ووثائق الدولة لعام 1971
- قانون الجرائم الالكترونية الاردني لعام 2015 المعدل في 2019
- القانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاردني رقم 5 لسنة2012
- قانون الجزاء العماني رقم 7 لسنة 2018
- قانون العقوبات السوري لعام 148 لسنة 1949
- قانون أمن الحاسوب الامريكي لسنة 1987
- قانون العقوبات الفرنسي القانون رقم 19 - 88 بتاريخ 5 كانون ثاني 1988

2.6. مراجع باللغة العربية

- حسام محمد نبيل الشنراقي، (2013)، الجرائم المعلوماتية دراسة تطبيقية مقارنة على جرائم الاعتداء على التوقيع الالكتروني، دار الكتب القانونية، مصر
- الحمادي خالد سلمان عبد الله، (2019)، جريمة الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتيّ في القانون القطريّ –دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة قطر.
- الديري عبد العال، (2012)، الأستاذ محمَّد صادق إسماعيل، كتاب الجرائم الإلكترونيَّة، المركز القوميّ للإصدارات القانونيَّة، مصر

- أحمد هلالي عبد الإله، (2007)، اتفاقية بودابست لمكافحة جرائم المعلوماتية (مُعلّقًا عليها)،ط1، دار النهضة العربيَّة، القاهرة
- عبانية محمود أحمد، (2005)، جرائم الحاسوب وأبعادها الدوليَّة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،2005م
- الخن طارق، (2018)، جرائم المعلوماتيَّة، منشورات الجامعة الافتراضية السوريَّة.
- عطايا ابراهيم رمضان إبراهيم، (2015)، الجريمة الإلكترونيَّة وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلاميَّة والأنظمة الدوليَّة، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ،العدد 30، الجزء الثاني
- النوايسة عبد الله محمَّد، (2016)، جريمة الدخول غير المشروع في تشريعات الجرائم الإلكترونيَّة العربية: دراسة مقارنة، المجلة القانونيَّة والقضائيَّة – مركز الدراسات القانونيَّة والقضائيَّة – وزارة العدل – قطر، دار المنظومة، سنة 2016م
- موسى طالب حسن ومحمود عمر، (2016)، الإنترنيت قانونًا، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربيَّة المتحدة، العدد 67 .
- ورشة عمل " تطوير التشريعات في مجال مكافحة الجرائم الالكترونية " هيئة تنظيم الاتصالات / مسقط – سلطنة عمان 2-4 ابريل 2006ورقة عمل " الاتجاهات التشريعية للجرائم الالكترونية " المحامي الدكتور يونس عرب / عمان – الأردن
- التقرير التفسيريّ لاتفاقية بودابست لعام 2001 الصادر عن مجلس أوربا منشور على الموقع تاريخ الزيارة 2024/2/7 https://rm.coe.int/explanatory-report-budapest-convention-in-arabi
- الغني شيماء عبد، الحماية الجنائيَّة للتعاملات الإلكترونيَّة، أطروحة دكتوراه، جامعة المنصورة.
- بن يونس عمر محمَّد أبو بكر، (2004)، الجوانب الموضوعيَّة والإجرائية لجرائم الإنترنت، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

3.6. مراجع باللغة الأجنبية

- David E. Graham (2010),Cyber Threats and the Law of War, JOURNAL OF NATIONAL S ECURITY L AW & P OLICY
- Christopher S. Yoo (2015), Cyber Espionage or Cyberwar?: International Law, Domestic Law, University of Pennsylvania Carey Law School
- Michael N. Schmit (2012), Attack" as a Term of Art in International Law: The Cyber Operations Context, 4th International Conference on Cyber Conflict , NATO CCD COE Publications
- Bainbridge.D (2000), Introduction to computer law , London ,fourth edition

التعدد الإثني وتأثيراته الثقافية والسياسية على مفهوم الهوية والمواطنة واستقرار الدولة دراسة حالة العراق

Ethnic Diversity and Its Cultural and Political Impacts on the Concept of Identity, Citizenship, and State Stability

A Case Study of Iraq

أ.د. هاني إلياس خضر الحديثي[1*]

[1]سياسة خارجية وعلاقات دولية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

البريد الإلكتروني: hani_hadeethe@yahoo.com

****

ملخص الدراسة

تعتبر التعددية العرقية ظاهرة عالمية، لكن طريقة التعامل معها تختلف من بلد إلى آخر، اعتماداً على طبيعة مناهج تلك الدول. وقد تمكنت الدول المتقدمة التعامل مع هذه الظاهرة بتوظيف طرق وآليات حضارية مكنتها من المحافظة على الوحدة الوطنية للشعوب، في مقابل ذلك تعاني العديد من الدول الأخرى من مشاكل داخلية تؤدي أحياناً إلى تقسيمها وتفكيكها إلى كيانات كنتاج السياسات التمييز وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية. في هذه الدراسة ناقشنا تجارب عديدة لدول آسيوية وغربية كنماذج لدول تعاملت بموضوعية وإيجابية، ودول أخرى فقدت وحدتها أو تعاني من مشاكل داخلية معقدة نتيجة لغياب التفاعل الإيجابي بين السلطات السياسية وشعوبها التي تطمح إلى الحرية والعدالة الاجتماعية.

استناداً إلى ما سبق، قمنا بدراسة طبيعة مشاكل التعددية العرقية في العراق واعتمدنا القضية الكردية كنموذج للدراسة في العراق، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الدولة المدنية العلمانية التي تحقق العدالة الاجتماعية هي السبيل للحفاظ على وحدة الدولة ومجتمعاتها بغض النظر عن التباينات العرقية والاثنية.

*المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية

التعدد الاثني؛ الهوية؛ المواطنة؛ الأمن والاستقرار؛ العراق.

Abstract

Ethnic diversity is a global phenomenon, but the approach to managing it varies from country to country, depending on their specific methodologies. Developed countries have managed this phenomenon by employing civilized methods and mechanisms that have enabled them to maintain national unity. Conversely, many other countries suffer from internal problems that sometimes lead to their division and disintegration into separate entities due to discriminatory policies and the absence of social, economic, and legal justice. In this study, we discussed various experiences of Asian and Western countries as models of nations that have dealt with this issue objectively and positively, and other countries that have lost their unity or suffer from complex internal problems due to the lack of positive interaction between political authorities and their people, who aspire to freedom and social justice.

Based on the above, we studied the nature of ethnic diversity problems in Iraq, using the Kurdish issue as a model for this study. The researcher concluded that a secular civil state that achieves social justice is the way to maintain the unity of the state and its societies, regardless of ethnic and racial difference.

Keywords

Ethnic diversity ; identity ; citizenship ; security and stability ; Iraq.

1.مقدمة

يعتبر التعدد الاثني ظاهرة عالمية متغلغلة في أغلب بلدان العالم المتقدمة منها أو النامية، الفارق بينهما أن الدول المتقدمة تمكنت من إيجاد حلول لهذه الظاهرة عبر تطويعها، لتكون عامل قوة يستفاد منها لتحقيق النمو والتقدم عبر اعتماد أنظمة سياسية رشيدة تولي أهميتها إلى تعزيز المواطنة والمشاركة في إدارة مؤسسات الدولة بما يحقق العدالة والرفاهية، في حين ظلت بلدان العالم النامية متعثرة في السيطرة على مخرجاتها لتتحول هذه ظاهرة التعدد الاثني إلى عناصر قلق وصراعات داخلية تهدد غالبا الوحدة الوطنية وسيادة الدول، وفي بعض الأحيان تتحول إلى سبب للتقسيم الذي يتيح الفرص للتدخلات الخارجية خاصة حين تكون الدول المعنية محط استهداف من قوى إقليمية أو دولية، ويعود

السبب الأساسي في ذلك إلى هيمنة العقلية السياسية الشمولية في إدارة الدولة، وظهور زعامات محلية (عرقية أو عشائرية أو دينية وطائفية أو مناطقية...) تنتزع شرعيتها من توظيفها لصالحها، وغالبا بدعم أجنبي خدمة لمصالحه واستراتيجياته على حساب المصالح القومية للدول والمصلحة الوطنية العليا.

وتتمثل عوامل تكريس الانقسامات التي تضع البلدان ذات الأنظمة الشمولية على وضع غياب الاستقرار، وضعف التنمية وغياب العدالة وفقدان دولة القانون، وتهميش المواطنة وتهشيم الوحدة الوطنية في ممارسات الإبادة الجماعية لمكونات اجتماعية محددة، والنقل الاجباري للسكان (التهجير الإثنوغرافي) بقصد تحقيق تغييرات ديمغرافية، والتمييز في حقوق المواطنة على أسس عرقية أو دينية وغيرها من السلوكيات المتخلفة التي تدفع الجماعات أو المكونات الى حق المطالبة بحق تقرير المصير الذي يؤدي الى الانفصال وتقسيم الدول خاصة إذا تحولت الأمور الى حالة الصراعات واندلاع النزاعات المسلحة وما يترتب عن ذلك من تراجع أو فقدان الهوية الوطنية لصالح الهويات الفرعية وغياب الشعور بالمواطنة وتسيد صراع الثقافات داخل الدولة عبر تغليب ثقافة محددة على غيرها من الثقافات الوطنية الأمر الذي يهدد وحدة الوطن وخاصة حين يغيب الدستور الشامل الجامع الذي يحمي الدولة والمواطن بفعل تغليب النزعات الاثنية عبر دساتير تفكيكية تشكل مصدر ضعف الدولة. وهنا تكمن إشكالية البحث و طبيعته.

وفي محاولة معالجة هذه الاشكالية، نستند في دراستنا هذه على طبيعة تجارب البلدان بصيغة الاستعراض السريع الموجز الذي يعتمد على طبيعة مواجهة هذه المشكلة، وكيفية الحلول التي أدت إلى تجاوز هذه الظاهرة، بما يؤدي إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية دون التفريط بحقوق الجماعات أو التكوينات عبر تغليب الولاء الوطني على الولاءات الفرعية عبر اعتماد اشكال مختلفة لأنظمة سياسية تنقل الدولة من دولة ذات نظام سياسي شمولي و مركزي مرفوض داخليا لأسباب الصراعات الداخلية إلى دولة بنظام سياسي اتحادي يؤمن الأرجحية في الصلاحيات الدستورية للسلطة المركزية الاتحادية في حال عدم توفر فرص القبول بالنظام المركزي العادل لاعتبارات شتى .

على ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تتوزع إلى قسمين يتم في الأول منها باستعراض وصفي لبعض تجارب الدول، في حين يتضمن الثاني دراسة واقع التعدد الاثني في الوطن العربي، والتي تشهد تصعيدا في عوامل الصراع كما هو الحال في سوريا والعراق، مع طرح النموذج العراقي في معالجة القضية الكردية، ونسعى عبر هذه الدراسة لإبداء وجهة نظرنا في تلافيفها فضلا عما ننتهي إليه في الاستنتاجات .

2. ظاهرة التعدد الإثني والتباينات الدولية للاستثمار فيها

عند تتبع ظاهرة التباين الإثني يتضح لنا أن هناك نماذج متباينة بين الإيجاب والسلب، فالنماذج الايجابية في معالجة هذه الظاهرة عديدة على غرار ماليزيا في آسيا، وبلدان أوروبا المختلفة في طبيعة أنظمتها السياسية بين برلمانية و رئاسية، فضلا عن النموذج الاتحادي الأميركي، وفي هذه النماذج التي

تشكل ثلث بلدان العالم أو يتجاوز ذلك قليلا وضمنها دول عظمى أو كبرى كالولايات المتحدة الأميركية وجمهورية روسيا الاتحادية وألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا والهند وماليزيا وغيرها، اتخذت من النمط الفدرالي نظاما لها سواء منذ التأسيس أو فيما بعد ذلك بقصد معالجة واقع التعدديات الاثنية وتعدد الهويات الثقافية لصالح المواطنة المشتركة عبر منح الأقاليم اختصاصات محددة في كيفية الإدارة الذاتية أو اللامركزية لشؤونها السياسية والاقتصادية و الإدارية والثقافية .

في المقابل تتعدد النماذج السلبية التي شهدت لفترات طويلة صراعات وحروب أهلية على أسس دينية أو قومية أو قبلية كيوغسلافيا ورواندا سابقا، وكذلك ماينمار وإقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، وكذلك الحال في العالم العربي حيث تتعدد المشاكل(العرقية والدينية والقبلية) في عدد من بلدانه كقضية أكراد في العراق وسوريا المتفاعلة مع قضاياه في إيران وتركيا، وقضايا جنوب السودان ولبنان فضلا عن جنوب بلدان المغرب العربي حيث تشهد قضية الأمازيغ في الجزائر والمغرب و موريتانيا وامتداداتها في ليبيا حراك مستمر يبحث عن حلول وطنية بعد ان تداخلت فيها مصالح ونفوذ قوى اجنبية ليصبح الوطن العربي في حالة من غياب الاستقرار تداخلت فيه وتدافعت الرؤى المتعددة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في ضل سيادة انظمة شمولية لم تدرك غالبا حلولا موضوعية بديلة عن مساعي فرض الاستقرار بالقوة.

3. توصيف لظاهرة التعدد الإثني عبر نماذج دولية متباينة

في دراسة النماذج تم تناول خمسة نماذج تمثل تجارب تتوزع في قارات مختلفة وبلدان متعددة متباينة النمو، بين دول متقدمة كالولايات المتحدة وتجربة سكوتلاندا في المملكة المتحدة، وبلدان متوسطة القوة كبلجيكا، وبلدان نامية في حالة تقدم أو انتقلت من مرتبة البلدان النامية الى الدول المتقدمة كماليزيا، ومن أجل تقريب الحالة فان ماليزيا تعد النموذج الاقرب الذي يمكن اعتماده هنا للمقارنة لاعتبارات متعددة منها حداثة التجربة ولاعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية واجتماعية كونها بلد اسلامي من بلدان آسيا .

1.3. التجربة الماليزية

تتكون ماليزيا من ثلاثة أعراق أساسية الملاويون 56%، الصينيون 24%، الهنود 8%، إلى جانب فئات أخرى تمثل 10% من مجموع السكان (إسراء كاظم الحسيني، 2013)، ومن الناحية الدينية يشكل المسلمين 56% من مجموع السكان البالغ عددهم 27 مليون نسمة، فيما تشكل الفئة الباقية خليط من البوذيين والكونفوشيوس والهندوس والمسيحيون وغيرهم، الأمر الذي استقر إلى اعتبار الإسلام دين

الدولة، واعتماد لغة الأغلبية (الملايو) لغة رسمية للبلاد، مع النص دستوريا على حرية حق العبادة فصل الدين عن شؤون الدولة.

وتعتبر ماليزيا نموذجا متقدما ورائدا في التعايش السلمي المشترك بين جميع مكونات المجتمع الماليزي، ويتكون النظام السياسي الاتحادي في ماليزيا من السلطة التنفيذية (الملك و مجلس الوزراء)، الملك والذي يمثل الرئيس الأعلى للاتحاد الماليزي، ومجلس الوزراء يتم اختياره من قبل مجلس النواب، أما السلطة التشريعية وتتمثل في البرلمان الذي يتشكل من مجلسان مجلس النواب وعدد أعضائه 219 عضوا لخمس سنوات بالانتخاب، ومجلس الشيوخ الذي يتم اختياره من قبل المجالس التشريعية للولايات، فضلا عن تعيينات محددة تتم من قبل الملك على أساس الخبرة في تمثيل القطاعات كافة ولمدة ثلاث سنوات، أما السلطة القضائية فتتكون من محكمة عليا اتحادية تفصل في نصوص الدستور والمنازعات التي تحصل بين الولايات والحكومة الفدرالية أو بين الولايات وبعضها البعض، هذا فضلا عن المحاكم القضائية ذات السلطة القضائية في مختلف المسائل والتي تتوزع على الجزر الماليزية منها محكمتان رفيعتان تتوزعان بين ماليزيا وشبه جزيرة بورينو .

ويعد **مهاتير محمد خان** رائد هذه التجربة وله الفضل الأكبر في انجاحها ونقل بلده من خلالها إلى مصاف البلدان المتقدمة، من خلال تفادي النزاعات الناتجة عن تعدد الثقافات والهويات، وتوحيدها في إطار المواطنة والانتماء الوطني مع احترام الخصوصيات الثقافية للمكونات الفرعية، عبر سيادة القانون وعلوية الدستور الموحد الاتحادي .

2.3.تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تأسست الولايات المتحدة عام 1783م بعد عدة سنوات من الاتحاد الكونفدرالي بين الولايات المستقلة في حينه، وواجهت مشكلة كبيرة تمثلت في منح الولايات سلطات واسعة على حساب المركز، أدت لاحقا إلى حرب أهلية استمرت أربعة أعوام، وتوقفت عام 1865 عبر منح السلطة الاتحادية ممثلة بالكونغرس والرئاسة صلاحيات أكبر من كل شيء لتلافي الأسباب التي أدت إلى تلك الحرب، وهو الدرس الذي يمكن الاستفادة منه في هذه التجربة، والمرتكز على أن الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية أسس لدعم سلطة المركز الاتحادي، الذي تمكن من انهاء الحرب الأهلية عبر مسألتين أساسيتين:

- ✓ الأولى: ترجيح سلطة المركز الاتحادي على سلطات الولايات .
- ✓ الثانية: تنمية روح المواطنة للولايات المتحدة على حساب الانتماءات الفرعية عبر دستور شامل يحقق العدالة والمساواة وفق قواعد قانونية مجردة وبغض النظر عن اختلاف الثقافات والولاءات الفرعية.

وهو ذات الأمر الذي ينطبق على التجربة الاتحادية في ألمانيا الاتحادية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية في كلا البلدين.

3.3. التجربة البلجيكية

بدأت في عقد التسعينات في القرن الماضي في التحول من الحكم المركزي إلى الحكم الفدرالي لأسباب الحواجز اللغوية والثقافية والعقد التاريخية بين الشمال الناطق باللغة الهولندية والجنوب الناطق بالفرنسية، وهما قوميتين بينهما خلافات تاريخية، تم حلها وتنمية الولاء الوطني فيها عبر نموذج متقدم في الديمقراطية التي أساسها النظام المدني الذي يستند على الدستور الذي يحقق العدالة والتنمية المستدامة .

4.3. تجربة سكوتلاندا

تتكون المملكة المتحدة من أربعة مقاطعات أساسية أسست المملكة المتحدة في الثاني عشر من أبريل 1927، وتتميز المقاطعات (انجلترا وشمال ايرلندا وسكوتلاند وويلز) عن بعضها بالاختلاف في الثقافات واللغات واللهجات الناتجة عن اختلاف الأصول العرقية، بيد أن اللغة الأساسية هي اللغة الانجليزية، وقيم مشتركة كالتسامح والانفتاح وتحريم التمييز على أية أسس اثنية أو بسبب اللون أو غير ذلك، وبدستور غير مكتوب وقوانين تضمن العدالة بين الأفراد، وبعبارة أخرى (العدالة الاجتماعية)

المملكة المتحدة عدد سكانها 65 مليون نسمة، وبمساحة 242,495 كم2 ومقاطعة سكوتلاند رابع مقاطعة بمساحة 78,772 كم2، وتشكل ثلث مساحة المملكة المتحدة وعدد سكانها 5,115,900 نسمة، تتمتع سكوتلاند بإدارة ذاتية وحكومة محلية، وقد تصاعدت لديها مطالب الانفصال عن بريطانيا لأسباب اقتصادية، والتي قد تدفعها للاستمرار ضمن المجموعة الأوربية خلاف رغبة الحكومة البريطانية بمغادرة الاتحاد الاوربي وفق اتفاق بريكست، تساهم سكوتلاند ب 10% من اقتصاد البلاد بحكم ثروتها النفطية وتدعو للسيطرة على الثروة النفطية في المياه الاسكتلندية لتغطية العجز المالي في ميزانيتها وهو الأمر الذي شكل أهم حجة لمؤيدي الاستقلال عن المملكة المتحدة حيث شكلت الاغلبية لدى سكان إقليم غلاسكو خلاف الدعوة لدى سكان أدنبرة ضمن المقاطعة، وتلافيا لذلك فإن بريطانيا اتخذت اجرائات أساسية منها:

- ✓ زيادة الدعم الاقتصادي لمقاطعة سكوتلاند بما يلبي حاجات المواطنين ويضعف الدعوة لدى الأحزاب الانفصالية .
- ✓ اعادة النظر في اتفاق بريكست وسط تصاعد نفوذ الأحزاب المعارضة للاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي .

بعبارة أخرى فان المملكة المتحدة اعتمدت الاجراءات الاقتصادية المؤسسة على تحقيق العدالة في الحفاظ على وحدة المملكة، تأسيسا على ما تقدم، فإن البعد الاقتصادي في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتحقيق الرفاهية للمواطن على أساس العدالة والانصاف بين مواطني المملكة المتحدة، لعب دوره في هذه التجربة نحو تغليب المواطنة والانتماء للمملكة المتحدة بدلا من الانفصال عنها لأسباب عرقية أو إثنية.

4.إشكاليات التعددية الاثنية في الوطن العربي

العالم العربي يتضمن تعدديات مجتمعية عرقية و دينية وطائفية وقبلية، شأنه في ذلك شأن بلدان العالم ذات التكوينات المتعددة، والتي تكون أكثر تنوعا في بلدان المشرق العربي فضلا عن مصر والسودان وكذلك بعض بلدان المغرب العربي، وعلى سبيل المثال فإن شمال سوريا يتصف بتداخل عرقي عربي – كوردي مع اختلاف النسب السكانية، ففي دراسة ميدانية قام بها شباب التجمع الوطني في محافظة الحسكة بمشاركة لجان عربية وكردية وسريانية مستقلة فإن العدد الكلي للقرى العربية في الحسكة 1161 قرية وتشكل 67% مقابل 453 قرية وتشكل 26.38 % من اجمالي القرى، محافظة الحسكة مقسمة إداريا إلى أربع مناطق هي منطقة المالكية، القامشلي، رأس العين، الحسكة[1].

منطقة المالكية فيها 294 قرية موزعة كالآتي: 115 قرية كوردية نسبتها 39.11%، 16 قرية سريانية اشورية نسبتها 5.44، 14 قرية مختلطة بين المكونات (عربي و كوردي) نسبتها 4%، 1 قرية مختلطة بين المكونات (سرياني + أكر اد)نسبتها 0.34 %.

القامشلي يتبعها إداريا عدة بلدات ونواحي مهمة وتتوزع عليها القرى كالآتي : 185 قرية كوردية في منطقة القامشلي ونسبتها 33.70%، 345 قرية عربية ونسبتها 62%، 6 قرى سريانية واشورية ونسبتها 1.1%، 9 قرى مختلطة بين المكونات (عرب +أكراد) ونسبتها 1.64%، 3قرية مختلطة بين المكونات (عرب + سريان) ونسبتها 0.55%،1 قرية مختلطة بين المكونات (سريان + أكراد) نسبتها 0.18%.

منطقة رأس العين تتبعها إداريا ناحية الدرباسية، كما وتتبعها عدد كبير من القرى تبلغ 279 قرية يتوزع سكانها كالآتي : 96 قرية كوردية نسبة سكانها 34%، 167 قرية عربية، 16 قرية مختلطة بين المكونات (عرب + كورد) نسبتها 5.5%، مدينة العين خليط من العرب والشيشان والكورد والارمن.

[1]دراسة وطنية قام بها شباب التجمع الوطني في منطقة الحسكة بمشاركة لجان عربية وكردية وسريانية مستقلة وهي مأخوذة من صفحة منتدى الحوار مع التصرف، أنظر أيضا تقارير عن السكان في سوريا منشورة على موقع جوجل في أغسطس / أب 2020م مأخوذة عن تقارير الأمم المتحدة ووكالة الاستخبارات الأمريكية والمكتب المركزي للإحصاء السوري ودراسات أخرى لعدد السكان في سوريا لغاية 2023م.

الحسكة هي مركز محافظة الحسكة ويتبعها عدة بلدات ونواحي مهمة ويتوزع سكانها كالاتي : 57 قرية كوردية ونسبتها 9.58%، 501 قرية عربية ونسبتها 84%، 28 قرية أشورية ونسبتها 4.7%، 9 قرى مختلطة عرب وكورد نسبتها 1.51%، وبشكل إجمالي لمحافظة الحسكة، ومن إجمالي عدد القرى 1717 قرية فإن العدد الكلي للقرى العربية 1161 قرية وتشكل 67.62% العدد الكلي للقرى الكوردية 453 ونسبة سكانها 26.38%، في حين أن عدد القرى الأشورية السريانية 50 قرية وبنسبة سكانية 2.91%، عدد القرى المختلطة (عربية + كوردية) 48 قرية وبنسبة سكانية 2.79%، عدد القرى المختلطة (عربية + سريانية) 3 قرى وبنسبة سكانية 0.17%، عدد القرى المختلطة (سريانية + كوردية) 2 قرية وبنسبة سكانية 0.12%، التعداد الاجمالي التقديري لسكان محافظة الحسكة حوالي مليون ونصف المليون.

تأسيسا على ما تقدم فإن مناطق شمال سوريا معقدة ومركبة يصعب الفصل بينها جغرافيا، ولا تحتمل غير فرض سلطة القانون الذي يحقق العدالة الاجتماعية ويحترم ويضمن الحقوق للجميع دون تمييز، وقد شكل غياب ذلك منازعات ومطالب عابرة للحدود الوطنية تم توظيفها لصالح قوى إقليمية ودولية استطاعت توظيفها للتدخل بالشأن الوطني عبر إنشاء مجموعات عسكرية لعبت دورها الفاعل في تفكيك أواصر الدولة، والذهاب إلى حروب أهلية داخلية ما تزال تفرض نفسها على الواقع السياسي في سوريا .

إن الوضع الذي تعيشه سوريا منذ مايزيد على العقد، وتمدد التدخلات الخارجية فيها، وتوزيع مناطق النفوذ بين قوى إقليمية كإيران وتركيا، و قوى دولية كروسيا والولايات المتحدة، يهدد بتفكيك سوريا إلى دويلات حسب مناطق النفوذ، ما لم يتم التوافق داخليا وخارجيا على نظام سياسي مدني يؤمن الحقوق الوطنية وفق القانون وتحت إطار دستور يحقق العدالة والمساواة لجميع أبناء سوريا، وهو أمر يبدو حتى الآن مستبعدا دون حماية أممية.

من جانب آخر ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة وآخر مسح جغرافي للبلاد وفق المكتب المركزي للإحصاء فإن عدد سكان سوريا عام 2020 بلغ 17.501 مليون نسمة في ظل فقدان الحكومة السورية السيطرة على جزء كبير من الشمال السوري، فضلا عن هجرة الملايين من السوريين خارج البلاد والذين يقدرون بأكثر من 10 ملايين نسمة حسب مصادر متعددة بينهم 5.56 مليون لاجئ وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر.

وفقا للتقارير أعلاه فإن التركيبة العرقية والدينية والأقليات تتضمن 87% من السنة، و 13% من الشيعة و 10% من المسيحيين، في حين يبلغ عدد الأكراد أكثر من مليون نسمة في شمال و شمال شرق سوريا ويتركزون في محافظة الحسكة والقامشلي وريف حلب.

5. تجربة العراق الفدرالية

بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ظهرت دراسات عديدة من مفكرين أمريكيين يدعون مساعي الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي والعالم الغربي تجاه ظاهرة (التطرف الإسلامي)، وهو ما اعتمد كذريعة لاستهداف العالم الإسلامي، ومن أبرز هذه الدراسات ما ورد عن الكاتب والعقل الاستراتيجي الصهيوني برنارد لويس وغيره ممن كتبوا لدعم تيار المحافظين الجدد الذين توافقوا مع التطرف الصهيوني في مساعي تدمير الحضارة الإسلامية ومركزها الوطن العربي، هذه الدراسات وجدت أن أفضل أساليب اختراق وتدمير محاولات النهضة العربية والإسلامية تكمن في دعم المكونات الإثنية في الدول الإسلامية وإثارة الحروب الداخلية بما يؤدي إلى تشتيت وتفتيت الأمم مستثمرين بذلك ضعف المعالجات التنموية وتغييب وحدة القانون والعدالة الاجتماعية وسيادة حالة الأنظمة الشمولية .

وقد تم توظيف وخلق الذرائع لتحقيق هذا المقصد من قبل ادارة وهيمنة المحافظين الجدد على الادارة الأمريكية وخاصة إثر استلام بوش الابن السلطة، والذي رفع راية (السلطة الدينية) في إعلان الحرب على أفغانستان باتجاه العراق كمنطقة جيواستراتيجية يتم من خلالها الاطاحة بالعالمين العربي والاسلامي بسبب تداخل وتعقيدات التكوين الاثني الديني والعرقي في قلب العالم المزدحم بالموارد التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي.

فقد احتل العراق مركز الريادة في هذه الاستراتيجية، كما أكدت الوثائق الأمريكية في تشخيص الدوافع الحقيقية من غزو واحتلال العراق، لموقعه الجيواستراتيجي والجيوبولتيكي والحضاري المعروف، وهو البلد المتداخل اثنيا مع جميع بلدان الاقليم المحيط به، ولذلك تم التركيز في الدراسات والتقارير حينذاك على مستقبل العراق تحت عناوين كبيرة منها ما تم التصريح عنه لاحقا في دراسة شارك فيها كل من مايكل اوترومان، ريتشارد هيل وبول ويلسون تحت عنوان (محق العراق: خطة متكاملة لاقتلاع العراق وزرع عراق آخر).

وقد ظهرت الدراسة للعلن في عام 2011 متزامنة مع مصطلح إبادة المجتمع الذي استخدم لأول مرة من قبل كيت داوت، والذي اعتمد على الدرس المستخلص من تجربة البوسنة والهرسك، بمعنى هدم منظومة القيم الاجتماعية الوطنية عبر الإبادة الفردية والابادة الجماعية في إطار ما عرف بمجتمع عراق ما بعد الاحتلال عام 2003م، وذلك عبر زرع الانقسامات الداخلية على أسس دينية ومذهبية وعرقية يصبح بموجبها السارق ذكيا والعالم النبيل غبيا وفق وصفهم لمقاصدهم .

الوضع الذي شهده العراق ما بعد الاحتلال هو تطبيق دقيق لما تقدم حيث برزت سيادة القتل الجماعي التي تحققت على يد أحزاب وجماعات مسلحة مدعومة من دول وقوى خارجية تصنف من الناحية القانونية وفق ميثاق الأمم المتحدة لعام 1948 جرائم دولية، وهي تلك التي تشمل وسائل القتل

والترحيل القسري واخضاع جماعات لجماعات أخرى، وعموم هذه الجرائم يحاكم عليها مرتكبوها وفق القانون الدولي، (العراق وسوريا واليمن وغيرها تندرج تحت هذا الاطار من التوصيف).

1.5.إشكالية النظام الفدرالي في العراق

العراق شأنه شأن بلدان العالم الأخرى ذات التعددية الإثنية، العرقية، الدينية، الطائفية والقبلية، يتشكل سكان العراق من اغلبية عربية نسبتها 75 – 80% من مجموع السكان المقدر عدده 37 مليون نسمة وهي نسب تقديرية بسبب غياب فرصة التعداد السكاني منذ ما يقارب عقدين ونصف، وتشير بعض التقديرات الأخيرة أنه بلغ أكثر من 40 مليون نسمة، وينقسمون إلى سنة يقطنون غرب وشمال بغداد وهم الغالبية في هذه المحافظات حسب بعض الاحصائيات، وشيعة يقطنون محافظات وسط و جنوب بغداد وهم الغالبية في تقديرات البعض، في حين تتميز بغداد بأنها مجتمع مختلط من كافة مكونات وأطياف المجتمع العراقي.

الأكراد ويشكلون نسبة 12-17% من مجموع السكان، وهم الغالبية من سكان محافظات العراق الثلاث الشمالية (إقليم كوردستان)، ويتواجد إلى جانبهم نسبة من المسيحيين والتركمان والعرب، علما أن ثلثي الكرد هم من أبناء السنة وآخرون من الفيلية والأزيدية الذين ينتشرون في محافظات دهوك ونينوى وخاصة في مناطق شيخان وسنجار وسيميل، وإلى جانبهم الكرد الكاكائية المنتشرين في كركوك والموصل وكردستان .

التركمان أيضا إحدى القوميات ضمن المجتمع العراقي وينتشرون في المنطقة الفاصلة بين العرب والأكراد في مدن جلولاء والسعدية وكفري وسليمان بيك والطوز و يكنجة و كركوك و داقوق و تلعفر ضمن محافظات كركوك الشمالية المتنازع عليها، وديالى و نينوى وهم ينقسمون طائفيا بنسبة 50% سنة وشيعة والمسيحيين، وكذلك الازيديون من أقدم الأقوام على أرض بلاد الرافدين ويعدون سكان العراق الاصليين، يتوزعون على سهل نينوى (القوش و تلكيف وعينكاوة و شقلاوة و عقرة و سرسنك)وتشمل محافظات عربية وكردية، وبغداد والبصرة، فضلا عن عرقيات أخرى كالشبك والأرمن، والشبك مجموعة إسلامية غالبيتهم شيعة ويتمركزون في نينوى ولهم خصوصيتهم الدينية و القومية.

إعلان الدولة العراقية الحديثة عام 1921 كدولة ملكية بنظام دستوري شكل صدمة للعديد من مكونات العراق القومية والدينية للاعتبارات سالفة الذكر، ورغم المساعي التي بذلت لتحويل العراق إلى أمة بموجب القانون الأساسي العراقي لعام في 23 اذار 1925 الذي يحكم ادارة الدولة للولايات العثمانية الثلاث (البصرة وبغداد والموصل) ووفق ما خطط له مؤسس الدولة ألحديثة الملك فيصل الأول مع الإدارة البريطانية التي وضعت الدولة الحديثة تحت الانتداب البريطاني والذي أشار إلى معضلة تحويل الملل والنحل العراقية إلى أمة عراقية تنتمي إلى محيطها العربي والإسلامي، إلا أن العراق ظل يعاني من

إشكاليات تتعلق بهشاشة الاندماج الوطني لأسباب عديدة منها موقف المراجع الدينية في النجف من النظام السياسي بدعم من مرجعيات إيران الدينية، ولكن تحت ذريعة رفض النظام السياسي المنبعث عن إرادة دولة الاحتلال البريطاني، وهي الذريعة التي دفعت المراجع المذكورة للدعوة لعدم الانخراط في العمل ضمن إطار هذه الدولة، وهناك ما يشير إلى عدم رغبة الحكومة الإيرانية حينذاك بقيام دولة عراقية وعربية مستقلة عند حدودهم الغربية .

إلى جانب ذلك برزت إلى الواجهة المشكلة الكردية الناتجة عن إلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية إلى جانب ولايتي بغداد والبصرة، وهي الولايات التي كانت تحت السيطرة العثمانية لغاية الحرب العالمية الأولى بعد إعلان تشكيل المملكة العراقية الأمر الذي شكل لدى الكرد عقدة التخلي عن حقهم القومي في إقامة دولة مستقلة بموجب اتفاقية سيفر لعام 1919، وتقسيمهم وتوزيعهم إلى ثلاثة بلدان حديثة التكوين هي العراق وتركيا وإيران فضلا عن سوريا إثر الاتفاق على معاهدة لوزان عام 1923م .

استمرت هذه الإشكالية رغم جهود الحكومات المتعاقبة على تشكيل رابطة وطنية للعراقيين بمختلف مكوناتهم المذكورة طيلة النظام الملكي، ولم تتوقف عند قيام النظام الجمهوري إثر انقلاب 14 تموز 1958 الذي صدر عنه دستور ينص في المادة (3) من الباب الأول أن العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر بالحقوق القومية للكرد ضمن الوحدة العراقية، بذات الوقت الذي يؤكد أيضا أن العراق جزء من الأمة العربية، ورغم أن العراق في الحقبة الجمهورية شهد توصيفات أو نصوص دستورية تدرجية بالاعتراف بالحقوق الثقافية والقومية للشعب الكردي على غرار ما ورد في دستور 1958، ثم بيان حزيران عهد رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز في (29 حزيران عام 1966) في ظل حكم الرئيس عبدالرحمن محمد عارف، والذي حصل إثر لقاءات ومفاوضات ثنائية طويلة مع القيادات الكردية، حيث دعا خلاله القيادات الكردية للمساهمة المباشرة في التحضير لقانون الانتخابات والمشاركة في وضع الدستور الدائم للبلاد الذي يضمن نسبة الأكراد في السلطة التشريعية التي ستنتج عن الانتخابات وفق نسبتها السكانية لمجموع سكان البلاد، ثم دستور 1970 والاعتراف بأن الأكراد يشكلون القومية الثانية في العراق، وما أعقب ذلك في بيان 11 أذار 1970م، والذي منح أكراد العراق الحكم الذاتي ضمن محافظات ثلاث تم تحديدها إداريا ومركزها محافظة أربيل واعتبارها العاصمة الصيفية للعراق.

ولاعتبارات موضوعية وذاتية استمرت المشكلة الكردية قائمة رغم محاولات تطبيق قانون الحكم الذاتي عام 1975، نظرا لشعور بالتمييز في إدارة الحكم في العراق، ليس اتجاه الأكراد فحسب إنما أيضا مزاعم اتجاه مكونات أساسية كالمكون الشيعي تحت مزاعم الشعور(بالمظلومية)، وبتحريك ودعم مستمر من قبل المراجع الدينية في إيران تحت مقاصد سياسية شكلت أساس الصراع التاريخي بعيد الأمد بين البلدين، وعموم تلك الاشكاليات نتجت أيضا عن مخرجات العقلية الشمولية في إدارة السلطة والدولة بعيدا عن تأسيس منظومة حكومية ونظام سياسي مؤسسي يقوم على أساس وحدة الولاء والمواطنة المشتركة، ومؤطر بدستور دائم يتيح الفرصة لقيام دولة مدنية تنبعث عن الواقع المجتمعي

العراقي، وإن ما تقدم يوجز إشكالية صراع الهويات الاثنية الداخلية للعراق، والتوظيف الخارجي لهذه الاشكالية المعقدة للتدخل بالشؤون الداخلية للعراق اقليميا و دوليا.

بعد احتلال العراق عام 2003، تم اصدار دستور دائم للعراق تم التصويت عليه واقراره والعمل بمقتضاه منذ عام 2005 م، وكان الدستور الجديد نتاج قانون إدارة الدولة لفترة الاحتلال الذي وضعه الحاكم الأمريكي المدني لسلطة الاحتلال بريمر بالاعتماد على توافقات حزبية وسياسية لقوى متعددة عقدت مؤتمراتها خارج العراق برعاية أمريكية وبريطانية وبدعم إقليمي وخاصة من قبل إيران.

هنا يبدو التدخل الأمريكي الواضح في صياغة النظام السياسي العراقي ووضع الأسس لمستقبل غامض للعراق يقوم على التقسيم الرسمي للمجتمع العراقي وفق مكوناته الأساسية بعد عقود من السياسات التدخلية للإدارات الأمريكية المتعاقبة في الشأن العراقي تبعا للمصالح الأمريكية التي ظلت لعقود ما قبل الاحتلال 2003م تتأثر بمجموعة متغيرات تؤثر على سياستها اتجاه قضايا الشرق الأوسط عامة، والعالم العربي خصوصا(KARWAN SALIH WAISY, 4 April 2015)

لقد أدت سياسة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م إلى وضع العراق تحت وضع الفوضى الخلاقة وفق رؤية كونداليزا رايس للعراق، والتي ذهبت بالعراق فعلا نحو الفوضى وغياب التوازنات الداخلية والتدخلات الأجنبية من بلدان الجوار وما خلفها، الأمر الذي حقق للولايات المتحدة وعبر تخادم مع استراتيجيتها اتجاه البلاد مع قوى إقليمية مجاورة إلى وضع العراق على سكة التفكك كدولة تفتقد لوحدة الاندماج المجتمعي والشعور بالمواطنة المشتركة بدليل طبيعة الدستور لعام 2005 الذي تمت صياغته تحت اشراف وتوجيه الحاكم المدني الأمريكي بريمر، فضلا عن طبيعة القوى السياسية التي قبضت على السلطة السياسية بمساعدة ادارة الاحتلال الأمريكي والتي تشعر بالولاء لدول أجنبية أكثر من ولائها للبلد الذي تهيمن على قيادة السلطة السياسية فيه (Wise Men Center for Strategic, March 2013).

لقد خلق دستور العراق لعام 2005 إشكالية جديدة للعراق بدلا من تحويله إلى نظام سياسي ديمقراطي كما كانوا يعلنون في تبرير احتلال العراق عام 2003م، الأمر الذي شكل عقبة جديدة اتجاه مستقبل كردستان العراق، فضلا عن مكونات البلاد المجتمعية الأخرى وذلك بسبب تأسيس الدستور لنظام سياسي يفتقر لمقومات جدية لنظام سياسي وطني مشترك، وذلك ناتج بالأساس عن تأسيس نظام سياسي قائم على أساس المحاصصات الحزبية والتي بدورها أنتجت توافقات هشة بفعل التعامل بين الأحزاب الفئوية على أسس تقاسم الغنائم دون المغارم، الأمر الذي انتج التعامل خارج نطاق المصالح الاستراتيجية العليا للبلاد كوحدة واحدة عبر عن ذلك غياب دور مهني للمؤسسات الاتحادية وأبرزها النظام القضائي الذي بات مسيسا تتلاعب فيه الأحزاب المهيمنة ذات الاتجاه الطائفي المدعوم من قوى

إقليمية كما هو الشأن لدولة إيران، الأمر الذي عمق من سياسات التدخل الإقليمي من بلدان مجاورة أخرى كتركيا. .(Muhanad Saloom, March 2018)

نص الدستور لعام 2005 على إنشاء إقليم كردستان العراق ضمن نظام فدرالي تأسس على أساس المحاصصات الطائفية والعرقية وعبر ولادة قيصرية نتيجة صراعات مجتمعية أدخلت العراق في دوامة الصراعات الداخلية المدعومة خارجيا، إقليميا ودوليا، هنا وجد العراقيون أنفسهم أمام سياسات تفتيت المنظومة المجتمعية الهشة التي بنيت منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة[1].

الاشكالية في النظام الفدرالي للعراق فترة ما بعد الاحتلال أنها قامت على أساس ثنائي قومي وإداري، فهي من ناحية تقر إقامة إقليم كردستان العراق على أساس عرقي، وتعطي من ناحية ثانية الحق في الانتظام في إقليم لكل محافظتين أو أكثر من محافظات العراق غير الكردية.

هذا النوع من النظام الذي يقوم على أساس إداري وقومي يشكل سابقة تاريخية بين التجارب الفدرالية في العالم، ذلك أن جميع الفدراليات عالميا نشأت كحل لخلافات أو منازعات بين التكتلات الاثنية داخل الدولة أو الدويلات في حين شكل النظام الفدرالي للعراق سببا لاستمرار المشاكل بين الإقليم والمركز وتداعيات ذلك مجتمعيا والناتج عن الاختلافات في تفسير النصوص الدستورية في ظل غياب المنهج المهني في تأسيس المحكمة الاتحادية التي يفترض بها أن تكون مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، بيد أنها تتهم الآن من المكونات المعارضة (الكرد والسنة) للمكون القابض على السلطة (أحزاب الإطار الشيعي) بالولاء والانحياز في قراراتها المتتالية والمتعارضة أحيانا مع النصوص الدستورية للدستور النافذ .

ومن بين الاشكاليات الأخرى التي أتت بفعل توافقات مصلحية آنية للقوى والأحزاب التي أتت بالتحالف مع أو بدعم قوى الاحتلال أو باستثمار فرصة الاحتلال، إن الدستور هذا يمنح الأقاليم صلاحيات واسعة على حساب صلاحيات السلطة الاتحادية، بل إن الخلاف في تفسير نص دستوري يمكن أن يفسر لصالح الإقليم، الأمر الذي يخلق تدريجيا إمكانية انفراط الاتحاد مستقبلا، وبما يمنح الفرصة للمكونات الأخرى من غير الأكراد في مرحلة لاحقة لاتهام قيادة إقليم كردستان بالسعي للانفصال حين احتدم الخلاف في قضايا متعددة ظلت عالقة دون حل، مما أثار نزاع مستمر أثر سلبا على مجمل مسار الاستقرار السياسي والأمني للعراق.

ينظر م 111 و م 117 – ثانيا- من الدستور .فضلا عن كونه ينص على إمكانية الاحتكام للأمم المتحدة في حالات عدم الاتفاق، الأمر الذي يشير بوضوح إلى الاتجاه نحو الكونفدرالية وليس الفدرالية .

[1] ينظر الدستور العراقي لعام 2005، أيضا ينظر أمجد زين العابدين طعمة، مستقبل الفدرالية في العراق بين الوحدة والتقسيم.... أيضا: ينظر بالتفصيل الدكتور علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، طبع المكتبة الحيدرية ص 155، أيضا: حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ص 57

الى جانب ذلك فإنه (الدستور) يصرح بإقامة مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والملحقيات الدبلوماسية العراقية (117- رابعا -) وهو أمر غريب وغير مسبوق ويعبر عن رؤى ضيقة في تحقيق مصالح وامتيازات حزبية أو فئوية خارج نطاق الهوية الوطنية، لأجله فإن من الطبيعي أن تذهب هذه النصوص بالبلد إلى نزاعات يمكن أن تفضي مستقبلا إلى خلق صراعات بدل حل الصراعات التي تهدد الوحدة الوطنية .

الإشكالية في هذا الدستور إلى جانب ما تقدم تتركز في كونه دستور جامد غير قابل للتعديلات الجوهرية كونه نتاج توافقات سياسية ومصالح حزبية أخذت قوتها من سلطة الاحتلال الأمريكي التي أنتجت دستورا توافقيا خلاف قرار مجلس الأمن الدولي 1483، الذي حمل سلطات الاحتلال مسؤولية الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في إنتاج دستور وبناء مؤسسات تحقق العدالة واحترام حقوق الإنسان دون تمييز.

لقد تم تشكيل لجنة كتابة الدستور من 55 نائبا في الجمعية الوطنية الانتقالية من بينهم 28 عضوا عن الائتلاف الشيعي، و15 عضوا من الائتلاف الكردي، إلى جانب 8 مقاعد للقائمة العراقية، وما تبقى للأقليات، في حين تم اختيار 15 عضوا من أبناء السنة دون أن يكون لهم حق التصويت تحت زعم كونهم ليسوا أعضاء في الجمعية الوطنية التي شكلتها سلطة الاحتلال، والتي قاطعها أهل السنة لاعتبارات سياسية ومبدئية في الموقف من الاحتلال الأجنبي ودستوره وطبيعة سلطته السياسية الأمر الذي يوضح مسبقا طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصات والمصالح الفئوية، بعيدا عن أسس بناء دولة مستقرة بنظام سياسي مدني يحقق العدل والمساواة ووحدة الولاء الوطني، نتج عنه التأسيس لنظام فدرالي غير مستقر يمكن أن ينفرط أمام أزمات حادة خاصة أن التدخل بالشأن العراقي صار أمرا عاديا من قبل العديد من بلدان الجوار وغير المجاورة، وأحيانا من خلال الأحزاب السياسية ومليشياتها القابضة على السلطة التابعة منهجيا و مبدئيا لدول خارجية، وهو الأمر الذي حول البلاد إلى ساحات لتصفية حسابات خارجية تركت تأثيرها سلبا على مفهوم السيادة .

وعموما فقد تم إجراء استفتاء على الدستور على حشد فئوي عرقي وطائفي تدخلت فيه المرجعيات الدينية وجعلت من الانتماءات الدينية والطائفية أساسا في اختيار النخب الحاكمة، ودخل حيز التنفيذ أعقاب انتخابات تمت على ذات الأسس في 15 آب 2005، فرض فيه تقاسم السلطة على أسس المحاصصة الفئوية التي اعتلى فيها الائتلاف السياسي للأحزاب(الشيعية) أغلب المناصب والمواقع التنفيذية و التشريعية والقضائية في ظل ضعف العقلية المهنية، وهيمنة العقلية الثأرية عند من كتب الدستور تحت رعاية أمريكية، الأمر الذي أرسى انقسامات مجتمعية وسياسية أفضت إلى دفع البلاد إلى منازعات وحروب داخلية استمرت حتى الوقت الحالي .

إن ما تقدم أدى في أفضل الأحوال إلى سلطة توافقية مملوءة بالشك وغياب الثقة بين أطراف العملية السياسية المشوهة، مثال ذلك وضع نص أطلق عليه (المناطق المتنازع عليها) دون إيجاد آلية وطنية مهنية جادة لتحديد المشكلة في المناطق المتنازع عليها ووسائل معالجتها بشكل جاد وضمن برنامج وطني عملي ومهني يرسى وحدة الولاء الوطني ويكرسه، ليشكل ذلك أساسا لنزاع مستمر بين بعض القوى السياسية الكردية والعربية ضمن الإطار الشيعي السياسي والتركماني وغيرهم، وهي نصوص يصعب إجراء تعديلات عليها، كونه اشترط لإجراء أي تعديل على أحكامه الأساسية موافقة ثلثي سكان ثلاث محافظات، وينبغي أن يسبقها توافق بين الكتل السياسية داخل البرلمان قبل طرحها على البرلمان للحصول على موافقة البرلمان الاتحادي، الأمر الذي جعل من المادة 142 الخاصة بالتعديل مجرد فبركة لكسب الوقت من أجل تمرير الدستور، رغم انها فقرة لفترة انتقالية تمت إضافتها للدستور بعد إقراره بالاستفتاء العام، إلى جانب إضافة فقرة أخرى ضمن خمسة فقرات وهي الفقرة 140[1] من الدستور الذي تكون بالأساس من 139 فقرة قبل إضافة فقرات أخرى لصالح الإقليم لتصبح فقراته 144 فقرة.

تأسيسا على ما تقدم فان الدستور العراقي لعام 2005 لم يكن دستورا بالمعنى الذي يحقق المصالح الوطنية العليا للبلاد ويدفع إلى تفاعل مشترك من جميع المكونات لتغليب المواطنة على الولاءات الفئوية بدليل ما تحقق على أرض الواقع من تنافس وصراعات للهيمنة، وتقاسم الثروة الوطنية لصالح القوى المهيمنة على السلطة على حساب افقار البلد ونهب ثرواته وافقار المجتمع ونشر الفساد الذي وضع العراق في موقع احتل فيه المراتب الأولى بين البلدان الأكثر خطرا وفسادا وتخلفا وفقرا بين بلدان العالم، رغم الموارد الهائلة التي تدخله من تصدير النفط العراقي، وليس هناك من أمل في إجراء تغييرات جدية على هذا الوضع في بلد غني بثرواته وإمكاناته الاقتصادية والبشرية دون إلغاء أو إجراء تعديلات جوهرية في النظام السياسي الذي قام على أساس هذا الدستور .

تأسيسا على ما تقدم فإن البلد شهد العديد من فترات الصراعات الداخلية والانتفاضات المطالبة بإعادة النظر في نظام المحاصصات المبني على دستور 2005 المفروض من قبل سلطات الاحتلال الأميركية وبالتعاون مع قوى سياسية نافذة تلقت الدعم من الإدارات الأمريكية وغيرها قبل احتلال العراق عام 2003م.

وهنا نرى أن إعادة النظر بالدستور النافذ يعد مطلبا أساسيا لابد منه قدم العراقيون في سبيله مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعوقين في انتفاضة تشرين / أكتوبر 2019، وما زالت تداعياتها قائمة حتى لحظات كتابة هذا البحث.

[1] الفقرة 140 من الدستور تخص ما أطلق عليها المناطق المتنازع عليها في المحافظات (كركوك، نينوى، ديالى) ليبدو الدستور وكأنه يعالج مشاكل حدودية بين دول وليس حدود إدارية بين محافظات بلد واحد

ومن الطبيعي القول أن إجراء تعديلات أساسية أو إعادة كتابة الدستور ليس أمرا سهلا في ظل استمرار نظام المحاصصة القائم، ولا نعتقد أن التعديلات يمكن أن تتم دون أن يسبقه تعديلات أو تغيير المنظومة السياسية القائمة التي أتت به وفق أجندات أجنبية.

بيد أن أي تعديلات أو إعادة لكتابة الدستور لابد أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق القومية والثقافية المكتسبة لمكونات العراق الاثنية، وبما يحقق العدالة الاجتماعية للمواطنين العراقيين ضمن دولة قانون صحية وحقيقية، تقوم على وحدة المواطنة ووحدة الولاء الوطني، مستفيدين من تجارب بلدان العالم الاتحادية كما اسلفنا الاشارة إليها يتحقق بموجبها فعلا التأسيس لدولة القانون .

ولأجله نرى أن هناك قلقا حقيقيا دفع الزعامات الكردية لموقف الترقب من الانتفاضة الواسعة عام 2019م، والتي شملت أغلب مدن العراق من البصرة إلى بغداد والتي دعت لإلغاء الدستور ورفض الواقع الناشئ عنه وهو قلق ناتج عن الخشية من فقدان ما تمتع به الشعب الكردي من امتيازات نتجت عن الاعتراف بحقوقه القومية، ولكن وفق نصوص دستورية ذات طابع سياسي أكثر منها نصوص تؤكد الحقوق القومية والثقافية للكرد، ولكن ضمن دولة العراق الموحدة وتغليب الهوية الوطنية الجامعة بدليل الاجتهادات في تفسير النصوص الدستورية، التي أدت الى تراكم المشاكل بين حكومتي الاقليم والمركز، وعدم التوصل إلى حل جامع مانع يفضي إلى الاستقرار السياسي والدستوري للبلاد، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى تنازع الهويات والثقافات الوطنية وتغييب الهوية الوطنية العراقية.

ونرى أن القلق الذي ينتاب القوى الداخلية والمرتبط بعضها بأجندات أجنبية لا يمكن تجاهلها، إنما المطلوب من قوى الرأي الوطني مواجهتها، ووضعها ضمن أولويات نظرية العمل الوطنية ضمن رؤية وطنية جادة ومخلصة تضع أسس الحل وفق رؤية استراتيجية تقوم على الإيمان بالمبادىء الأساسية لحقوق المواطن العراقي الأساسية وضمنها التفسير المنطقي والوطني لحق تقرير المصير، بما يضمن سيادة الدولة ووحدة القانون والانتماء الوطني وفق مبدأ تحقيق الأنصاف والعدالة الاجتماعية .

ونرى أن سيادة مبدأ العدالة الاجتماعية ضمن دولة القانون يدفع مكونات العراق لتعزيز الانتماء للوطن والحرص عليه والاعتزاز بالهوية الوطنية العراقية كهوية جامعة بدلا من الاستناد إلى ضمانات الحماية الأجنبية التي لم يعد بالإمكان الوثوق بها كونها تتغير وفقا لمصالح واستراتيجيات تلك الدول، وهو أمر أكدته معطيات الواقع أكثر من مرة ومن بينها الموقف الأميركي المتغير حسب الموقف من قضية أكراد سوريا، وكذلك اتجاه القضية الكردية في العراق كما أسلفنا، فضلا عن الموقف من قضية الاستفتاء الذي حصل شمال العراق حين تخلى جميع الحلفاء عن تعهداتهم للقادة الأكراد، مما جعلهم في زاوية حرجة أدت إلى تعميق وترسيخ جذور الفتن، وغياب الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف القابضة على السلطة؛ رغم أنهم وجدوا فرصتهم تحت عباءة الاحتلال الأمريكي .

وفق ما تقدم فإن الحل للواقع القائم في العراق يمكن أن يتم عبر الاستفادة من تجارب الأمم التي سبق عرضها بإيجاز في مقدمة هذه الدراسة، فضلا عما شهده العراق من تجارب مريرة طيلة حقب الاستقلال الوطني منذ 1921 و لغاية الوقت الحاضر، بيد أن الأهم منها هو القناعة الذاتية أن الحفاظ على ما تحقق، وتطويره وطنيا عبر الاندماج الوطني والحفاظ على الوجود ضمن الدولة الكبيرة هو الضمان الحقيقي لمصالح العراقيين جميعا بعيدا عن نزاع الهويات ومحاولات التجاوز على الهوية الوطنية العليا لصالح الهويات الفرعية .

إن ذلك يتطلب من باب أولى إعادة النظر في مناهج التعليم والثقافة باتجاه تغليب المواطنة والهوية الثقافية العامة التي تبدع في عطائها عبر التفاعل الإيجابي للثقافات الفرعية وضمن إطار الدولة الواحدة، وما تقدم ينطبق على فرص الديمومة والاستقرار المنشود في بلدان أخرى مماثلة كسوريا، فضلا عن البلدان العربية الأخرى ذات التنوع في التكوينات الاثنية والثقافية كما هو الحال في بلدان شمال إفريقيا العربية والسودان ومصر وغيرها من بلدان وشعوب العالم العربي، وبعبارة أخرى فان البدائل أو السيناريوهات في التجربة العراقية كنموذج للدراسة يمكن ان تعرض كالآتي :

- ✓ إعادة تأسيس النظام السياسي وفق دستور جديد يقوم على المركزية الاتحادية في إطار نظام رئاسي أو شبه رئاسي ويكون اتحاديا موحد، يؤمن قيام نظام ولايات أو أقاليم اتحادية موحدة ضمن نظام رئاسي دستوري، وينتخب فيه الرئيس بشكل مباشر من الشعب، مع وجود برلمان اتحادي يؤمن انتخاب الحكومة وفق الأغلبية السياسية، بما يضمن ثنائية تقاسم الصلاحيات للسلطة التنفيذية بين الرئيس المنتخب مباشرة من قبل الشعب ورئيس الوزراء المنتخب من قبل البرلمان، وبعبارة أخرى فإنه النظام القريب من النظام الفرنسي من حيث الشكل للنظام، وهنا يترك للولايات أو الأقاليم حرية اختيار النظام الذي تعتمده داخليا في إدارة شؤون الولاية أو الإقليم مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إنشاء مناطق للحكم الذاتي لمكونات أساسية تشعر بالتهميش كمناطق التركمان أو المسيحيين في سهل نينوى والمترافق مع أهمية إلغاء فكرة الأقليات من الدستور أو أية وثيقة رسمية، والتي بحد ذاتها تثير الشعور بالدونية أو الثانوية لدى أبناء الوطن الواحد، خاصة أن بعضهم يشكلون تاريخيا، أو أنهم يشعرون بأنهم سكان البلد الأصليين .
- ✓ اعتماد الدراسات ذات الصلة بالتجربة الماليزية والاستفادة منها في إعادة تأسيس الدولة كما اسلفنا الوصف .
- ✓ التأكيد على إنشاء وتنمية الجيل على ثقافة المواطنة كهوية وطنية جامعة تحقق وحدة الانتماء ووحدة الهوية وفق أسس دستورية مضمونة بقوة الدولة القائمة على وحدة

القانون المجرد عن التوصيفات الاثنية، وترابط ذلك وتلازمه مع اعتماد أسس صحيحة للتنمية وضمان الفرص على أساس الهوية الوطنية تحقق قدرا كبيرا من الاندماج الاجتماعي وفق فلسفة شاملة ثقافية واقتصادية واجتماعية للدولة.

إن ما تقدم من رؤى أو بدائل إنما تتطلب قبل كل شيء التزامات دستورية وشروطا وأسسا اقتصادية وإدارية وثقافية وطنية تحقق قدر واسعا من التعاملات والمنافع الاقتصادية التي تجعل الجزء يعتمد في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية على علاقته مع الكل، وضمن رؤية شاملة للتعاملات النقدية والمصرفية وبناء المشاريع التنموية التي تترافق مع تنمية مشاعر الولاء الوطني .

وإن الحاكم لذلك هو الدستور الذي يضمن وجود محكمة اتحادية عليا مهنية مستقلة تفصل في المنازعات وتفسير النصوص الدستورية ، ويتم اختيارها وفق أسس مهنية مجردة لا تخضع لأية إرادة تنفيذية أو تشريعية عدا الرقابة القضائية ضمن إطار لقضاء وطني مهني مستقل، والأفضل أن يتم ذلك تحت رعاية أممية من المنظمات الدولية وخبراء القانون الدولي .

إن ثلاثية(الدولة والمواطنة والثقافة)هي ثلاثية مقدسة لا يجب الخروج عنها إلى هويات وثقافات ومؤسسات متفرقة، كون ذلك لن يؤدي إلا إلى اتاحة الفرصة للتدخل الخارجي وخلق الفرص للنفوذ الأجنبي واللعب على أوراق الاختلاف لصالح تلك الدول وعلى حساب المصالح العليا للبلاد .

وهكذا الحال في المؤسسات الخاصة ومنها الرقابة المالية التي تخضع جميع المؤسسات الداخلية لرقابتها المالية ووفق نظام صارم محمي دستوريا وقضائيا من مساعي التهرب من أوجه الانفاق العام لعموم الدولة وأقاليمها كافة، وحين تكون العدالة الاجتماعية وفق منهج وطني يعتمد المهنية وبعيدا عن مساعي فرض المنهج الشمولي للحكم، فإن الحلول الوطنية للتعدديات الاثنية ستكون حاضرة وفق أي منهج أو بديل تم استعراضه آنفا.

وهو ما نرى أهمية الأخذ به ليس في النظام السياسي للعراق فحسب، إنما في طبيعة التعامل مع قضايا أخرى في الوطن العربي كقضية الأمازيغ في بلاد المغرب العربي أو في قضايا السودان ومصر واليمن وسوريا وغيرها.

6. استنتاجات ومقترحات

تابعنا في هذه الدراسة اشكالية التعدديات الاثنية وتأثيرها على الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر نماذج متعددة في بلدان العالم، وكما أشرنا فإن هناك نماذج متعددة من الأنظمة السياسية الاتحادية التي عالجت هذه الاشكالية وفق انساق دستورية أفضت إلى حالة الاستقرار النسبي مبتعدة بذلك عن مخاطر التحول إلى صراعات داخلية تهدد وحدة البلدان السيادية.

بلدان الوطن العربي تعاني من ذات الاشكالية دون حلول ناجعة لها بل إن الحلول التي شهدتها غالبا كانت غير مجدية أو يتم افراغها من محتواها، الأمر الذي جعل من هذه الاشكالية قنبلة موقوتة أو ورقة ضغط تستخدم حين تضعف قبضة السلطة المركزية وبصيغ مختلفة (ثورات أو انتفاضات أو كفاح مسلح أو حتى أعمال إرهابية تتوج بالمطالبة بالانفصال أو حق تقرير المصير) .

مطالب الأمازيغ في عموم بلدان المغرب العربي، والحركة الكردية في العراق وسوريا، وانفصال جنوب السودان عن شماله، والدولة داخل دولة في لبنان، وتجدد المطالب بانفصال جنوب اليمن عن شماله فضلا عن حركة الحوثيين، وما يحدث في عدد من بلدان الخليج والسعودية، ومطالب أخرى تتعلق بحقوق اقباط مصر وغير ذلك، قضايا حساسة وذات أهمية وتشكل خطورة على استمرار ومستقبل الوحدات السياسية ذات الصلة، وهي بمجموعها أدوات مبتكرة تستخدمها للأسف قوى أجنبية لتمزيق الهوية العربية الجامعة بذا الوقت الذي تستخدمها لتمزيق أواصر الوحدة الوطنية بهدف تفكيك الأوطان القائمة.

لقد فشلت الأنظمة العربية عموما لطبيعتها الشمولية إيديولوجيا أو سلطويا وحزبيا، وما رافقها من غياب للعدالة الاجتماعية واحترام الآخر في ظل غياب المنهج الديمقراطي في معالجة هذه الاشكاليات الجدية، وفي ظل الظروف ومعطيات الضعف القائمة حاليا، وخاصة إثر ما نتج عن معطيات (الربيع العربي) وهشاشة الأنظمة القائمة، فإن سيناريوهات المستقبل لا تبشر بالخير، إن لم يتم الاتفاق مع القوى الأساسية المحركة للمجتمعات على برنامج طموح ونظرية عمل علمية وعقلانية وواقعية تحظى بتأييد عام كشرط أساسي لتلافي مخاطر توظيف ما يحدث من قبل قوى خارجية، مستعدة دائما للاستثمار فيما يحدث أو ربما هي من تحرك الموقف باتجاهات خطرة ضمن لعبة (نظرية المؤامرة) .

تأسيسا على ما تقدم فإن أول ما نتوصل إليه في رؤيتنا للمستقبل التأكيد على اعتماد المنهج الديمقراطي المركزي أساسا للحكم وبناء دولة المؤسسات، إن ذلك ينتج عن واقع التخلف الثقافي العام وغياب الوعي لدى شعوب العالم العربي عن مفهوم المواطنة والهوية وتأثير التعدديات الاثنية على الاستقرار السياسي واستقرار الدولة، وهو الأمر الذي يتطلب برنامجا نهضويا تنمويا وتدريجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية المترافق مع التنمية الاقتصادية.

إن الديمقراطية التي تؤمن التعددية الحزبية والسياسية يجب (وجوبا) أن تأخذ بعين الاعتبار إعادة بناء دولة المؤسسات المؤطرة بدستور يتم الاتفاق عليه من نخب المجتمع التي تتمتع بالخبرة والمهنية المدعومة بخبرات دولية مهنية في اختيار شكل النظام السياسي لدولة اتحادية موحدة، تؤمن قوة المركز وحرية الأقاليم النسبية المقيدة صلاحياتها بدستور تحميه محكمة اتحادية عليا تأخذ على عاتقها حماية وتفسير النصوص الدستورية .

إن بناء دولة المؤسسات تستوجب قاعدة من الوعي الجمعي الاجتماعي، وليس مجرد هيكل سياسي يوضع فوق قاعدة من التخلف الاجتماعي وغياب الثقافة والسلوك الملتزم بأهمية نظام المؤسسات، ويترافق ذلك ويتزامن معه خطط ممنهجة لإعادة بناء منظومة التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يستوجب الحضور النوعي لطلائع ونخب المجتمعات العلمية والثقافية المهنية التي تقود و تلتزم ببرنامج تدرجي في بناء السلطة والدولة لتجعل منها نتاج التفاعلات الاجتماعية الايجابية المتطورة تدريجيا، لذلك فان من أولويات البناء هو إبعاد الشرائح المتخلفة عن عملية البناء، وبعبارة أخرى فصل الدين عن الدولة كمبدأ أساسي لابد منه في إعادة بناء الدولة المدنية وإقامة دولة القانون.

في ضوء ما تقدم فإن القيادة الرشيدة للبلاد والتي يتم إنتاجها كصيغة انتقالية نحو بناء الدولة الديمقراطية، هي من تقوم بهذا الفعل المؤسس للدولة والسلطة، ولمنظمات المجتمع المدني وجمعيات ومنظمات العلماء، وبعبارة أخرى فإن مجتمعاتنا تحتاج إلى فترة انتقالية تتفاعل خلالها عوامل الوعي الجمعي مع التنمية الاقتصادية وبناء الهيكل السياسي تحت إطار دستور يضمن العدالة الاجتماعية واحترام الآخر ومنع شخصنة السلطة وشموليتها تحت أي ظرف كان .

إن هذه الرؤية تشكل قاعدة نظرية مجردة وأساس لمعالجة اشكاليات التعددية الاثنية في عموم الوطن العربي، ما يتعلق بنموذج الفدرالية في العراق، ومن واقع المعايشة الميدانية فكريا وعمليا نرى أن الإشكالية تتمثل ليس في شكل الفدرالية دستوريا فحسب، إنما أيضا في المفهوم والموقف منها وتفسيرها سياسيا.

عموما هناك رؤيتين متناقضتين تماما في هذا الموضوع تسود الفكر السياسي وشرائحه المجتمعية في العراق:

الأولى تتمثل في التطرف الإيديولوجي الشمولي أو الفكري أو السلطوي من الفدرالية وكأنها حالة شاذة في العالم، حتى إن الاتهام بالانفصالية تنطلق فور الحديث عن فكرة أو مشروع الفدرالية إما قصدا لإنهاء الجدل بالقمع الفكري، أو جهلا بمعنى ومفهوم ومقاصد مشروع الفدرالية، رغم أن قانون ومشروع الحكم الذاتي في العراق عقد السبعينات كحالة متميزة في الإدارة اللامركزية لإقليم كردستان العراق، وكان بالإمكان تطويره، وتحقيق حل جذري ونهائي لهذه الاشكالية، لولا تدخل قوى خارجية ترافقت مع متغيرات داخلية وسلوكيات سلبية أفضت إلى تراجع التجربة وفشلها لاحقا.

العراق منذ تأسيس دولته الحديثة عام 1921 وإعلان دستوره الأساسي عام 1925 لم يشهد استقرارا أو رضى عاما، إنما رفض لما آلت إليه السلطة تحت مزاعم عدة قومية أو طائفية مؤطرة بفتاوى دينية تمنع المشاركة في السلطة تحت ذريعة هيمنة قوى الاستعمار الخارجي وقوى الكفر الأجنبية، كما

حصل لمناطق وسط وجنوب العراق عهد تأسيس الدولة الحديثة من قبل مراجع الشيعة، وتكرر الأمر في محافظات غرب ووسط وشمال العراق إثر احتلال العراق عام 2003م من قبل مراجع أهل السنة .

وفي مناطق الأكراد (إقليم كوردستان العراق) ظل الكرد منذ عقد معاهدتي سيفر 10 أغسطس 1920، والتي شارك فيها وفد كردي بوفد غير رسمي برئاسة الجنرال شريف باشا والذي مثل عدد من الأحزاب الكردية ودعا لإنشاء دولة كردستان ووضعها تحت الانتداب البريطاني كحالة انتقالية، حيث كانت بريطانيا من أكثر الدول اهتماما بالقضية الكردية فضلا عن فرنسا لاعتبارات استراتيجية، وهو أمر وجد تجاوبا من قبل الولايات المتحدة التي كانت ترفع حينذاك شعار(حق الشعوب بتقرير مصيرها)، كما ورد في وثائق المؤتمر الذي عزز الأمل بإمكانية قيام كيان للشعب الكردي، لتأتي خيبة الأمل في معاهدة مؤتمر لوزان الذي انعقد في سويسرا في 20 أوت 1922 إثر مفاوضات الصلح التي عقدت بين بلدان الغرب مع تركيا وشهدت تسويات مشتركة على حساب مصالح الأكراد.

أما الثانية فتتمثل في استثمار بعض القيادات للظروف الاستثنائية التي عاشها العراق إثر الاحتلال الأجنبي عام 2003 لفرض نصوص ضمن دستور عام 2005 باتجاه خلق فرص لاحقة توحي برغبة الانفصال أو النأي بالنفس عن العراق أو الوصول إلى هذه الحالة عبر العديد من الممارسات التي شرعن لها دستور تم وضعه من قبل قوى سياسية أتت مع الاحتلال ولا صلة لها بالثقافة الدستورية أو التخصص الدستوري بدليل وقوفها لاحقا ضد التفسيرات والاجتهادات للنصوص الدستورية، بل والطعن في شرعيتها وموقعها من مواد الدستور المختلف عليه بين 139 مادة يتكون منها الدستور، وتم الاستفتاء عليها وبين خمسة مواد انتقالية يزعم البعض أنها تمت إضافتها للدستور لاحقا تتعلق بحقوق الإقليم ومن ضمنها المناطق المتنازع عليها وفق المادة 140 والمادة 142، التي تقف حجر عثرة في طريق أية تعديلات على الدستور، والتي نصت على (أن يكون الاستفتاء على المواد المعدلة ناجحا، بموافقة أغلبية المصوتين في ثلاث محافظات)، لم تكن ضمن المواد التسع وثلاثون الموزعة بصيغة كتيب على المواطنين قبيل الاستفتاء، وهي وفق ما يراه البعض تم الاتفاق عليها في اجتماع عقد في مصيف صلاح الدين بأربيل، ليظهر الدستور بشكله الذي ظهر عليه في مفاهيمه، والمليء بألغام يمكن أن تخضعه لتفسيرات واجتهادات تقود البلد نحو مزيد من الصراعات الداخلية المدعومة خارجيا، بدليل ما شهدته معطيات الواقع منذ اصداره حتى الآن، بدلا من أن يكون القاعدة الرصينة لتجاوز عناصر الخلافات الداخلية والذهاب معا بالبلاد نحو الاستقرار والتنمية وتحقيق مجتمع الرفاهية والعدالة الاجتماعية لأبنائه .

وفي ضوء ما أوردناه في متن الدراسة فإن الإشكالية هذه هي إشكالية معقدة تستوجب إعادة نظر كلية من كل أطرافها المنشئة لها، ونرى أن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي هي ضمن حقه الطبيعي بالمطالبة بتقرير المصير، يمكن تفسيره كما ورد على لسان عدد من قيادات الكرد على أنه الحق الطبيعي ضمن الوطن العراقي الشامل للتعدديات الاثنية، وهو أمر ينسحب على جميع التكوينات القومية والدينية الأخرى .

بعبارة أخرى فإن تفعيل العقل الوطني والمهني والعلمي أمر مهم في إعادة النظر بشكل النظام السياسي في العراق الذي يتيح الفرص لإعادة بناء الدولة، بما يضمن الحقوق والواجبات وفق تكريس لمبدأ العدالة الاجتماعية بدلا من التعامل على أساس لي الأذرع، والاستناد إلى دعم أو تأييد قوى خارجية لا يهمها قدر العراق إلا بمقدار ما يخدم مصالحها.

تأسيسا على ما تقدم فان الاعتراف بحقوق الشعب الكردي وحقوق المكونات الأخرى للشعب العراقي يمكن أن تاخذ صيغا متعددة تبعا لطبيعة النظام السياسي برلمانيا أو رئاسيا، ولكن ضمن الحلول أو البدائل الممكنة التي يمكن إيجازها كالآتي:

- ✓ إجراء تعديلات دستورية جوهرية تؤمن حق الشعب الكردي بإقليم تحدد جغرافيته وصلاحيات مؤسساته الدستورية الإدارية والتشريعية والتنفيذية والقضائية ضمن السلطة الاتحادية المركزية المحددة صلاحياتها ومؤسساتها بموجب الدستور الاتحادي لدولة موحدة .
- ✓ عملا بقاعدة العدالة الاجتماعية فإن العراقيين من القومية التركمانية، وكذلك الأيزيديين وباقي المكونات القومية والدينية يتم تنظيم جغرافيتهم الإدارية وبذات الحقوق سواءً بصيغة الحكم الذاتي ضمن دولة العراق أو أي تشكيل إداري لامركزي يضمن حقوقهم كاملة على أساس العدل والمساواة أمام القانون .
- ✓ إعادة تنظيم وتوزيع محافظات العراق غير الكردية القائمة على أسس إدارية وجغرافية جديدة تتناسب ومهمات تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي والعلمي، وبشكل متكامل بعيدا عن أي شكل من أشكال التوزيع العرقي أو الديني أو المذهبي إلا في حالات الضرورات الوطنية، ويعتمد لتحقيق ذلك عناصر تتميز بالكفاءة والخبرة الإدارية والاقتصادية حصرا .

لأجل ذلك ندعو إلى قانون جديد في إدارة المحافظات والأقاليم العراقية، ووفق أسس صحيحة وحضارية في فن الإدارة للأقاليم واستثمار الثروات والموارد القومية وفق معادلات تتيح قدرا أعلى من فرص التنمية الشاملة للموارد الطبيعية والبشرية عبر مشاريع جديدة للاستثمار وتشغيل الأيدي العاملة وتطويرها وفق برنامج وطني طموح ينهض بالبلد ويحقق له فرص آمنة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ومن الطبيعي هنا القول أن توزيع الأيدي العاملة يتم وفق قياسات وطنية تعتمد الخبرة والمؤهلات والرغبة في العمل التخصصي، بأسلوب يجعل ساحة الوطن مفتوحة للجميع وفق ما يحقق الولاء الوطني، ومن باب أولى أن ذلك ينطبق أيضا على سياسات القبول في المعاهد والجامعات العراقية والمدارس .

ومن الطبيعي أيضا أن يترافق ذلك بوحدة الأجهزة الوطنية (الأمنية والعسكرية) التي تأخذ على عاتقها ضمان الأمن الوطني عبر أجهزة فعالة مهنية ووطنية تنهض بالعراق بعيدا عن الميلشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية، التي قامت على أساس الولاءات الفرعية والمحاصصات الفئوية دون أن يخل ذلك بمقتضيات الأمن الداخلي للأقاليم ذات الخصوصيات.

بعبارة أخرى فإن هناك حاجة ماسة وضرورية ولابد منها في إعادة النظر تجديد الفكر السياسي العربي انطلاقا من واقع العالم العربي، وإن هذا التجديد كما نرى لابد أن يتجاوز الاخفاقات الكبيرة التي تعرض لها فكريا وفي ممارسة السلطة السياسية.

إن صعود النظرية القومية العربية مرحلة الخمسينات وما تلاها من القرن العشرين ، أدت إلى سيادة المنهج التقليدي في التيارات التي برزت حينذاك (البعث والناصرية والقوميين العرب)، ثم ما تلاها من تراجعات وانكسارات إثر هزيمة حرب حزيران ،1967 والتي أدت إلى فشل الدولة العربية الحديثة وتحولها نحو شمولية السلطة السياسية قادت إلى تفاعلات سلبية وصراعات داخلية تم توظيفها من قبل قوى خارجية لمصالح وغايات استراتيجية أفضت إلى تراجع المشروع الحضاري القومي العربي.

ما تقدم يفضي إلى اعتقادنا بأن الفكرة القومية العربية ورؤيتها للتعامل مع التكوينات الاثنية الأخرى في العالم العربي تحتاج إلى اعادة نظر تتجاوز خلالها الأطر التقليدية الشمولية، بذات القدر الذي تتجاوز فيه الانقسام بين المحاور المذهبية التي تزعم القيادة الإسلاموية للمشروع الحضاري بمدارسها الشيعية والإخوانية والسلفية، حيث توزيع الوطن العربي إلى أقواس ومناطق نفوذ مذهبية، كما يحصل الآن (الهلال الشيعي مقابل الهلال السني) والتي تفقد العالم العربي استقلاليته النسبية، والانتقال ’لى رؤية أخرى مختلفة تماما لتذهب إلى استلهام قيم الحرية والتعددية والديمقراطية وفق قواعد و أسس العدالة الاجتماعية المستندة على قواعد اقتصادية مختلطة تتيح الفرص لقيام منظومة اقتصادية متكاملة تسير نحو التكامل الوظيفي، وفق صيغ تنسيقية ثم تعاونية ثم اتحادية توفر الفرص للجميع بناءا على التدرجية في تحقيق المنافع، عبر اطلاق فرص الابداع في البناء المجتمعي القائم على الشعور بالولاء المشترك لوطن الجميع الذي تلغى فيه أسس الهيمنة وشمولية السلطة، ومنه ننطلق من الاعتقاد بأهمية بناء بلدان المواطنة والمشاركة في إعادة البناء الفكري والنظمي بعيدا عن أي شكل من أشكال التميز .

7. قائمة المراجع

1.7. المراجع باللغة العربية

- إسراء كاظم الحسيني، (2013)، التعدد الإثني وتأثيره على التنمية واستقرار النظام السياسي، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط

2.7. المراجع باللغة الأجنبية

- Amatzia Baram ,Achim Ronhde ,and Ronen Zeidel , Iraq Between occuptions perspectives from 1920 to the present.
- Cover image by Anat Frumkin.First published 2010 by PALGRAVE MACMILLAN United states , Martns press LLC 175 fifth Avene, New York. NY 100 10.
- KARWAN SALIH WAISY. The Iraq Kurdish Issue and the United States 1963-1975 . International Journal of Contemporary Applied Sciences (ISSN :2308-1365),Vol.2No.4April 2015
- Muhanad Saloom . The Future of Kurds in Iraq ,EXPERT BRIEF Regional politics ,March 2018,pp:01-05.
- Wise Men Center for Strategic Studies ,Iraq in the 10th year of the 2nd Gulf war. Report No.55, Marcn 2013 ISTANBUL.

مشروع "الحزام والطريق".. مبادرة بمساعي جيوبوليتيكية تعاونية أم توسعية؟

The Belt and Road Project: An Initiative with Cooperative or Expansionist Geopolitical Endeavors?

د.محمد حسين سبيتي[1*]

باحث في الشؤون الشرق آسيوية

****

إن البحث في مشروع "حزام واحد طريق واحد" (One Belt One Road) التي أعلنها الرئيس الصيني **شي جين بينغ** عام 2013*، وما اصطلح عليه مشروع طريق الحرير الجديد، وما عُبّر عنه بأنه "الحلم الصيني"، يقتضي التعمّق به لجهة حيثياته ومآلاته واستراتيجياته المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأهدافه، وهذا ما يقودنا إلى فهم طبيعة هذا المشروع أولًا، وبالبناء على ذلك في فهم المسارات والمخرجات الناتجة عنه على المستوى العالمي سواء على المستوى الجغرافي أو على مستوى توزيع القوة، على الرغم من طبيعته الاقتصادية والتنموية، وللتبيّن لاحقًا من حقيقة النيّة الصينية حول رؤيتها بالنسبة للمشروع كونه ضمن سياق سياسة الصعود السلمي المتبنّاة من قبل القيادة الصينية، وبالتالي تهدف إلى توجيه استراتيجية تعزيز الاستثمار وتدفع باتجاه التنمية المشتركة والتعاون والكسب المشترك للبشرية، أو استراتيجية التوسع الجيوبوليتيكي في النفوذ، أو بعبارة أخرى الجيوبولوتيكية التوسعية على غرار ما دعا إليه المؤرخ الأميركي ألفرد ماهان والبريطاني هالفورد جون ماكيندر.

ما تقدّم، يقود إلى طرح إشكالية مفادها "هل تمثل مبادرة "الحزام والطريق" مدخلًا استراتيجيًا للنفوذ الصيني الجيوسياسي في النظام العالمي؟. وهذا ما يستدعي البحث بداية في إطار المشروع ومساراته، وبعدها تحليل الرؤى الصينية حوله، وبالتالي استنتاج الفحوى من هذه الرؤى للتوصل إلى إدراكات تمثل

* كان رئيس الوزراء الصيني السابق لي بينغ أول من طرح فكرة إحياء طريق الحرير وذلك في عام 1994، ولقيت فكرته تفاعلًا كبيرًا من قبل الكثير من الدول، حتى تجسدت في أيلول/سبتمبر 2013 في عرض الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة للتعاون بين الصين ودول وسط آسيا على بناء "حزام اقتصادي لطريق الحرير"، وذلك أثناء زيارته إلى كازاخستان. وبعد شهر من ذلك، طُرحت في قمة "آسيا-جنوب شرق آسيا" مبادرة "طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، ويُشار إلى هاتين المبادرتين بـ"الحزام والطريق" اختصارًا.

* المؤلف المراسل

فهم النيّة باعتبار أن المشروع ما زال قيد التنفيذ، ولا يُمكن الحكم عليه وبيان مخرجاته إلا بعد الانتهاء منه، وبالتالي معرفة هدف القيادة الصينية من هذا المشروع.

في الإطار العام، لا يخفى أن هذه المبادرة تتضمن مسارين عملاقين؛ الأول هو إحياء لمشروع قديم أي إحياء "طريق الحرير التجاري القديم" (تعود الجذور التاريخية لهذه المبادرة إلى أكثر من ألفي عام) إلى طريق يضم "حزام الحرير الاقتصادي الجديد" الذي يربط الصين بآسيا الوسطى وجنوب آسيا وروسيا وأوروبا. ويشمل الحزام ستة ممرات اقتصادية تمتد من الصين إلى جميع أنحاء أوراسيا، يتلاقى بعضها، حيث تمثل البلدان التي تمتد من غرب المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق على طول طريق الحزام "منطقة للتعاون الاقتصادي".

أما الثاني فهو "طريق الحرير البحري"، الذي يربط الموانئ الصينية بتلك الموجودة في جنوب آسيا وجنوب شرقها وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا، والذي يُنظر إليه على أنه محاولة لتحسين العلاقات مع جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وتتضمن هذه المبادرة بناء شبكة كاملة متفرعة من طريق الحرير الأساسي برًّا، وبناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا، مرورًا بمناطق أخرى، وهذا ما يستدعي تأهليل البنية التحتية في الدول التي ستمر فيها، وتجهيز الطرق، وسكك الحديد، والموانئ، بل وتهيئة البيئة القانونية والتجارية والاستثمارية والمالية في تلك البلدان.

على العموم، نخلص مما ورد إلى أن مبادرة "الحزام والطريق"، التي تدعمها نحو 152 دولة من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط بما يمثل ما نسبته 75 في المئة من سكان العالم، تهدف إلى الربط بين الصين وأوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط عبر إقامة مشروعات ضخمة كالسكك الحديدية، والطرق، والموانئ البحرية. وقد أنشأت الصين مؤسستين ماليتين في العام 2014، لغاية تمويل المشروع، وهما البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، وصندوق طريق الحرير.

بعد هذا التقديم الموجز عن المبادرة، ننتقل إلى الحديث عن أهدافها ما أُعلن عنها وما بطن منها. في الرؤى الصينية الواردة في الوثائق الرسمية ومنها وثيقة "الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، التي أطلقتها وزارة الخارجية الصينية، ووثيقة أخرى بعنوان "إنشاء الحزام والطريق: المفهوم، والممارسة والمساهمة الصينية"، وذلك خلال منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عُقد في بكين في أيار/مايو 2017، ومن بعدها الوثائق الصادرة عن المنتديين الثاني والثالث.

هذه الوثائق شددت على أن مبادرة الحزام والطريق هي مشروع للمنفعة المشتركة، وشكل جديد من أشكال العلاقات الدولية المبني على التنمية التشاركية، وكذلك أكدت أن البناء المشترك يعمل على تمكين دول "الحزام والطريق" في أربعة مجالات: حماية البيئة والطاقة النظيفة والتعاون في مجالات الصحة، وإعداد الكوادر وتأهيلها، والأمن والحوكمة. وتأتي هذه الوثائق لترد على الاتهامات الموجهة إلى الصين بأنها ترمي إلى تسهيل تصدير منتوجاتها عبر هذه المبادرة، والاستفادة من الاستثمارات والمشروعات الفرعية في البنى التحتية.

إذًا، تعُدّ هذه المبادرة في المفهوم الصيني إعادة إحياءٍ لطريق الحرير القديم بهدف تحقيق نظام اقتصادي عالمي مفتوح، وتنمية متوازنة ومستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، والتواصل بين الحضارات، والحفاظ على السلام والاستقرار العالميَين.

في الواقع، فإن الرؤية الصينية لهذه المبادرة تدلّ على أنها مبادرة تنموية جيوسياسية، وتشكل عنصرًا رئيسًا في تنفيذ استراتيجية الصين الخاصة بـ"الانفتاح على العالم" التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ.

لكن بنظرة أكثر عمقًا، فإن الثابت أن رؤية المشروع، المُعلن عنها، تتجاوز تطوير البنية الأساسية، إلى كونه "مبادرة جيوسياسية" تستهدف تطوير شبكة اتصال واسعة بين الدول المختلفة لتغطي معظم الأراضي الأفريقية والآسيوية والأوروبية، وهذا مؤداه تعزيز سياستها الخارجية، معتمدةً على تعزيز مصالح الصين السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، مع سعي الصين لأن يكون لها دور ومساهمة رئيسان في الاقتصاد العالمي يكونان مؤشرًا على صعودها وتأثيرها. وبالتوازي مع هذه المبادرة، وحتى مع أي موقف صيني جديد، تعمل دائمًا بكين على طمأنة القوى العظمى من خلال خطابها السياسي، فقد لوحظ مؤخرًا أن المتحدثين الصينيين استبدلوا مصطلح "الصعود" الذي ربما يتضمن شيئًا من القوة بمصطلح "التطور"، وأضافوا له مصطلح "الانسجام"، بهدف إيصال رسالة مفادها أن صعود الصين سلمي ولا يعتمد على القوة العسكرية، أو التوسع الجيوبوليتيكي، أو السيطرة.

وفي الدلالات الظاهرة على أن الهدف الصيني متناسق مع رؤية المبادرة، يتضح من خلال تصريحات المسؤولين الصينيين وحيثيات المبادرة أن الاستراتيجية الصينية مبناها التعاون وليس الهيمنة. وهذا ما ذهب إليه المسؤولون الصينيون عادةً حين يتحدثون عن الطريق بصفته "صفقة مربحة لكافة الأطراف". وقد أكد الرئيس الصيني، خلال كلمته الافتتاحية لمنتدى الحزام والطريق الثالث للتعاون الدولي في العام

2023، أنّ مبادرة الحزام والطريق تمثل السعي المشترك للبشرية نحو التطور للجميع، مشيرًا إلى أن المبادرة قد شقت طريقًا جديدًا للتبادلات بين الدول، وأسست إطار عمل جديدًا للتعاون الدولي، ولافتًا إلى أنّ بلاده ترفض "الإكراه الاقتصادي" و"المواجهة بين الكتل".

والدليل الآخر على الهدف التعاوني من المشروع، أن الحكومة الصينية في الورقة البيضاء الصادرة عنها مؤخرًا بعنوان "مبادرة الحزام والطريق: ركيزة رئيسية لمجتمع المستقبل المشترك للبشرية"، أوضحت أن الهدف النهائي للمبادرة هو المساعدة في بناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

إضافة إلى ذلك، فقد وقّعت الصين أكثر من 200 اتفاقية تعاون للبناء المشترك لـ "الحزام والطريق" مع أكثر من 150 دولة و30 منظمة دولية منتشرة في القارات الخمس، فيما بلغت القيمة التراكمية للواردات والصادرات، خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2022، بين الصين والدول المشاركة في بناء "الحزام والطريق" 19.1 تريليون دولار، بمتوسط معدل نمو سنوي وصل إلى 6.4 في المئة.

وهذا إن دلّ على شيء، إنما يدل على الإطار التعاوني التي تتضمنه هذه المبادرة، وهذا ما أكده المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين خلال مؤتمر صحفي في الدورة الثالثة لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي بأن المنتدى سيوفّر منصة مهمة لجميع الشركاء للتخطيط والتعاون عالي الجودة في إطار مبادرة الحزام والطريق.

وكذلك، فإن استخدام الصين كلمات مثل "مقترح" و"رؤية" و"إطار" بدلًا من استراتيجية يعطي للمبادرة خصوصية مختلفة عن المبادرات الأخرى في كونها غير مفروضة على الدول المشاركة فيها، ولا تضع أي نوع من أنواع المشروطية السياسية عليها.

وفي المقابل، هناك من يرى أن الصين تسعى لأن تحلّ محل القيادة الاقتصادية الأميركية في العالم من خلال تصدير "النموذج الصيني"، واستشهد أصحاب هذه الرؤية _ من بينهم ويليام أوفرهولت_ بأن مشروع طريق الحرير الجديد يتشابه إلى حد بعيد مع "خطة مارشال" الأميركية.

لكن بالمقارنة، نجد أن خطة مارشال كانت تهدف إلى تحقيق هدف سياسي أساس متمثل بوقف انتشار الشيوعية من دول أوروبا الشرقية، فيما المبادرة الصينية تحتوي مضامينها على تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي من وجهة نظر صينية وليس منحة دولية كما كان الحال في خطة مارشال.

وعلى الرغم مما تقدّم، لا ينبغي إغفال الأجندة الجغرافية الخفيّة للصين، وخاصة أن هذه الأجندة لا تتبيّن حالًا بل لربما بعد تقدم العمل بالمشروع وبيان عائداته، وبخاصة أن جورج مارشال في خطابه بجامعة هارفارد في العام 1947، اعتبر أن سياسة مشروعه غير موجهة ضد أي دولة أو مبدأ، ولكنها ضد الجوع والفقر، واليأس والفوضى، وهذا ما تصرّح به الصين تجاه مشروعها، فهل تبقى على هذا المنوال أم نشهد تغيرًا في مشروعها كما حدث في النموذج الأميركي؟.

يمكن القول بناء على ما سبق، وبناء على أن الصين لا تسعى لفرض نموذج فكري سياسي أو ايديولوجي، فهي ذهبت إلى العمل والسعي لتكوين تجربة اقتصادية استثمارية عمليّة تشاركية حول العالم "مبادرة الحزام والطريق"، وربما تكون أداة الصين في هذه الاستراتيجية محاولة جذب الدول الأخرى من خلال بناء أنموذج يلقى صدى إيجابيًا لدى الآخرين، وترسل عبره رسائل عديدة أبرزها التأكيد على سياسة ومنهج الصعود السلمي، وترسيخ مفهوم الجيبولوتيكية التعاونية لا الاستعمارية، والتشديد على أن هناك فوارق كبيرة بين النموذجين الصيني والغربي وخصوصًا الأميركي الذي ثبت فشله.

إيران بعد ربع قرن ...

للكاتب ويلفريدبوختا

قراءة تحليلية - نقدية

Iran after a quarter of a century...

by Wilfred Buchta

Analytical-critical reading

أمجد سعد شلال المحاويلي[1]*

[1]جامعة القادسية، العراق

البريد الإلكتروني: amjad.almahawily.qu.edu.iq

****

بادئ ذي بدء لابد للقارئ الكريم الاطلاع على مسوغات دفعت الباحث لقراءة هذا الكتاب، والوقوف على بيبلوغرافية المؤلف ، وإعطاء وصفاً ببليوغرافياً عن الكتاب، مع تسليط الضوء على مضامينه ومحتواه؛ لإخراجه في أبسط صورة وفق المنهج " **التحليلي – النقدي** " وعليه ارتأى الباحث تبيان تلك المعايير على شكل مطالب وتتمثل في مايلي :

1. أسباب اختيار الباحث للكتاب

أولاً : جاء الأقدام على هكذا عمل علمي من قبل الباحث ؛

---

*المؤلف المراس

لاستجابة حاجة مجلة " **قضايا آسيوية** " في أفراد محور مخصص يعنى بدراسات " **تحليلية – نقدية** " والمتمثلة برئيس تحريرها الدكتورة حورية قصعة ورئيس اللجنة العلمية الدكتور معاذ صبحي محمد عسى أن تنال هذه القراءة رضاهم ورضا الجميع إن شاء الله .

ثانياً : حازت قراءات الكتب وعرضها وصفاً ببليوجرافياً محط اهتمام الكثير من القراء والمحبين للثقافة والعلم في العالم " **الغربي – الشرقي** " عموماً والعالم " **الشرقي – العربي** " خصوصاً ؛ لما تكتنف هذه القراءات الوصفية في اقتصار عاملي الزمان والمكان، من حيث عامل الزمان : فهي تقلص الوقت عند قراءة الكتيب بدل من تطلب ساعات طويلة في قضاء القراءة؛ من خلال حصر محتواه ومضامينه في صفحات قليلة تكاد تكون مقبولة عند القارئ مقارنة مع صفحات الكتيب، على حين قضاء ساعة أو أكثر في قراءة الكتيب لكن دون إكماله؛ مما توفر القراءة الببليوغرافية الجهد على القارئ في هذا الشأن. أما من حيث عامل المكان : تسعى هذه القراءة على جعل الكتاب – إن جاز التوصيف - بين يدي القارئ بدل من صعوبة استحصاله سواء ورقياً كان أم إلكترونياً من جهة، وعدم اقتنائه من قبل القارئ بعد تجواله وترحاله في أروقة المكتبات ودور النشر العلمية من جهة أخرى .

ثالثاً : احتواء الكتيب على معلومات ذات قيمة علمية والتي تتجلى تلك العلمية في تسليط الضوء على حقبة " **تأريخية – سياسية** " من حقب تأريخ إيران المعاصر في غضون أواخر سبعينات القرن العشرين الميلادي حتى أواخر تسعينات القرن المنصرم. إذ برز شكل جديد من أشكال أنظمة الحكم في الشرق الأوسط تمثل بـ" **الجمهورية الإسلامية** " بعد أنهاء الملكية البهلوية المتمثلة بشاه محمد رضا بهلوي .

رابعاً: بزوغ نظام سياسي وفق مبدأ " **ديني – فقهي** " تجسد ذلك في تعيين " **مرشداً** " للجمهورية في إيران فريدة من نوعها في الشرق الأوسط .

خامساً: الوقوف على مدى التوافق والانسجام بين الحاكم والمحكوم , بكلام آخر بين الشعب والحكم الجديد الجمهورية الإسلامية، وتقبل فكرة " **مرشد أعلى – ولاية فقيه** " له صلاحيات مطلقة النظير . ... وغيرها المجال لا يسمح في ذكرها جميعاً .

2- بيوغرافيا مؤلف الكتاب

ويلفريدبوختا(1961م-... Wilfried Buchta): كاتب ومحلل وأكاديمي ولد في يوم الخميس الموافق الثاني من شهر آذار في عام

1961م في مدينة هيرن التي تتبع إدارياً لمقاطعة واستفاليا في ألمانيا، تدرج في سلم التعليم حتى نال شهادة الدكتوراه في السياسة الدينية وأتخذ من الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام 1997م بعد دراسة ميدانية طويلة قضاها فيها عنواناً لأطروحته، التي تختص بالدراسات الإسلامية والعلوم السياسية والدراسات الدينية في جامعة بون الألمانية مع حصوله على دبلوم في اللغتين العربية والفارسية من ذات الجامعة، وعمل في مجالات مختلفة مع تقلده لمناصب عديدة ، أبرزها :

- رئيس قسم اللغة العربية في دويتشه فيله (DW) في كولونيا ما بين عام (1995-1996م).
- الممثل الوطني لمؤسسة كونرادأديناورفي المغرب ما بين عام (1998-2001م).
- مدير مركز الشرق الأوسط الخاص بالأزمات الدولية (ICG) في الأردن ما بين عام (2001-2002م).
- محاضر في جامعة هومبولت برلين عام 2003م.
- عملمحلل سياسي أول لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (UNAMI) في العراق ما بين عام (2005-2011م).
- محاضرات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والهند حول الهياكل والقوى المؤثرة والتوجهات السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

بعد عام 2011م عاد إلى برلين وقضى معظم وقته في التأليف ومستشار سياسي ومحلل في وسائل الإعلام الألمانية والسويسرية والنمساوية عن الأحداث ومجرياتها في الشأن الإيراني والعراقيذات الصراعات المذهبية بين طائفة الشيعة والسنة والإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).(ويلفريدبوختا , شبكة المعلومات الدولية، https://www-wilfried-buchta-com).

3. ببليوغرافيا الكتيب

تحت مظلة هذا المطلب أعطى الباحث وصفاً ببليوجرافياً عن الكتيب المؤلف من قبل الكاتب الألماني ويلفريدبوختا، وعلى النحو الآتي:

1.3.مبررات التأليف والأهمية

على الرغم مما تضمنه الكتيب المعنون بـ" **إيران بعد ربع قرن ... من الجمهورية الأولى إلى الثالثة** " للمؤلف الألماني بوختاالا أن الأخير لم يقدم على تقديم وتبيان مبررات تأليفه؛ الأمر الذي دفع الباحث على استقراء المبررات التي منها تنطلق أهميته، وتمثل :

المبرر الأول : في معرفة معالم نظام سياسي أدمج فيه شكلين من أنظمة الحكم في إدارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأحدها " **ثيوقراطي** " والأخر " **جمهوري** " عكس أنظمة الحكم في الشرق الأوسط، وبهذا الصدد نطق بوختا ما نصه:

" ***إن النظام في إيران يتشكل من هجين ثيوقراطي – جمهوري ، وينعم في استقرار ملفت , وعلى خلاف كثير من أنظمة الحكم في الشرق الأدنى والأوسط*** " .

المبرر الثاني: تطلع بوختا إلى فهم ما آلت إليه الثورة الإسلامية عام 1979م في إيران، وتبيان أي اتجاه تكون ماضية بعد الثورة .

المبرر الثالث: رغب بوختا تبيان المتناقضات الأيديولوجية في إيران خلال عهد الجمهوريات الثالثة، ومدى تأثيرها على السياسة الإيرانية من طرف، وتآكل شرعية قادة ثورتها الإسلامية عام 1979م من طرف آخر، فضلا عن تعرض البلاد للتنافس السياسي وأزماتها الاقتصادية.

المبرر الرابع: جهد بوختا كثيراً في مؤلفه –**إيران بعد ربع قرن ...** - هذا؛ من أجل الوقوف على موقف ورؤى المعارضين لحكم إيران –**الإكليروس** - رجال الدين وخص بالذكر العلماء منهم وفق مبدأ ولاية الفقيه تحت مظلة الجمهورية الإسلامية .

مما تقدم رأى الباحث ان المبرر الأول والثاني يمكن أن ينال المبررات الرئيسية من تأليف بوختا لمؤلف السالف الذكر وما المبررين الثالث والرابع الاَّ هي ثانويات قياساً بالأول والثاني ومن تلك المبررات بانت أهمية الكتاب .

2.3. الفرضية

عندما تصفح الباحث كتاب بوختا وجده خالي من فرضية تبنى من خلالها موضوعات متنه وتبيان مغزى تأليفه له، الأمر الذي دفع الباحث إلى استقرائها من بين سطور الكتيب , وتتمثل في اتجاهين، هما :

الاتجاه الأول : تمثل في توضيح مدى الاستقرار والانسجام بين الحاكم والمحكوم في نظام كما وصفه بوختا هجين (**ثيوقراطي – جمهوري**).

الاتجاه الثاني: تبيان استراتيجيات الحراك السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي لإيران خلال حقبة **الجمهوريات الثلاثة**؛ لاستشراف مسار اتجاهها أو تحديد بوصلة حراكها تارة، ومعرفة في أي استراتيجية تمضي بها في المستقبل القريب تارة أخرى .

3.3. توصيف المخرجات

ترجمة كتيب بوختا الموسوم بـ" **إيران بعد ربع قرن ...**" من قبل الأستاذ فالح حسن من اللغة الإنكليزية إلى اللغة العربية، وقام معهد الدراسات الاستراتيجية الكائن في العراق – بغداد على مراجعة ترجمته، عمل على التحرير والأشراف اللغوي الأستاذ حسين حمزة , وعلى تنضيد وتنفيذ الكتيب هوساك كومبيوتر برس وصمم غلافه الأستاذ جبران مصطفى، وعمدت دار الفرات للطباعة والنشر في فرعيها العراق – بغداد والأخر في لبنان – بيروت على طباعته في عام 2006م، وغلافه من الورق الكورتوني ولون صفحاته أسمر مائل للصفار، وبلغ عدد صفحات هذا الكتيب نحو (56) صفحة، وتتراوح عدد أسطر في كل صفحة ما بين (7-18) سطر، وله حجم من حيث الطول والعرض، وبالغاً طوله (15,5سم) وعرضه (11سم)، مع احتواء الكتيب على هوامش اختلفت مسمياتها منها هامش أختص في توضيح فكرة ما وهامش إحالة وهامش ترجمة لسيرة شخصية وهامش مصدري – توثيقي ... وغيرها حتى بلغ تعدادها قرابة (38) هامش .

4.3. الهيكلية

ابتداءً، إن بوختا لم يرد مقدمة في كتيبه المعنون بـ" إيران بعد ربع قرن ..." لكن الباحث وجد أن هناك أربعة صفحات من هذا الكتيب قبيل حديثه عن الجمهوريات الثالثة وتبيانها للقارئ، ولكن يمكن تسميتها – إن جاز التعبير - بـ" **مقدمة** " الكتيب سواء حملت عنواناً أو تعريفاً باسمها، وكذا الحال في وضع هيكلية وخاتمة للكتيب، وخلال تصفح الكتيب تلحظ افتقاره إلى تعريف في محتوياته وتبيان مضامينه وفق المنهج " **التحليلي– النقدي** " الذي خطه الباحث في قراءاته لهذا الكتيب ؛ الأمر الذي دفع الباحث على توضيح وعرض هيكليته .

تكونت هيكلية الكتيب من ثلاث مسميات دون اتباع منهجية توضح تسلسل هذه المسميات وعلى سبيل التمثيل لا الحصر كاختيار محاور أو مطالب وما شابه ذلك. لكن الباحث ارتأى وضع توصيف لثلاث جمهوريات الكتيب بـ" **محاور** " فأطلق على **المحور الأول** بـ: الجمهورية الإسلامية الأولى عهد خميني (1979-1989م) وتسمى **المحور الثاني** بـ: الجمهورية الإسلامية الثانية عهد رفسنجاني وخامنئي (1989-1997م)، جاء **المحور الثالث** بـ: الجمهورية الإسلامية الثالثة عهد خاتمي وعملية الإصلاح في عام 1997م.

5.3. المضامين ... الموضوعات

من الجدير بالذكر، إن بوختا أنطلق في تبويب مضامين كتيب " **إيران بعد ربع قرن ...**" من مبررات تأليف الكتيب التي شخصها الباحث سلفاً ، ورسم معالمها وخطوطها العريضة توضيحاً وتبياناً ، إذ جاءت مضامينه أو موضوعاته متشعبة ومتنوعة، وبهذا المحط ارتأى الباحث تبسيط الصورة للقارئ على النحو الآتي :

موضوعات تأريخية - سياسية : تطرق الكتيب عن البعد التأريخي والواقع السياسي لإيران قبيل تشكيل وانبثاق الجمهورية الإسلامية على ربوع أراضيها في عام 1979م, مع تسليط الضوء على أبرز الأحداث ومجرياتها وتأثيرها السياسي , وتطورات الأوضاع السياسية وأثر واقعها في صنع القرار واتخاذه في غضون الجمهوريات الثالثة التي ذكرها بوختا ، ابتداءً من عام 1979م حتى عام 1997م .

الكنى والألفاظ والمصطلحات : احتوى الكتيب على ذكر بعض المصطلحات والألفاظ السياسية الدارجة بين النخب وصناع القرار واتخاذه في أي شكل من أشكال الحكم في دولة ما، وخص بوختا بالذكر في الكتيب السالف الذكر، ولاحظ الباحث أن هناك العشرات من الألفاظ والمصطلحات الواردة في متن الكتيب وارتأى الباحث عرض نماذج منها في الجدول أدناه .

الجدول رقم (1): ذكر أبرز المصطلحات والألفاظ التي أوردها بوختا في مؤلفه

التسلسل	اسم اللقب - المصطلح - اللفظ	أقنوم المصطلح - اللفظ	الصفحة في الكتاب
1	آية الله	ديني– فقهي	3
2	ثورة	عسكري	=
3	أيديولوجية	سياسي	4
4	تكنوقراطية	=	=
5	ليبرالية	اقتصادي	=
6	ثيوقراطية	سياسي	=

7	جمهورية	=	=
8	الشرق الأدنى	سياسي - جغرافي	=
9	الشرق الأوسط	= - =	=
10	حاكمية الله – ولاية الفقيه	ديني– فقهي	=
المجموع	(9) مصطلحات و(1) لقب	(4) سياسي و(2) فقهي و(1) اقتصادي و(1) عسكري و(2) جغرافي	(10) صفحات

الساسة ورجال الدولة

تضمن الكتاب بين دفتيه شخصيات سياسية ورجال دولة في إيران وغيرها؛ لما لها تأثير وتغيير في بوصلة الواقع السياسي فيها من جهة، وتحديد مسارات الجمهوريات الثالثة التي خصها بوختا في كتيبه السالف الذكر من جهة أخرى، وجد الباحث أن الشخصيات الواردة في متن الكتب كثيرة وإرتأى الباحث تبيان نماذج منها في الجدول أدناه .

الجدول رقم (2): عرض أبرز الساسة ورجال الدولة في إيران وغيرها التي أوردها بوختا في مؤلفه

التسلسل	اسم السياسي – رجل الدولة	مكانته الاجتماعية– السياسية	الصفحة في الكتيب
1	شاه محمد رضا پهلوي	شاه –حاكم إيران	3
2	شاهبور بختيار	رئيس وزراء	4
3	روح الله خميني	إكليروسي – مرشد أعلى للجمهورية	3
4	إبراهيم يزدي	وزير خارجية	5
5	علي أكبر هاشمي رفسنجاني	إكليروسي – رئيس جمهورية	6
6	علي خامنئي	إكليروسي – مرشد أعلى	=
7	محمد خاتمي	إكليروسي – رئيس جمهورية	=
8	مهدي بازركان	رئيس حكومة مؤقتة	8
9	أبو الحسن بني صدر	رئيس جمهورية	=

المجموع	(7) رجال دولة و(2) إكليروس	(3) رؤساء جمهورية و(2) مرشد أعلى و(2) رئيس حكومة و(1) شاه –حاكم و(1) وزير	(9) صفحات

المناصب والمؤسسات والدوائر الحكومية

أورد بوختا أسماء لبعض المناصب والمؤسسات والدوائر الحكومية في إيران تعد سند للجمهورية الإسلامية من طرف، أحدى دعائمها وأركانها من طرف أخرى، وعليه ارتأى الباحث تبيان بعض منها كنماذج في الجدول أدناه .

الجدول رقم (3): أبرز المناصب والمؤسسات والدوائر الحكومية التي أوردها بوختا في مؤلفه

التسلسل	اسم المنصب - المؤسسة - الدائرة	وظيفته	الصفحة في الكتاب
1	مجلس صيانة الدستور	مراجعة قوانين المجلس ومدى توافقها مع دستور عام 1979م	17
2	صدر أعظم –رئيس وزراء	تشكيل كابينة وزارية	34
3	مجلس الخبراء	مراجعة القوانين	47
4	مجلس تشخيص مصلحة النظام	الهيأة الاستشارية للمرشد الأعلى	=
5	مجلس الشورى الإسلامي – البرلمان	السلطة التشريعية	48
المجموع	(5) أسماء	(5) وظائف	(5) صفحات

الكيانات والتجمعات السياسية

اشتمل الكتاب على ذكر بعض الكيانات السياسية التي كانت محل استقطاب الكثير من الإيرانيين للانتساب والانضمام لها، والعمل تحت شعاراتها، وتبني مبادئها، ارتأى الباحث تبيان أبرزها كنماذج في الجدول أدناه .

الجدول رقم (4): بين أبرز الكيانات والتجمعات السياسية التي أوردها بوختا في مؤلفه

التسلسل	اسم الكيانات– التجمعات السياسية	موقفه الجمهورية – ولاية الفقيه	الصفحة في الكتاب
1	القوى الإسلامية الليبرالية	مؤيد - معارض	8
2	حركة الحرية الإيرانية	مؤيد	9
3	اللجنان الثورية	مؤيد	=
4	منظمة مجاهدي خلق	مؤيد - معارض	13
المجموع	(4) كيانات سياسية	(2) مؤيد و(2) تبدلت وجهتهم من مؤيد إلى معارض	(4) صفحات

في ضوء ما تقدم رأى الباحث من الأفضل وضع جدول إحصائي مع النسب المئوية للجدول ذي الرقم (1) و(2) و(3) و(4) في الجدول أدناه .

الجدول رقم (5): تناول الإحصائيات والنسب المئوية للجداول الأربعة السالفة الذكر

التسلسل	رقم الجدول	عدد محتواه	النسبة المئوية
1	الأول الكنى والألفاظ والمصطلحات	10	%35,7
2	الثاني الساسة ورجال الدولة	9	%32,1
3	الثالث المناصب والمؤسسات والدوائر الحكومية	5	%17,8
4	الرابع	4	%14,2

	الكيانات والتجمعات السياسية		
المجموع	(4) جداول	(28) عدد	%99,8

كشف الجدول ذي الرقم (5) الذي وضع من قبل الباحث عن الإحصائيات والنسب المئوية للجداول ذات التسلسل الأربعة من **الأول** إلى **الرابع**، والتي اختص بها الباحث في عرض نماذج أو عينات مما تطرق إليه بوختا في الكتيب الموسوم بـ" **إيران بعد ربع قرن ...**"، إذ جاء الجدول الأول الخاص بـ"**الكنى والألفاظ والمصطلحات** " في **مرتبة الصدارة** من خلال حصوله على نسبة مئوية تقدر بـ(35,7%), على حين حاز الجدول الثاني الذي تضمن تبيان " **الساسة ورجال الدولة** " على نسبة مئوية تقدر بـ(32,1%) حتى نالت **المرتبة الثانية** , مما استحوذ الجدول الثالث المسمى بـ "**المناصب والمؤسسات والدوائر الحكومية** " على نسبة مئوية تقدر بـ(17,8%)، فكان لها **المرتبة الثالثة**، في الفينة حاز الجدول الرابع المعروف بـ" **الكيانات والتجمعات السياسية** " على **المرتبة الرابعة** بعد حصوله على نسبة مئوية تقدر بـ(14,2%)، ومن خلال هذه النسب المئوية ومراتبها تتجلى مدى اهتمام بوختا في الشأن الإيراني خلال عهد الجمهوريات الثلاثة .

6.3. المراجع والمصادر

اعتمد بوختا في استقصاء معلوماته عن إيران خلال عهد الحقبة التأريخية ذات التطورات السياسية في إيران ما بين المدة (1979-1997م) أو ما أصطلح عليه بوختا في مؤلفه الموسوم بـ: **إيران بعد ربع قرن ... من الجمهورية الأولى إلى الثالثة** " من مصادر تنوعت مسمياتها واختلفت مشاربها وعلومها ما بين التأريخية والسياسية ومزيج بين الأولى والثانية، ولأهميتها ارتأى الباحث تبيانها في الجدول أدناه .

الجدول رقم (6): استعراض أصناف المصادر الواردة في متن كتيب بوختا مع الذكر الإحصائي والنسب المئوية لها

التسلسل	صنف المصدر	عدد المصدر	النسبة المئوية
1	الكتب الإنكليزية	13	%56,5
2	الكتب الفارسية	3	%13

3	المقالات الإنكليزية	3	%13
4	المقالات العربية	2	%8,6
5	المقالات الفارسية	1	%4,3
6	تقارير دولية	1	%4,3
المجموع	(6) أصناف	(23) مصدر	%99,7

ظهر للباحث من الجدول ذي الرقم (6) إن اعتماد بوختا على **الكتب الإنكليزية** في تدوين الكتيب الموسوم بـ" **إيران بعد ربع قرن ...**" جاءت في **مرتبة الصدارة**، إذ حصلت على نسبة مئوية تقدر بـ(56,5%)، على حين حازت **الكتب الفارسية والمقالات الإنكليزية** على ذات النسبة المئوية التي تقدر كل واحدة منها بـ(13%) حتى نالت **المرتبة الثانية**، مما استحوذت **المقالات العربية** على نسبة مئوية تقدر بـ(8,6%) حتى حازت على **المرتبة الثالثة**، في الفينة كان لكل من **المقالات العربية والفارسية** ذات النسبة المئوية التي تقدر كل واحدة منهما بـ(4,3%) ليكون تسلسلها ضمن **المرتبة الرابعة**، ومن خلال هذه النسب المئوية ومراتبها تتجلى مدى اعتماد بوختا في تدوين - **تأليف** - الكتيب .

جمهورية بنغلاديش الشعبية

Republic of Bangladesh

صبار محمد رضى[1*]
باحث في القانون العام/المغرب

****

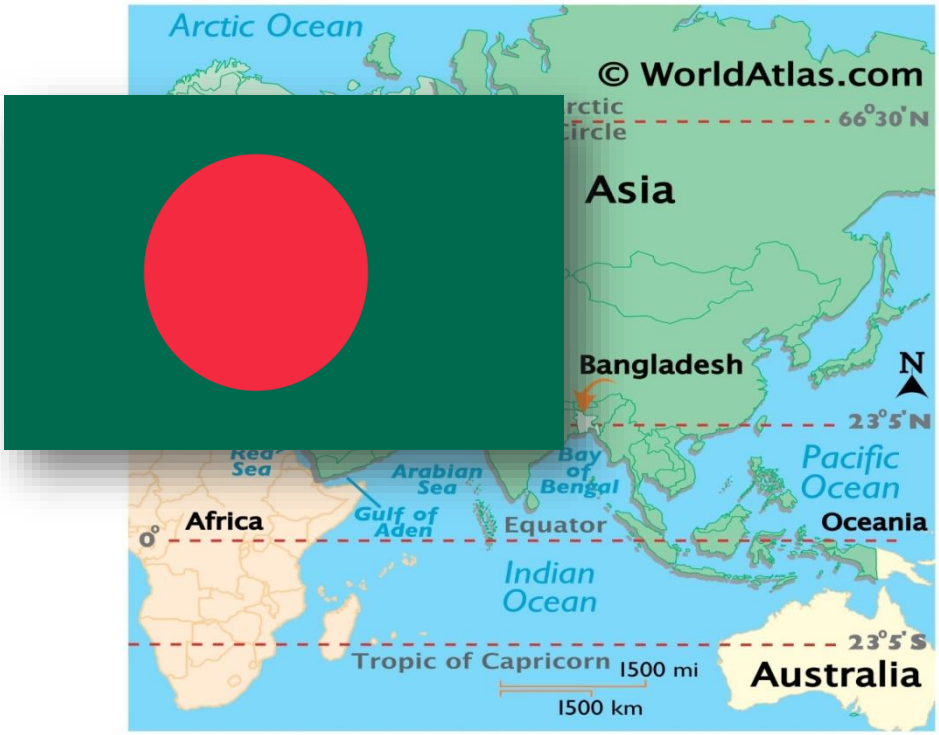

1. الموقع الجغرافي

بنغلاديش هي إحدى دول جنوب شرق آسيا، تحدها الهند من كل الجهات شرقا وغربا وشمالا (يبلغ طول الحدود مع الهند 4096 كلم) عدا جهة أقصى الجنوب الشرقي التي تحدها منها بورما "ميانمار" (يبلغ

---

*المؤلف المراسل

طول الحدود مع ميانمار 27 كلم) ويحدها من الجنوب ساحل البنغال، عاصمتها دكا وهي أكبر مدن البلاد، وتبلغ مساحة بنغلاديش 148.460 كلم مربع (حوالي 57.320 ميل مربع) (Map Of Bangladesh /2024).

2.السكان

عرفت بنغلاديش زيادة في عدد السكان في الفترة ما بين ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حيث ازداد عدد سكانها 40 مليون نسمة خلال عقد واحد، لتنتقل من 50 مليون نسمة في بداية الستينات إلى 90 مليون نسمة في بداية السبعينات، مما دفع بالحكومة إلى سن قوانين تلزم الأفراد بتحديد النسل في الثمانينات وهو ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نمو السكان حيث تحول معدل الخصوبة من 6 أطفال للأم الواحدة إلى 3 أطفال، إلا أنها مازالت تشهد نموا مرتفعا لأعداد السكان مما أدى إلى احتلالها في عام 2007 الموقع السابع ضمن أكثر الدول سكانا في العالم، وشهد معدل الخصوبة الإجمالي الذي كان من بين أعلى المعدلات في العالم انخفاضا كبيرا من 5.5 في عام 1985 إلى 3.7 في عام 1995 وصولا إلى 2.0 في العام 2020 (اسلام الزبون، عدد سكان بنغلاديش،2024).

وقد بلغ عدد سكان بنغلاديش في مارس 2024، 174.227.774 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي قدره 0.993% كما أن عدد سكان بنغلاديش يمثل نسبة 2.151% من إجمالي عدد سكان العالم، ويبين الجدول التالي تطور عدد سكان بنغلاديش ما بين 2014 و 2023 حيث انتقل من 156 مليون نسمة في عام 2014 إلى 173 مليون نسمة في عام 2023 (عدد سكان بنغلاديش اليوم، 2024).

الجدول رقم 01: تعداد سكان بنغلاديش من سنة 2014 إلى غاية سنة 2023

السنة	تعداد السكان (1 يناير)	معدل النمو%	إجمالي عدد السكان (31 دجنبر)
2023	172.075.004	1.017	173.825.155
2022	170.297.594	1.038	172.065.283
2021	168.414.908	1.112	170.287.682
2020	166.426.993	1.187	168.402.481
2019	164.605.451	1.101	166.417.757
2018	162.762.465	1.126	164.595.170
2017	160.825.462	1.197	162.750.543
2016	158.743.675	1.303	160.812.105
2015	156.916.324	1.158	158.733.415
2014	155.006.273	1.225	156.905.100

أما بالنسبة للتوزيع العرقي لسكان بنغلاديش نجد أن البنغاليون يحتلون النسبة الأكبر 98% أما نسبة 2% فتتكون من المهاجرين وبعض القبائل الأهلية التي ترتكز في تلال شيتاجونج، أما المهاجرون فمعظمهم غير شرعيين يأتون إليها عبر حدودها مع الهند وبورما (اسلام الزبون،2024).

3.اللغة والديانة

معظم سكان بنغلاديش مسلمون حيث تقع ضمن المراتب الأربعة الأولى تبعا لتعداد المسلمين فيها ويبلغ عددهم 130 مليون مسلم، حيث يشكل السنة 96% والشيعة 3% أما الأحمدية فلا يتجاوزون 0.4%، بالإضافة إلى نسبة قليلة من البهارية أما باقي السكان فيوزعون بين المسيحية والبوذية (اسلام الزبون،2024).

عدد اللغات المعتمدة في بنغلاديش هو 42 لغة منها 36 لغة أقليات عرقية و 6 لغات أقليات غير عرقية (TBS REPORT,2022, LANGUAGES OF BANGLADESH):

1.3. اللغة البنغالية

تنص المادة 3 من الدستور على أن اللغة البنغالية هي اللغة الرسمية الوحيدة في بنغلاديش، وقد جعل قانون تنفيذ اللغة البنغالية لعام 1987 إلزاميا استخدام اللغة البنغالية في جميع الشؤون الحكومية باستثناء حالات العلاقات الخارجية، ويستخدم 98% من سكان البلاد اللغة البنغالية كلغة أولى.

إن حوالي 228 مليون ناطق أصلي و37 مليون آخرين كلغة ثانية تعد البنغالية خامس أكثر اللغات الأم تحدثا وسادس أكثر اللغات انتشارا من حيث إجمالي عدد المتحدثين في العالم، أما في الهند البنغالية هي اللغة الرسمية لولايات البنغال الغربية وتريبورا وإحدى مناطق ولاية آسام، إنها اللغة الأكثر انتشارا في جزر أندامان ونيكوبار في خليج البنغال، ويتحدث بها عدد كبير من السكان في ولايات أخرى بما في ذلك بيهار وأروناتشال براديش ودلهي وتشاتيسجاره وجهارخاند وميغالايا وميزورام وناجالاند وأوتاراخاند.

2.3.لغات الأقليات العرقية في بنغلاديش

يوجد حاليا 50 مجتمعا أصليا مسجلا من قبل وزارة الشؤون الثقافية، لكن بشكل غير رسمي هذا العدد يقدر بنحو 54 مجتمعا، يتحدث السكان الأصليون في بنغلاديش 36 لغة على الأقل، وقد تم اتخاذ تدابير لضم معلمين من مجموعات السكان الأصليين ونصوصا بلغات السكان الأصليين في المدرسة ما قبل

الابتدائية، ووزعت الحكومة كتبا لمدرسة الحضانة بخمس لغات أصلية وهي شاكما وغارو وكوكبوروك ومارما وسدري(TBS REPORT,2022, LANGUAGES OF BANGLADESH)، وتمثل الخريطة التالية أهم لغات الأقليات العرقية في بنغلاديش.

الشكل رقم 01: خريطة توضح أهم لغات الأقليات العرقية في بنغلاديش.

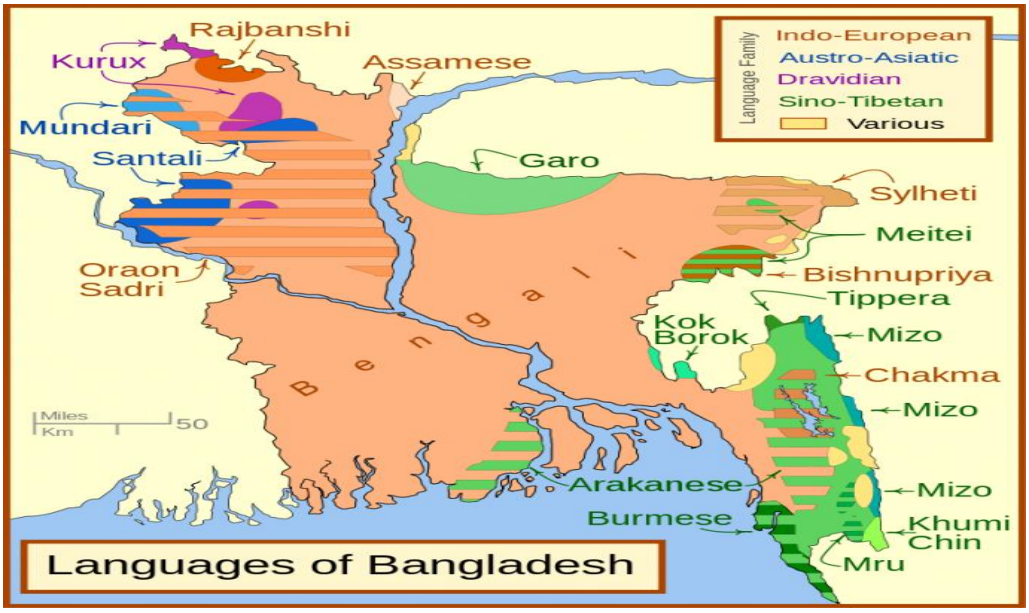

المصدر: www.tbsnews.net

1.2.3. لغة شاكما

لغة شاكما هي لغة هندية آرية يتحدث بها شعب شاكما ودينجنيت، وتشترك هذه اللغة في سمات مشتركة مع اللغات الأخرى في المنطقة مثل لغة شيتاغونيان وتانتشانجيا وأراكانيز وغيرها، ويتحدث بها ما يقرب 320.000 شخص في جنوب شرق بنغلاديش في مناطق تلال شيتاغونغ، و230.000 آخرين في الهند بما في ذلك 96.972 في ميزورام وتريبورا وأروناتشال براديش، وتكتب هذه اللغة باستخدام نص شاكما والذي يسمى أيضا أجها بات، وللإشارة فإن معرفة القراءة والكتابة في نص شاكما منخفضة.

2.2.3.بيشنوبريا مانيبوري

لغة هندية آرية كتبها شعب بيشنوبريا مانيبوري الذين يعيشون في بنغلاديش، تختلف بيشنوبريا مانيبوري عن اللغة البنغالية وتحتوي على العديد من ميزات وعناصر اللغات التبتية البورمانية ، مانيبوري بيشنوبريا يتم التحدث بها في أجزاء من الولايات الهندية مانيبور وآسام وتريبورا وغيرها، وكذلك في قسم من سيلهيت في بنغلاديش وبورما ودول أخرى، ويستخدم النص البنغالي كنظام الكتابة الخاص

به، يدعي البيشنوبريا الأرثوذكس أن لديهم نصا خاصا بهم وهو الخط الديفاناغاري الذي تم استخدامه للكتابة بلغة البيشنوبريا في سنواتها الأولى، ومع ذلك عند إدخال التعليم الحديث خلال الفترة البريطانية من خلال اللغة البنغالية بدأ كتاب بيشنوبريا مانيبوري في استخدام النص البنغالي-الأسامي، يتحدث بها 79.600 في الهند (2011) أما إجمالي المتحدثين بها في العالم 119.600.

3.2.3.السانتالية

تعرف أيضا باسم السانتال، هي اللغة الأكثر انتشارا في فصيلة موندا الفرعية من اللغات الأستروآسيوية المرتبطة بالهو والموندراري، ويتم التحدث بها بشكل رئيسي في ولايات آسام وبيهار وجهارخاند وميزورام وأوديشا وتريبورا والبنغال الغربية الهندية.

السانتالية هي لغة إقليمية معترف بها في الهند وفقا للجدول الثامن من الدستور الهندي، ويتحدث بها حوالي 7.6 مليون شخص في الهند وبنغلاديش وبوتان ونيبال، وقد كانت هذه اللغة شفهية بشكل أساسي حتى تم تطويرها على يد باندیت راغوناث مورمو عام 1925م.

4.2.3.خاسي

هي لغة أستروآسيوية يتحدث بها شعب الخاسي بشكل أساسي في ولاية ميغالايا في الهند، ويتحدث بها أيضا عدد كبير من السكان في بنغلاديش وآسام.

على الرغم من أن معظم المتحدثين باللغة الخاسية البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة موجودون في ميغالايا، إلا أن اللغة يتحدث بها أيضا عدد من الأشخاص في مناطق التلال في ولاية آسام المتاخمة لمغالايا وعدد كبير من الأشخاص الذين يعيشون في بنغلاديش بالقرب من الحدود الهندية.

تتم كتابة الخاسي باستخدام النصوص اللاتينية والبنغالية الأسامية، ويتم تدريس كلا النصين كجزء من مادة اللغة الخاسية الإجبارية في المرحلة الابتدائية حتى المدرسة الثانوية في ميغالايا وبنغلاديش على التوالي.

5.2.3.جارو

جارو ويشار إليها أيضا باسمها المحلي آتشيكو، هي لغة صينية تبتية يتم التحدث بها في الهند في مناطق جارو في ميغالايا وبعض أجزاء ولاية آسام وفي جيوب صغيرة في تريبورا، يتم التحدث بها أيضا في

مناطق معينة من بنغلاديش، وفقا لتعداد عام 2011 هناك 889.000 متحدث للغارو في الهند وحدها و 130.000 في بنغلاديش.

6.2.3.مارما

تنتمي لعائلة اللغات التبتية البورمية، ويتحدث بها حوالي 180.600 شخص في منطقة تلال شيتاغونغ في بنغلاديش و خاصة في مناطق رانجاماتي وبندربان وخاغراشاي.

7.2.3.مرو

هي لغة صينية تبتية وهي لغة معترف بها في بنغلاديش، يتحدث بها مجتمع المروس (MRUS) الذين يقطنون في تلال شيتاغونغ في بنغلاديش.

3.3.اللهجات الرئيسية في اللغة البنغالية

تتضمن اللغة البنغالية العديد من اللهجات المتباينة، سنحاول رصد أبرزها:

1.3.3.اللهجة الشيتاغونية

يتحدث بها سكان شيتاغونغ في المناطق الجنوبية الشرقية من شيتاغونغ وكوكس بازار وتلال شيتاغونغ، عدد المتحدثين بها حوالي 13.000.000، وتستخدم كلغة (إقليمية) في مناطق رانجاماتي وبندربان وكوكس بازار وشيتاغونغ، وفقا لأفضل 100 لغة من حيث عدد السكان حسب علم الأعراق البشرية احتلت الشيتاغونية المرتبة 67 على مستوى العالم(TBS REPORT,2022, LANGUAGES OF BANGLADESH).

اللهجة الشيتاغونية ليست متطابقة بطبيعتها مع اللغة البنغالية، على الرغم من أنها تعتبر لهجة بنغالية، وتشكل اللهجات سلسلة متصلة من الشمال إلى الجنوب مع تمييز ديني أكبر بين المسلمين وغيرهم، وفي الأساس اللغة الشيتاغونية ليس لها شكل موحد وهي عبارة عن سلسلة متواصلة من اللهجات المختلفة، تختلف باختلاف الموقع من الشمال إلى الجنوب وأيضا حسب الدين بين المسلمين (المعتنقين من قبل معظم الشيتاغونيين) والهندوس، فالاختلاف بين المسلمين والهندوس يقتصر بشكل صارم على المفردات بينما تختلف القواعد النحوية وكذلك المفردات حسب الموقع.

2.3.3.السيلهتي

هي لغة هندية آرية يتحدث بها مايقدر بحوالي 11 مليون شخص بشكل رئيسي في مقاطعة سيلهيت في بنغلاديش، ووادي باراك ومنطقة هوجاي في ولاية آسام ومنطقة شمال تريبورا وأوناكوتي في تربورا، الهند.

إضافة لذلك هناك عدد كبير من المتحدثين باللغة السيلهيتية في ولايات ميغالايا ومانيبور وناغالاند الهندية، بالإضافة إلى مجتمعات الشتات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والشرق الأوسط، وينظر إليها بشكل مختلف على أنها لهجة من اللغة البنغالية أو لغة في حد ذاتها، في حين أن معظم اللغويين يعتبرونها لغة مستقلة، ولدى السيلهيتي مجموعة كبيرة نسبيا من الكلمات المستعارة من العربية والهندية والفارسية.

3.3.3.دكايا كوتي

هي لهجة بنغالية يتحدث بها الدكايا الأصلية في دكا القديمة في بنغلاديش، هذه اللهجة متشابهة إلى حد كبير مع اللغة البنغالية ولكن لديها بعض الاختلافات في المفردات، ولكن استخدام هذه اللهجة آخذ في الانخفاض حيث تختار العديد من العائلات تربية أطفالهم على التحدث باللغة البنغالية نظرا لكونها اللغة الرسمية في البلاد وتأثيرا في مدينة دكا كعاصمة.

4.3.3.نواخيلا (NOAKHILA)

تتحدث بها قبيلة نواخيلا في المناطق الشرقية من نواخالي وفيني ولاكشميبور بالإضافة إلى بعض المناطق في كوميلا الكبرى وجنوب شيتاغونغ، وهي لغة هندية آرية يتحدث بها حوالي 7 مليون شخص بالمقام الأول في منطقة NOAKHALI الكبرى في بنغلاديش وكذلك الأجزاء الجنوبية من تريبورا في الهند، وخارج هذه المناطق هناك عدد كبير من المتحدثين بالنواخيلا في أجزاء أخرى من بنغلاديش وكذلك في مجتمعات الشتات.

على الرغم من أنها تعتبر في كثير من الأحيان لهجة بنغالية، فقد وصفها البعض بأنها غير قابلة للفك بالنسبة للمتحدثين باللغة البنغالية وأن لها علاقة غامضة بها، ليس للنواخيلا وجود في الأوساط الرسمية لا في الهند ولا في بنغلاديش.

5.3.3.رونغبوري

الرانغبوري هي لغة هندية آرية شرقية من الفرع البنغالي الآسامي، ويتحدث سكان شمال ولاية البنغال الغربية وسكان جولبار الغربية في ولاية آسام في الهند وشعب رانجبور في بنغلاديش.

وتمثل الخريطة التالية أبرز اللهجات التي تتضمنها اللغة البنغالية.

الشكل رقم 02: خريطة توضح اللهجات الرئيسية في اللغة البنغالية

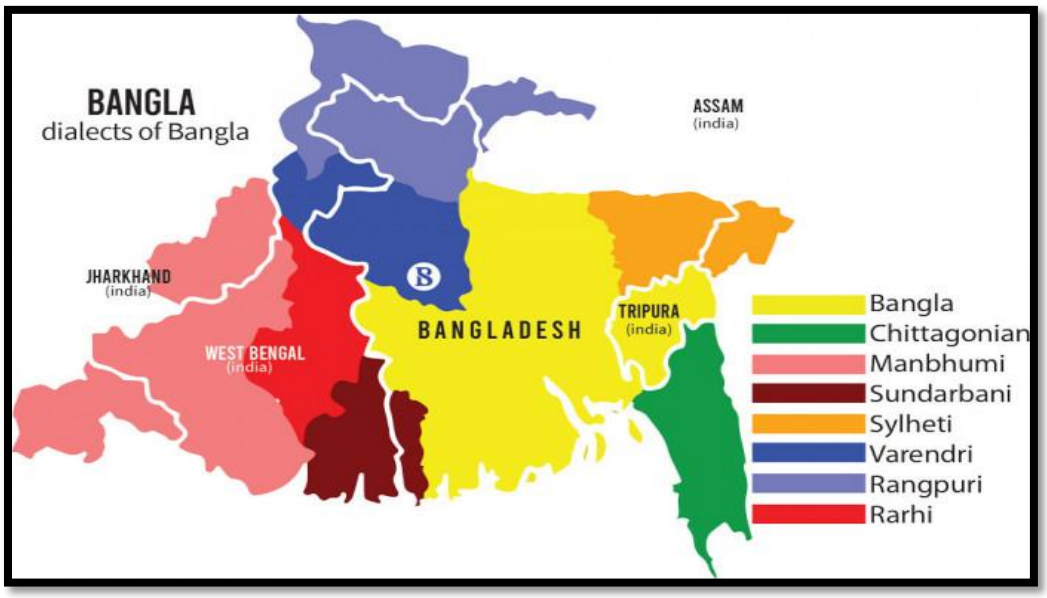

المصدر: www.tbsnews.net

4.المسطحات المائية والأنهاروالجزر

يلعب خليج البنغال دورا رئيسيا في بنغلاديش لاسيما في تحديد مناخ المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي، وتتمتع المنطقة الساحلية التي تمتد لمسافة 500 كلم تقريبا بأطول شاطئ بحري رملي طبيعي في العالم في كوكس بازار، وتشكل غابات سونداربانس أكبر غابات المانجروف في العالم وتقع في دلتا نهري الجانج وبراهمابوترا.

تعتبر أنظمة الأنهار في بنغلاديش ضرورية لجغرافيتها ونسيجها الاجتماعي والاقتصادي، وتشكل الأنهار الثلاثة الرئيسية الجانج وبراهمابوترا وميجنا إلى جانب روافدها وموزعاتها شبكة كثيفة عبر البلاد، وهي تعمل كقنوات للنقل والري وصيد الأسماك إضافة للمساهمة في خصوبة الأرض بشكل عام.

أما الجزر، فبنغلاديش تمتلك العديد من الجزر التي تزيد من تنوعها الجغرافي، من بين هذه الجزر جزيرة بهولا وهي الأكبر، وتقع بين نهر ميجنا على ضفاف خليج البنغال، وفي الجنوب تعد جزيرة سانت مارتن بمثابة الجزيرة المرجانية الوحيدة في البلد.

5. المناخ

مناخ بنغلاديش هو مناخ استوائي، مع شتاء معتدل من أكتوبر إلى مارس وصيف حار ورطب من مارس إلى يونيو، وتحدث الكوارث الطبيعية في بنغلاديش مثل الفيضانات والأعاصير وحفر المد والجزر كل عام تقريبا جنبا إلى جنب مع آثار إزالة الغابات وتدهور التربة وتآكلها(د.ص.م، عدد سكان بنغلاديش،2023).

إذ تعتبر بنغلاديش من أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ على مدار قرن من الزمن حيث أثر 508 إعصار على منطقة خليج البنغال، ومن المتوقع أن تزداد المخاطر الطبيعية الناتجة عن زيادة هطول الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحر والأعاصير مع تغير المناخ وتأثير ذلك على بشكل خطير على الزراعة والمياه والأمن الغذائي وصحة الأنسان والمأوى، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050 سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 3 أقدام إلى إغراق حوالي 20% من الأرض وتشريد أكثر من 30 مليون شخص.

6.النظام السياسي

بنغلاديش جمهورية ديمقراطية ولها برلمان من مجلس واحد يسمى "جاتيا سانجساد"، أما رئيس الدولة يتم انتخابه بشكل غير مباشر من قبل أعضاء البرلمان لمدة أقصاها فترتين مدة كل منهما خمس سنوات، ويتم انتخاب أعضاء البرلمان البالغ عددهم 300 عضوا بشكل مباشر عن طريق الاقتراع العام للبالغين، ويخصص 50 مقعدا للنساء، بعد الانتخابات الوطنية لعام 2014 بلغت نسبة النساء 20.3% من أعضاء البرلمان، يتم تخصيص هذه النسبة من القوائم الحزبية بما يتناسب مع المقاعد التي فاز بها كل حزب، ويعين الرئيس زعيم حزب الأغلبية رئيسا للوزراء ورئيسا للحكومة، وبناء على اقتراح رئيس الوزراء يعين الرئيس أعضاء الحكومة(The Local Government System In Bangladesh,2017/18).

أما بخصوص الحكومة المحلية، ففي الفترة ما بين الثمانينيات و التسعينيات خضعت الحكومة المحلية في بنغلاديش لعملية إعادة تنظيم إدارية واسعة النطاق لتحقيق اللامركزية في السلطة (Government And Society,Britannica)، ويتكون الهيكل الناتج من عدة أقسام رئيسية تم تقسيم كل

منها إلى عدد من المناطق تسمى "زيلا"، تم تقسيم هذه المناطق إلى وحدات أصغر تسمى "أوبزيلا وثانا"، وتتكون بنغلاديش الآن من 8 أقسام وأكثر من 60 مقاطعة وأكثر من 500 منطقة أوبزيلا وثانا (القرى أصغر وحدة حكومية) يبلغ عددها عشرات الآلاف وتم تجميعها تحت اتحادات أوبزيلا وثانا، وقد تم التنصيص على الحكم المحلي في دستور البلاد (الفصل 3) حيث جاء في المادة 59 منه " تعهد الحكومة المحلية في كل وحدة إدارية في الجمهورية إلى هيئات تتألف من أشخاص منتخبين وفقا للقانون"، وأيضا المادة 60 " يمنح البرلمان بموجب القانون، هيئات الحكم المحلي صلاحيات فرض الضرائب للأغراض المحلية وإعداد موازناتها والحفاظ على الأموال"(The Local Government System In Bangladesh,2017/18).

يبلغ عدد الأحزاب السياسية في البلاد أكثر من 150 حزبا بما فيه 42 حزبا سياسيا مسجلا لدى لجنة الانتخابات، وأما الأحزاب السياسية الرئيسية فهي حزب عوامي ليغ والذي تأسس في 23 يونيو 1949م، والحزب الوطني الذي تأسس عام 1976م، وأيضا الحزب القومي الذي تأسس عام 1986م، ثم حزب الجماعة الإسلامية والذي يعود تأسيسه لعام 1941م(د.ص.م، بنغلاديش الشعب والسياسة).

1.6.التقسيم الإداري

هناك 8 تقسيمات إدارية رئيسية في بنغلاديش، حيث يتم تقسيم كل قسم إلى مناطق، ويتم تسمية كل قسم على اسم مدينة رئيسية تقع ضمن نطاق اختصاصه ويكون بمثابة العاصمة الإدارية، أقسام بنغلاديش الثمانية هي: باريشال، تشاتوجرام، دكا، خولنا، راجشاهي، رانغبور، ميمنسينغ، وسيلهيت(Bangladesh Division Map,2024)، وتمثل الخريطة التالية التقسيم الإداري لدولة بنغلاديش.

الشكل رقم 03: خريطة التقسيمات الإدارية لبنغلاديش

المصدر: www.gisgeography.com

2.6.المناخ والتقسيم الجغرافي

تنقسم البلاد إلى أربع مناطق جغرافية تقريبا: دلتا الجانج-براهما بوترا، ومنطقة شيتاغونغ، وقسم سيلهيت، ومنطقة باريند ومادوبور(Map Of Bangladesh,2024).

1.2.6.دلتا الجانج-براهما بوترا

تتكون أراضي بنغلاديش بشكل أساسي من دلتا الجانج-براهما بوترا، وهي أكبر دلتا على وجه الأرض، والتي تعرض مسطحا واضحا وتتكون في الغالب من تربة غرينية خصبة، هذه المنطقة المترامية الأطراف التي نشأت من رواسب جبال الهيمالايا وترسبات أنهار الغانج وبراهما بوترا وميجنا تمنح البلاد طابعها الزراعي في المقام الأول، وتمتلك الدلتا أنهارا وجداول وقنوات متقاطعة بشكل معقد.

2.2.6. تلال شيتاغونغ

تمتد هذه المنطقة على ما يقرب 10% من إجمالي مساحة البلاد وواحدة من أعلى نقاطها، كيوكرادونج التي ترتفع 986 مترا (حوالي 3235 قدما) فوق مستوى سطح البحر، هنا تتحول الجغرافيا إلى المناظر الطبيعية الجبلية والغابات ويكون المناخ أكثر برودة قليلا من بقية البلاد.

3.2.6. قسم سيلهيت

بالتحرك نحو الشمال الشرقي يعرض قسم سيلهيت وجها آخر لجغرافية بنغلاديش، هنا تتقاطع التلال الوعرة مع حدائق الشاي، تحتوي هذه المنطقة أيضا على مساحات واسعة من الأراضي الرطبة تسمى هور والتي تنتج عن الفياضات الموسمية، وتعتبر هذه الهور حيوية لزراعة الأرز وتدعم جزءا كبيرا من التنوع البيولوجي في البلاد.

4.2.6.منطقة بارند ومادوبور

هي منطقة مرتفعة قليلا في الأجزاء الشمالية الغربية والوسطى من البلاد، منطقة بارند المكونة من الطين الصلب الأحمر تمثل بيئة أكثر جفافا من المناخ الرطب المعتاد في بنغلاديش، من ناحية أخرى تشتهر منطقة مادوبور بغابات سال وهي موقع مهم لاستخراج الأخشاب والخيزران.

7.الاقتصاد

من أهم العوامل التي ساعدت اقتصاد بنغلاديش على النهوض والتطور نجد زيادة حجم الصادرات والتزام رجال الأعمال مع دعم الحكومة لهم، إضافة لسياسات الحكومة الداعمة لأعمال التجارة والاستثمار ثم وفرة القوى العاملة(د.ص.م، اقتصاد بنغلاديش،2023).

فبالنسبة للميزان التجاري لبنغلاديش فهي تسجل عجزا تجاريا مستداما منذ عام 1976م، وذلك بسبب القيمة العالية للواردات(صادرات و ورادات بنغلاديش، 2024).

أما بالنسبة للصادرات، فهي ثاني أكبر مصدر للملابس في العالم بعد الصين، وتشكل الملابس بما في ذلك الملابس المحبوكة والجوارب 80% من إجمالي إيرادات الصادرات، وتشمل السلع الأخرى منتجات الجوت والمفروشات المنزلية، الأحذية والروبيان والأسماك المجمدة، وفي نونبر 2023 بلغت صادرات بنغلاديش 337.37 مليار تاكا بنغلاديشي BDT(صادرات و ورادات بنغلاديش، 2024).

وتستورد بنغلاديش في الغالب البترول والزيوت 11% من إجمالي الواردات، المنسوجات 10 %، والمواد الغذائية 9%، وتشمل السلع الأخرى الحديد والصلب 7%، الزيت الصالح للأكل 4%، المواد الكيميائية 4%، الخيوط والمواد البلاستيكية والمطاطية 4%، في العام 2013 تراجعت واردات حبوب الأرز بشكل كبير بسبب توفر الإمدادات المحلية الكافية من الأرز في تلك الفترة، وفي نونبر 2023 بلغت واردات بنغلاديش 628.33 مليار تاكا بنغلاديشي BDT.

أما بخصوص الزراعة فهي قطاع حيوي من الاقتصاد يعمل به أكثر من ثلث قوة العمل بالبلد، ويساهم بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك تتقلص مساحة الأرض المتاحة للزراعة في ظل تحضر البلد والفيضانات ، ولا يملك معظم الأسر الريفية سوى القليل من الأراضي الصالحة للزراعة، ويعتبر الأرز والقمح والبقول والفواكه والخضروات هي المحاصيل الغذائية الرئيسية(د.ص.م، بنغلاديش).

وفيما يتعلق بمعدلات الفقر، فقد انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من 24% عام 2016 إلى 20% عام 2019، وبلغت نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن 1.90 دولارا أمريكيا عام 2019 حوالي 5.6% من سكان بنغلاديش(د.ص.م، اقتصاد بنغلاديش، 2024).

8. قائمة المراجع

1.8. المراجع باللغة العربية

- اسلام الزبون (29 ديسمبر2015)، كم عدد سكان بنغلاديش، تاريخ الاسترداد: 20 ماي 2024، تم الاسترداد من: www.mawdoo3.com.
- د.ص.م،(9 غشت 2023)، اقتصاد بنغلاديش، تاريخ الاسترداد : 24 مارس 2024، تم الاسترداد من : www.mawdoo3.com.
- د.ص.م، (1مارس 2023)، عدد سكان بنغلاديش 2023، تاريخ الاسترداد: 20 ماي 2024، تم الاسترداد من : www.nawa3em.com.
- د.ص.م، بنغلاديش، تاريخ الاسترداد: 2 يونيو 2024، تم الاسترداد من : www.ifad.org.
- د.ص.م، بنغلاديش " الشعب والسياسة"، تاريخ الاسترداد: 14 مارس 2024، تم الاسترداد من : الموقع الإلكتروني لسفارة دولة قطر: www.dhaka.embassy.qa .
- عدد سكان بنغلاديش اليوم، تاريخ الاسترداد: 24 مارس 2024، تم الاسترداد من : www.populationtoday.com.
- صادرات و واردات بنغلاديش، تاريخ الاسترداد : 24 مارس 2024، تم الاسترداد من: www.tradingeconomics.com.

2.8.المراجع باللغات الأجنبية

- Country profile 2017-18, The Local Government System In Bangladesh, www.clgf.org.uk/bangladesh.
- TBS REPORT,(21 february 2022), LANGUAGES OF BANGLADESH, 2 juin 2024, www.tbsnews.net.
- Government And Society, 2O/05/2024, www.britannica.com.
- Bangladesh Division Map, 15/05/2024, www.gisgeography.com.
- Map Of Bangladesh, 20/05/2024, www.worldatlas.com.